

مسيرة متجددة

تتعقد الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الداخلية العرب في ظل ظروف استثنائية تمر بها المنطقة، بفعل العدوان الإيراني الغاشم الذي يطال دولنا العربية، وممارساته العدائية والتخريبية المدانة والمستنكرة التي تستهدف الأعيان المدنية والبنى التحتية وتعرض أرواح المدنيين للخطر، وتشكل انتهاكا صارخا لسيادة هذه الدول، ولكل القوانين والمواثيق الدولية ومبادئ حسن الجوار، وتهديد للأمن والسلم الدوليين.

ورغم هذه الأوضاع إلا أن أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب قد عقدوا العزم على عقد هذه الدورة رغم انشغالاتهم الكبيرة ومسؤولياتهم الوطنية الجسيمة، مجددين التأكيد على أهمية تضافر الجهود والتكاتف والتضامن وزيادة التعاون والتنسيق الأمني المشترك، والحرص على المضي قدما نحو تحقيق الأمن والاستقرار لبلداننا العربية، وضمان حقوق المواطن العربي والتصدي للمخاطر التي تهدد أمنه وتعرض سلامته وحرية ومقدراته للخطر.

ولاشك أن هذه الدورة السنوية الهامة تبرز الدور البناء لمجلس وزراء الداخلية العرب، وتؤكد مدى تصميمه على أداء الرسالة التي نذر نفسه من أجلها، وتبعث على الاطمئنان بأن عناصر الشر والإجرام لن يكون لها مكان آمن في منطقتنا العربية العريقة بقيمة الإخاء والتسامح والاعتدال، كما ستسهم في تعزيز المسيرة الأمنية العربية المشتركة والدفع بها نحو آفاق أرحب.

وفق الله أصحاب السمو والمعالي الوزراء لتحقيق تطلعاتهم السامية وأهدافهم النبيلة في توفير كل مقومات الأمن والسلام والاستقرار لدولنا وشعوبنا العربية العريضة، وحفظ الله أوطاننا من كل سوء ومكروه.



معالي د. محمد بن علي كومان

الأمين العام
لمجلس وزراء الداخلية العرب



المحتويات

07	منح وسام الأمير نايف للأمن العربي
16	الدورة الثانية والأربعون لمجلس وزراء الداخلية العرب
26	المؤتمر التاسع والأربعون لقادة الشرطة والأمن العرب
34	نشاطات داخلية
52	اجتماعات مشتركة
72	مشاركات خارجية
76	رسالة معالي الأمين العام بمناسبة يوم الشرطة العربية
88	جرائم التزييف العميق: أنواعها وأساليب ارتكابها وسبل مواجهتها
102	الكويت درة الخليج ومنبع الفنون والآداب



مجلة أصدقاء الأمانة فصلية تصدر
عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب

المشرف العام

د. محمد بن علي كومان

الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب

هيئة التحرير:

د. محمد ولد أحمد بابا سلامة

أمين سلطان العززي

ص. ب. 1053 ضفاف البحيرة - تونس

الهاتف : (+21671656656)

الفاكس : (+21671656444)

البريد الإلكتروني : SG@aim-council.org

موقع الويب : www.aim-council.org

التصميم :

Imp. Tunis Carthage

Charguia 1

الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الداخلية العرب





إضاءات من فكر الأمير نايف

رحمه الله

”إن العمل العربي الجماعي في إطار التعاون والتضامن، مطلب يقتضي منا جميعاً مواصلة العمل، ومضاعفة الجهود، لتحقيق الأهداف السامية العليا لأمتنا العربية .. العظيمة في عقيدتها .. والعظيمة في تاريخها .. والعظيمة في إنجازاتها .. وثق كل الثقة، أن هذه الأمة المجيدة، قادرة بما تملك من مقومات وإمكانات، على تجاوز كل ما يعترضها من هنات .. وقادرة - بإذن الله - على تذليل الصعاب مهما كبرت .. والتغلب على مكامن الضعف فيها مهما اتسعت .. وتحقيق الإنتصار على ذاتها بالعقل والحكمة وصواب القرار .. وعلى أعدائها بالتكاتف والإستعداد وسداد الرؤية“.

من كلمة سموه الكريم

في حفل افتتاح الدورة السادسة عشرة لمجلس وزراء الداخلية العرب

29-30 يناير 1999م

صاحب السمو الملكي
الأمير عبد العزيز بن
سعود بن نايف بن
عبد العزيز آل سعود
وزير الداخلية في المملكة العربية
السعودية
والرئيس الفخري لمجلس وزراء
الداخلية العرب.



« إن ما تحقق وما يتحقق - ولله الحمد - من نجاح لمؤسساتنا الأمنية في مواجهة ما يحيط بأمننا العربي من تحديات ومتغيرات عالمية ومحلية، قد أسهم في تعزيز العلاقة التكاملية بين أجهزة الأمن والمواطنين، ورفع مستويات إدراكهم وتفهمهم لدور أجهزة الأمن في حياتهم واستقرارهم، وأهمية تعاونهم معها لإنجاح هذا الدور الذي تفرضه واجبات الوطن ومسؤوليات المواطنين، وتطلع إلى تنامي هذا الدور لتعزيز علاقة المواطنين بأجهزة الأمن التي تعمل من أجل سلامتهم وأمنهم واستقرارهم».

منح وسام الأمير نايف للأمن العربي من
الدرجة الممتازة لحضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المعظم



بناء على اقتراح هيئة أمناء جائزة الأمير نايف للأمن العربي، في اجتماعهم الذي انعقد بالرياض يوم 2025/1/29م، تشرف أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب في دورتهم الثانية والأربعين التي انعقدت بتونس يوم 2025/2/16م، بمنح وسام الأمير نايف للأمن العربي من الدرجة الممتازة في دورته السادسة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظم، تقديراً لجهوده الموصولة في دعم القضايا العربية وتعزيز الأمن والاستقرار في الوطن العربي.

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبد العزيز آل سعود يرأس الاجتماع الـ (51) لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ويرعى حفل تخرج الدفعة (43)



ترأس صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب، رئيس المجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الاجتماع الـ (51) للمجلس الأعلى للجامعة الذي انعقد يوم 3 نوفمبر 2025م، بمقر الجامعة في مدينة الرياض، وشارك فيه معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، عضو المجلس الأعلى للجامعة، كما رعى سموه الحفل السنوي للجامعة.

جرى خلال الاجتماع مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، واتخذ حيالها عددا من القرارات التي تدعم مسيرة الجامعة.

كما رعى سموه الكريم الحفل السنوي للجامعة، وتخرج (374) طالبا وطالبة من (11) دولة عربية من الدفعة (43)، وقد عبر الخريجون في كلمة لهم عن شكرهم وتقديرهم لسموه الكريم على رعايته وحضوره حفل تخرجهم، وما يوليه سموه الكريم من دعم واهتمام لمسيرتهم التعليمية، وقد حضر الحفل عدد من أصحاب السمو والمعالي وكبار المسؤولين.



معالي الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب
يهنئ معالي السيد حمود بن فيصل البوسعيد
وزير الداخلية في سلطنة عمان



هنأ معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب معالي السيد حمود بن فيصل البوسعيد وزير الداخلية في سلطنة عمان بمناسبة منحه وسام الشرف الأعظم من قبل عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم أعزه الله سلطان سلطنة عمان ، وأعرب معاليه عن خالص تهانيه القلبية لمعالي السيد الوزير بمناسبة هذا التكريم الذي ينم عن كفاءته العالية وخصاله النبيلة وتقانيه في خدمة الأمن والاستقرار في سلطنة عمان العزيزة، راجياً لمعاليه موفور الصحة والسعادة ودوام التوفيق والسداد.

معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام
لمجلس وزراء الداخلية العرب يهنئ السيد عصام الفتوي بفوزه بعضوية اللجنة
التنفيذية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) عن قارة إفريقيا



أعرب معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب عن ارتياحه البالغ بفوز السيد عصام الفتوي المدير العام للأمن العمومي في الجمهورية التونسية بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنتربول» عن قارة إفريقيا، في الانتخابات التي جرت خلال الدورة الثالثة والتسعين للجمعية العامة للإنتربول التي عقدت في مدينة مراكش بالمملكة المغربية خلال الفترة (24-27 نوفمبر 2025م).

وتوجه معاليه بأخلص التهاني القلبية للسيد عصام الفتوي، مؤكداً أن هذا الفوز يترجم التقدير الذي تحظى به الأجهزة الأمنية التونسية إقليمياً ودولياً، وتعاونها مع سائر الأجهزة الشرطية لمواجهة الجريمة خاصة العابرة منها للحدود.

وثنم معاليه عالياً جهود الوفد التونسي ونكاتف ممثلي الدول العربية لدعم مرشح الجمهورية التونسية، والذي كان له دور كبير في تحقيق هذا النجاح، مشيراً إلى أن هذا الفوز يشكل تعزيزاً للحضور العربي في هذه المنظمة العريقة.

معالي الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب
يهنئ معالي المدير العام للأمن الوطني
ولمراقبة التراب الوطني بالمملكة المغربية



هنأ معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب معالي السيد عبد اللطيف الحموشي المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني بالمملكة المغربية بمناسبة منحه وسام الصليب الأكبر للاستحقاق المدني من قبل وزير الداخلية في مملكة إسبانيا، وأعرب معاليه عن بالغ الفخر والاعتزاز بهذا التكريم، والذي ينم عن الكفاءة العالية والخصال النبيلة لمعالي السيد عبد اللطيف الحموشي وتفانيه في خدمة الأمن والاستقرار في المملكة المغربية العزيزة، راجياً لمعاليه موفور الصحة والسعادة ودوام التوفيق والسداد.

توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون



تم يوم الأربعاء 26 فبراير 2025م توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. وقع المذكرة عن الأمانة العامة معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام للمجلس وعن المعهد سعادة السيد ستيفن هيل الأمين التنفيذي للمعهد.

وتهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال تبادل المعلومات وبناء القدرات والبحث والتطوير والتصدي للإرهاب وما يتصل بذلك من أنشطة إجرامية عابرة للحدود بما يتماشى مع حقوق الإنسان وسيادة القانون وتنظيم برامج مشتركة لصالح الدول الأعضاء.

معالي رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنتربول» يخلد معالي الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب وسام المنظمة من الطبقة الخاصة



قلد معالي اللواء الدكتور أحمد ناصر الريسي رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنتربول» معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب وسام الإنتربول من الطبقة الخاصة ، وذلك تقديرا لدوره القيادي والمتميز في تعزيز التعاون الأمني العربي والدولي، ودعم مسارات العمل المشترك بين الدول العربية ومنظمة الإنتربول لمكافحة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود، وعرفانا بالجهود الاستثنائية التي يبذلها معاليه لتعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولترسيخ قيم الشراكة والتضامن بين الدول العربية ومنظمة الإنتربول، وتقديرا من المنظمة لالتزام معاليه الراسخ بدعم التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون وإسهامه الفعال في بناء عالم أكثر أمناً وعدلاً للجميع.

تم تقليد هذا الوسام الرفيع لمعالي الأمين العام للمجلس خلال مشاركة معاليه في أعمال المؤتمر العالمي للإنتربول لمكافحة الفساد واسترداد الأصول الذي انعقد تحت رعاية سمو الفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة في مدينة أبوظبي خلال الفترة 11-13 نوفمبر 2025م.

معالي الأمين لمجلس وزراء الداخلية العرب يشارك في أعمال الدورة 57 للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك



شارك معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب في أعمال الدورة (57) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك التي عقدت بمقر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس يوم 16 أبريل 2025م برئاسة معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام للجامعة، وشارك فيها رؤساء ومدراء عموم منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك أعضاء لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.

وناقشت الدورة العديد من المواضيع في إطار منظومة العمل العربي المشترك منها: إعداد خطة حول دور مؤسسات العمل العربي المشترك في دعم الدول ما بعد النزاعات، تعزيز مشاريع إعمار قطاع غزة ومشاريع الإعمار في الجمهورية العربية السورية، الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته، مبادرة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، واستحداث المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة وغيرها من المواضيع التي تم اتخاذ توصيات هامة بشأنها.

الجمهورية اللبنانية ترأس الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الداخلية العرب



ستتولى الجمهورية اللبنانية رئاسة الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الداخلية العرب بعد دولة الكويت التي كان لها رئاسة الدورة الثانية والأربعين، حيث سيتسلم معالي السيد أحمد الحجار وزير الداخلية والبلديات في الجمهورية اللبنانية رئاسة الدورة من معالي الشيخ فهد يوسف سعود الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة الكويت.





الدورة الثانية والأربعون لمجلس وزراء الداخلية العرب



تعزيز وتطوير مسيرة العمل الأمني العربي المشترك
مواصلة العمل على مواجهة التهديدات التي تواجه المنطقة العربية
وفي مقدمتها الإرهاب والمخدرات وجرائم تقنية المعلومات



تحت الرعاية السامية لسيادة الرئيس قيس سعيد رئيس الجمهورية التونسية، التأمّت الدورة الثانية والأربعون لمجلس وزراء الداخلية العرب يوم الأحد 1446/8/17هـ، الموافق 2025/2/16م، وقد افتتح معالي السيد خالد النوري وزير الداخلية في الجمهورية التونسية ممثل سيادة رئيس الجمهورية أعمال الدورة وألقى كلمة قيمة في مستهلها، كما تحدث في جلسة الافتتاح صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود، وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية، الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب، ومعالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام للمجلس.

وقد شارك في الدورة - التي ترأس أعمالها معالي الشيخ عبد الله علي عبد الله الصباح وزير الدفاع بدولة الكويت نيابة عن معالي الشيخ فهد يوسف سعود الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية - أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب، ومعالي وزيرة الشؤون الداخلية في الجمهورية البرتغالية، وممثلون عن عدد من المنظمات العربية والدولية، بالإضافة إلى وفود أمنية عربية رفيعة المستوى.

وألقى عدد من أصحاب السمو والمعالي الوزراء كلمات تطرقت إلى التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة العربية، وفي مقدمتها الإرهاب والمخدرات وجرائم تقنية المعلومات، والهجرة غير الشرعية وسائر أنماط الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مؤكداً الحرص على مواصلة العمل على تعزيز وتطوير مسيرة العمل الأمني العربي المشترك، وتحقيق المزيد من الانجازات لما فيه توفير الأمن والاستقرار لشعوبنا العربية كافة.

وتشرف المجلس بمنح وسام الأمير نايف للأمن العربي من الدرجة الممتازة - أرفع وسام أمني عربي في دورته السادسة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظم، تقديراً لجهوده الموصولة في دعم القضايا العربية وتعزيز الأمن والاستقرار في الوطن العربي.

وناقش المجلس عدداً من القضايا والمواضيع الهامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها، وبموجب هذه القرارات اعتمد المجلس التقرير المتعلق بأعمال الأمانة العامة بين دورتي المجلس الحادية والأربعين (2024م) والثانية والأربعين (2025م)، وتوصيات المؤتمرات والاجتماعات التي نظمتها، ونتائج الاجتماعات المشتركة مع الهيئات العربية والدولية التي كانت طرفاً فيها، ووجه الشكر إلى الأمين العام على الجهد المبذول في تنفيذ برنامج عمل الأمانة العامة بين الدورتين، ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة للمجلس.

كما اعتمد المجلس أيضاً التقرير الخاص بأعمال جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بين دورتي المجلس الحادية والأربعين والثانية والأربعين، معرباً عن تقديره للدعم البناء الذي تلقاه الجامعة من حكومة المملكة



العربية السعودية، بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وولي عهده الأمين رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وعرفانه بالجميل لصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف بن عبد العزيز آل سعود وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية، الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب ورئيس المجلس الأعلى للجامعة، على رعايته الكريمة لأنشطة الجامعة المختلفة.

واعتمد المجلس خطة مرحلية حادية عشرة للاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وخطة مرحلية سابعة للاستراتيجية العربية للحماية المدنية (الدفاع المدني) وخطة مرحلية ثانية للاستراتيجية العربية لمواجهة جرائم تقنية المعلومات.

وعبر المجلس عن تقديره لجهود وزارة الشؤون الداخلية في الجمهورية البرتغالية، لتعزيز الشراكة الشرطة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل تعاون أمني قوامه الثقة.

وثنى المجلس أيضاً التعاون القائم بين الأمانة العامة للمجلس وعدد من مؤسسات العمل العربي المشترك والمنظمات العربية والدولية، وأكد على أهمية تعزيزه لما من شأنه تحقيق الأهداف المشتركة، وفي إطار هذا التعاون وافق المجلس على مشاركة الأمانة العامة للمجلس ووزارات الداخلية العربية في إعداد مشروع استراتيجية عربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بالتنسيق مع مجلس وزراء العدل العرب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومواصلة التنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب لتشكيل اللجان المطلوبة لدراسة المواضيع المشتركة، وعرض النتائج التي يتم التوصل إليها على المجلس، ومع الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل لتعزيز التعاون بين الدول العربية والأوروبية في تأمين الحدود بما ذلك عقد المؤتمر الأوروبي - عربي الثالث لأمن الحدود، وتنظيم أنشطة مشتركة بشأن القضايا ذات العلاقة.

ووافق المجلس على مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة للمجلس والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وفوض معالي الأمين العام التوقيع عليها.

وجدد المجلس ثقته في معالي الدكتور محمد بن علي كومان أميناً عاماً لولاية جديدة، كما أجرى تعيينات في بعض المناصب القيادية في الأمانة العامة ومكاتبها المتخصصة.

ورفع أصحاب السمو والمعالي الوزراء في ختام أعمالهم رسالة شكر وامتنان إلى سيادة الرئيس قيس سعيد، رئيس الجمهورية التونسية، تضمنت أصدق عبارات التقدير والعرفان على تفضله برعاية هذه الدورة، معربين عن تقديرهم البالغ واعتزازهم العميق بالدور البناء الذي يقوم به لتعزيز التعاون العربي على مختلف الأصعدة، وبجهوده الكبيرة لتحقيق طموحات الشعب التونسي العزيز إلى الرقي والازدهار في كنف الأمن والاستقرار.











رسالة معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بمناسبة اليوم العربي للتوعية بآلام ومآسي ضحايا الأعمال الإرهابية - تونس: 2025/4/22م



ما فتئت الأجهزة الأمنية في الدول العربية تبذلها في مكافحة الإرهاب ودحره والنجاح الكبير في الحد من جرائمه في الأعوام الأخيرة، وما يقوم به الإعلام الأمني من توفير للمعلومات الصحيحة والبيانات الدقيقة حول العمليات الإرهابية، وجهوده في تبصير الرأي العام بمخلفاتها.

وقد لقي موضوع التوعية بآلام ومآسي ضحايا الأعمال الإرهابية عناية فائقة من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب منذ وقت مبكر، انطلاقاً من قيمه ومبادئه الرئيسة التي تهدف إلى حماية المواطن العربي من مختلف المخاطر المحتملة،

تحتفي الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب مع الدول الأعضاء باليوم العربي للتوعية بآلام ومآسي ضحايا الأعمال الإرهابية، الذي يصادف الثاني والعشرين من شهر أبريل من كل عام، وهو التاريخ الذي اعتمدت فيه الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب من قبل مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المشترك عام 1998م.

ويمثل هذا اليوم مناسبة متجددة للفت نظر الرأي العام إلى كل ما يتعرض له هؤلاء الضحايا من آلام ومآس، نتيجة الأفعال الإجرامية التي ترتكبها الجماعات والتنظيمات الإرهابية، كما يعتبر فرصة لتجديد الدعوة لتقديم مختلف أوجه الدعم الممكنة لضحايا الأعمال الإرهابية، للتخفيف عنهم، وتعزيز الجوانب القانونية الكفيلة بحماية حقوقهم، وتقديم الخدمات والدعم الصحي الشامل لهم ولأسرهم، والتأكيد على أهمية مشاركة الجهات المختلفة في تقديم الرعاية الآتية واللاحقة الملبية لاحتياجاتهم، باعتبار ذلك أحد مقتضيات حقوقهم، واستثمار مهم في التعافي المجتمعي، من أجل الوصول إلى حياة أكثر سلامة وأماناً واستقراراً لهم ولأسرهم.

وفي الوقت الذي نستشعر فيه مرارة آلام ومآسي ضحايا الأعمال الإرهابية من المواطنين الأبرياء الذين طالتهم يد الغدر الإرهابي، فإننا نشيد بالجهود الحثيثة التي

المعتمدتين بالقرارين رقم (867) وتاريخ 2022/3/2م ورقم (886) وتاريخ 2023/3/1م إلى النص على «دعم ضحايا الإرهاب»، من خلال حماية الحق في الحياة والأمن والسلامة الجسدية والعقلية والعائلية والكرامة والسمعة، وتيسير قدرة الضحايا للوصول إلى العدالة في جميع مراحل التحقيقات والقضاء وفق ظروف ملائمة ومساعدات قانونية كافية باتخاذ كافة التدابير الكفيلة لحماية هوياتهم وتسليط الضوء على المعاناة التي يتعرضون لها.

ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نحيي الجهود الكبيرة التي تقوم بها الدول العربية لحماية ضحايا الأعمال الإرهابية من خلال إنشاء لجان وإدارات متخصصة لدعمهم مادياً ومعنوياً والتكفل بعلاجهم وتقديم العديد من الامتيازات لهم كما نواصل حثنا لمؤسسات المجتمع المدني لزيادة جهودها في تكريس الوعي بمعاناة الضحايا وتقديم الدعم الاجتماعي والنفسي والمادي لهم، حتى يعيشوا بكرامة وفخر مساهمين في نهضة دولهم.

كما نستغل هذه الفرصة للتأكيد على أن الإرهاب يستهدف المجتمع ككل وأن السبيل الوحيد لدحره والثأر لضحاياه هو تكاتف الجميع وإقامة شراكة اجتماعية في مواجهته وتخفيف مآسي وآلام ضحاياه، وللتذكير بالجهود الكبيرة والتضحيات العظيمة التي بذلها أبطالنا شهداء الواجب من رجال الأمن الذين يقدمون أرواحهم الزكية قربانا للوطن والمواطن، فيستحقون التكريم وتلقي كامل الامتيازات لأفراد أسرهم، تقديرًا وعرفانا لهم على كل ما بذلوه من جهود لحمايتنا وضمان أمن واستقرار منطقتنا العربية العزيزة.

وفي إطار ذلك أقر المجلس في دورته الحادية والعشرين التي عقدت في عام 2004م، توصيات المؤتمر العربي السادس للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب المتضمنة دعوة الجهات المعنية بالدول الأعضاء إلى العمل على وضع التشريعات وإنشاء الآليات الإدارية التي تساعد ضحايا العمليات الإرهابية على الحصول على التعويضات المناسبة لقاء الأضرار التي تلحق بهم، كما أوصى المؤتمر الجهات المختصة في الدول الأعضاء بتأمين التدريب الكافي للموظفين المعنيين من رجال الشرطة والقضاء والصحة والخدمة الاجتماعية لتوعيتهم باحتياجات ضحايا الأعمال الإرهابية، بما يكفل تقديم المعونة اللازمة بشكل سريع ومناسب.

وفي الدورة الرابعة والثلاثين أعتمد المجلس الموقر التوصية الصادرة عن المؤتمر الثاني للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية والتي نصت على: دعوة الدول الأعضاء إلى العمل على تعزيز وحماية حقوق ضحايا الإرهاب وجبر الضرر، وذلك تماشياً مع قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة 158/60 الصادر في 2015/2/16م.

وفي دورته السادسة والثلاثين المنعقدة عام 2019م، اعتمد المجلس القانون العربي الاسترشادي لمساعدة وحماية ضحايا الأعمال الإرهابية، الذي أعدته لجنة مشتركة من خبراء وممثلي وزارات الداخلية والعدل العربية، والذي يمثل إطاراً قانونياً تستهدي به الدول الأعضاء في مجال تعويض المتضررين من الأعمال الإرهابية وتقديم الدعم اللازم لهم.

وفي هذا السياق تشير الجهود التي قام بها المجلس مؤخراً ضمن الإستراتيجية العربية المطورة لمكافحة الإرهاب وخططها التنفيذية

المؤتمر التاسع والأربعون لقادة الشرطة والأمن العرب الاتجاهات والتهديدات الناشئة عن المخدرات التصنيعية



للشرطة، وكذلك ممثلون عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنتربول»، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون، وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون، والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وألقى عدد من قادة الشرطة والأمن العرب في المؤتمر كلمات أشادوا فيها بالتنسيق القائم بين أجهزة الشرطة والأمن العربية، وأعربوا عن عزمهم على تعزيز التعاون بين هذه الأجهزة، وحرصهم الكبير على تطوير مسيرة العمل الأمني العربي المشترك وتحقيق المزيد من الإنجازات.

أسفر المؤتمر التاسع والأربعون لقادة الشرطة والأمن العرب الذي انعقد في تونس تحت الرعاية السامية لسيادة الرئيس قيس سعيّد رئيس الجمهورية التونسية، في اختتام أعماله عن نتائج هامة ستسهم دون شك في تعزيز التعاون الأمني العربي، والتصدي للتحديات التي تواجه المنطقة العربية.

وكان المؤتمر الذي انعقد في الفترة 2025/12/4-3م، وتم افتتاح أعماله من قبل معالي السيد خالد النوري وزير الداخلية في الجمهورية التونسية، قد حظي بمشاركة قادة الشرطة والأمن العرب، فضلا عن رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، رئيس الاتحاد الرياضي العربي

كما دعا المؤتمر الدول الأعضاء كذلك إلى تنفيذ حملات توعية وطنية شاملة تستهدف الشباب والأسر والمجتمع المدني للتعريف بالمخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية للمخدرات التصنيعية، وأكد على أهمية تنظيم الأسبوع العربي للوقاية من المخدرات ومكافحتها داعياً الأمانة العامة إلى التنسيق مع الدول الأعضاء بهذا الشأن.

وطالب المؤتمر من الأمانة العامة التنسيق مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون لتعزيز التعاون الأورو-عربي في مواجهة المخدرات التصنيعية.

ووافق المؤتمر على توصيات المؤتمرات والاجتماعات التي انعقدت في نطاق الأمانة العامة خلال عام 2025م، واعتمد التقرير المقدم من الاتحاد الرياضي العربي للشرطة لعام 2025م، وحث الاتحادات الرياضية العربية للشرطة على المشاركة الفعالة في نشاطات الاتحاد.

وناقش المؤتمر موضوعات هامة على رأسها الاتجاهات والتهديدات الناشئة عن المخدرات التصنيعية، كما استعرض بعض الممارسات الأمنية المتميزة لدى الدول الأعضاء، وكذلك نتائج أعمال المؤتمرات القطاعية التي انعقدت في نطاق الأمانة العامة هذا العام.

ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى العمل على تحديث وتطوير التشريعات الوطنية لتشمل جميع المواد الكيميائية الأولية والوسيلة التي يمكن استخدامها في المخدرات التصنيعية، وإلى فرض رقابة صارمة على عمليات الاستيراد والتصدير والتداول لتلك المواد بما يضمن منع تسربها نحو الأنشطة غير المشروعة، وإنشاء وحدات متخصصة للتعامل مع شبكات تصنيع المخدرات الاصطناعية - في حال عدم وجودها - وتزويدها بالخبرات الفنية والتقنية اللازمة.





الدول الفائزة في مسابقة الأفلام التوعوية لعام 2025م

لمراكز علاج الإدمان (بالتناصف) إلى وزارتي الداخلية في كل من: المملكة العربية السعودية ودولة قطر.

- جائزة أفضل فيلم في مجال أهمية التطوع في الوقاية من الجريمة إلى وزارة الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية.

- منح جائزة أفضل فيلم في مجال الاستخدام الآمن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي (مناصفة) إلى وزارتي الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

- جائزة أفضل فيلم في مجال إبراز الجانب الإنساني لرجال الشرطة (مناصفة) إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و وزارة الداخلية في جمهورية مصر العربية.

- منح وزارات الداخلية في كل من: الجمهورية التونسية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة الكويت، دولة ليبيا والجمهورية اللبنانية شهادات تقدير اسهاما لمشاركتها في هذه المسابقة.

حرصاً منها على إشراك وزارات الداخلية في الدول العربية في إنتاج الأفلام الرامية إلى تعميق الوعي الأمني لدى المواطن، وتشجيعه على المساهمة في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، فقد نظمت الأمانة العامة عام 2025م أيضاً مسابقة لاختيار خمسة أفلام في المجالات والمواضيع التالية:

1- خطورة استغلال العملات الرقمية المشفرة لتمويل العمليات الإرهابية.

2- أهمية حث مدمني المخدرات على التقدم لمراكز علاج الإدمان

3- أهمية التطوع في الوقاية من الجريمة.

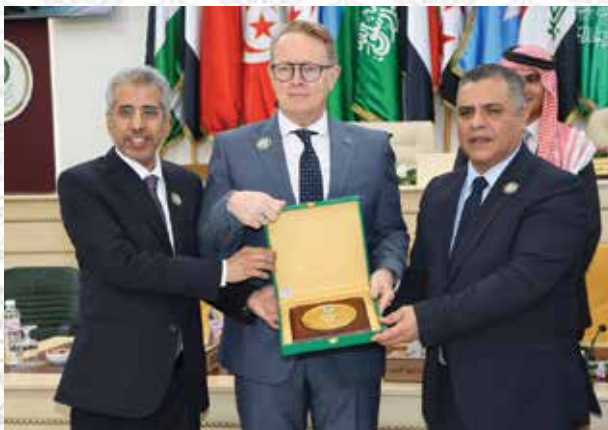
4- الاستخدام الآمن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

5- إبراز الجانب الإنساني لرجال الشرطة.

وأعلنت الأمانة العامة على هامش المؤتمر التاسع والأربعين لقادة الشرطة والأمن العرب عن نتائج المسابقة حيث تم منح:

- جائزة أفضل فيلم في مجال خطورة استغلال العملات الرقمية المشفرة لتمويل العمليات الإرهابية إلى وزارة الداخلية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- جائزة أفضل فيلم في مجال أهمية حث مدمني المخدرات على التقدم



تكریم رؤساء شعب الاتصال فی الدول الأعضاء



تنفیذاً للقرارین رقم (365) و (527) الصادرین عن أصحاب السمو والمعالی وزراء الداخلية العرب، تم منح شهادات تكريم وتقدير إلى عدد من رؤساء شعب الاتصال فی الدول الأعضاء وهم:

- سعادة العمید محمد عبدالله مصطفى الدعجة الرئيس السابق لشعبة اتصال عمان.
- سعادة المقدم محمد خالد العبسی، الرئيس السابق لشعبة اتصال المنامة .
- سعادة مراقب الشرطة صوالحي شعبان، الرئيس السابق لشعبة اتصال الجزائر.
- سعادة العمید فارس قرداحي، الرئيس السابق لشعبة اتصال بیروت .

رسالة معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بمناسبة أسبوع المرور العربي

تونس: 4-10/5/2025م



القيادة تحت تأثير الكحول أو المخدرات أو عدم احترام قوانين المرور تعد مشكلة كبيرة بالنسبة للسلامة العامة، ولها عواقب وخيمة، وهي من أهم مسببات حوادث الطرق التي تفقد الكثير من الأسر ذويهم، وتسبب في كثير من الإعاقات والألام والمآسي.

تشير آخر البيانات الإحصائية لمنظمة الصحة العالمية أن حوادث السير تسبب سنويا في مقتل أكثر من (1.19) مليون شخص، وتلحق سنويا إصابات بليغة بعدد يتراوح من (20 إلى 50) مليون شخص آخرين، الكثير منهم يصابون بعجز ناجم عن حوادث المرور، إضافة إلى الخسائر المادية والاقتصادية الفادحة، كما تشير تلك البيانات إلى أن هناك علاقة مباشرة بين الزيادة في متوسط السرعة واحتمالات وقوع الحوادث، ومدى وخامة العواقب المترتبة عليها، حيث تؤدي كل زيادة

تشكل حوادث المرور إحدى أكبر المشاكل التي تعاني منها دول العالم كافة، ودولنا العربية خاصة، نظرا للتكاليف الباهضة التي ندفعها من حياة أبنائنا ومن حجم ثرواتها، بسبب ما تخلفه تلك الحوادث من فواجع بشرية، وخسائر مالية ومادية.

وفي ظل ما يشهده عالمنا من تسارع في وتيرة الحياة وتطور في وسائل النقل، يبرز الوعي المروري لدى مستخدمي الطريق كعامل حاسم في الحفاظ على الأرواح والممتلكات، ويمثل أسبوع المرور العربي الذي تحتفي به الأمانة العامة مع الدول الأعضاء خلال الفترة من 4 وحتى 10 مايو من كل عام، مناسبة هامة لتعزيز هذا الوعي، وللتذكير كذلك بما تتعرض له البشرية من مآسٍ نتيجة حوادث المرور، حيث بات واضحا أنه بخلاف الأوبئة والحروب المدمرة التي تحصد ملايين الضحايا، فإن هذه المشكلة الكبرى تعتبر من أكثر الفواجع إيلا ما في العصر الحاضر.

ويأتي الاحتفال بهذا الأسبوع لهذا العام تحت شعار «تمهل.. أمامك حياة»، بهدف توعية المواطنين- سائقين ومتجولين- بأهمية الالتزام بإجراءات الوقاية والحماية والسلامة من حوادث الطرق، وعلى رأسها التمهّل في القيادة وعدم التهور، والتأكيد على ضرورة التقيد بالأنظمة والقواعد المرورية والشعور بالمسؤولية تجاه الذات والآخرين، علاوة على بث رسائل توعوية لتنمية روح المسؤولية، بهدف تحقيق أقصى مستويات السلامة للسائقين والركاب وللمارة. وهي دعوة نوجهها لكل سائق ومستخدم للطريق بأن التمهّل ليس تأخيراً بل هو تقدير للحياة وإحترام للأنظمة ووقاية من المآسي.

ولاشك أن التهور في القيادة والسرعة الزائدة والانشغال عن الطريق سواء باستخدام الهاتف أو

على المستوى العربي ودراسة أسبابها وتداعياتها والخروج بتوصيات تضع الحلول الناجعة لها، وغيرها من الجهود التي لايتسع المقام لحصرها. إن تحقيق السلامة المرورية بحاجة إلى تكامل الجهود من قبل الشركاء، بما ينعكس إيجاباً على نمو وتطور المجتمع العربي من خلال زيادة مساحة الوعي المروري لدى شرائح المجتمع المختلفة، وأن يكون الفهم السليم بأن مهارة سائق المركبة تقاس على أساس مدى تلافية وتداركه للأخطاء المرورية، وعلى مدى اتخاذه القرار السريع والمناسب بعيداً عن التهور في القيادة والوقوع بالخطأ المروري، كما أن الواجب الإنساني والوطني يحتم علينا أن نكون أمام قدر من المسؤولية تجاه أطفالنا وأسرنا ومجتمعاتنا من خلال الالتزام بأداب وقوانين وأنظمة وقواعد السير على الطرق وإحترام إشارات المرور تحقيقاً للسلامة المرورية.

ولا شك أن الإحتفال بأسبوع المرور العربي يمثل مناسبة هامة لتثمين الأدوار العملية والجهود الفعلية التي تبذلها أجهزة المرور في الدول العربية وذلك عبر تقديم الدعم والمساندة والنصائح والإرشادات اللازمة، وكل ما من شأنه خلق وعي شامل لدى مستخدمي الطرقات بإجراءات الوقاية والسلامة والحفاظ على الأرواح والممتلكات.

ولأن حوادث المرور ليست مرتبطة بفترة دون أخرى، فإن برامج التوعية بخطورتها ينبغي أن لا تقتصر على أسبوع المرور العربي، بل يجب أن تكون الحملات والأنشطة التوعوية متواصلة طوال العام، ذلك أن توسيع دائرة الوعي بالسلامة المرورية والتغلب على جوانب الإهمال والتقصير وتلافي الأخطاء والابتعاد عن التهور والتسرع بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود والمبادرات المستمرة حتى يشعر كل فرد أن سلوكه أثناء استعماله للطريق كفيل بأن يحفظ سلامته وسلامة غيره، بقدر ما قد يجعله عرضة للخطر على نفسه وأهله وماله وعلى المحيطين به. فلنعمل جميعاً على معالجة الإهمال والتقصير، ولنتحل بالمسؤولية أثناء استعمالنا للطريق. حتى تتمكن من الحد أو على الأقل التخفيف من هذه الكوارث لما فيه سلامة أوطاننا ومواطنينا.

قدرها 1كم/ساعة في متوسط سرعة المركبة إلى زيادة نسبتها 4% في خطورة التعرض لحادث مميت، وزيادة نسبتها 3% في خطورة التعرض لحادث خطير.

وليس العالم العربي بمنأى عن هذه المعضلة الوخيمة، فقد تضمنت النشرة الإحصائية لحوادث المرور المسجلة في عام 2023، والتي أصدرتها الأمانة العامة في ضوء إجابات 11 دولة عربية، أن عدد حوادث المرور بلغ (286005) حوادث مرورية، بمعدل يبلغ (323) حادثاً لكل (100,000) مركبة، وقد تسببت هذه الحوادث في سقوط (12670) قتيلاً، و(118675) جريحاً، أما بخصوص المعدل الزمني فقد تم خلال عام 2023م، تسجيل حادث مروري في كل (1.8) من الدقيقة، مسبباً حالة وفاة في كل (41.5) دقيقة، وجريح واحد في كل (4.4) دقائق، وأن العنصر البشري كان هو السبب الرئيسي لهذه الحوادث بنسبة 81.1 %، وهو معطى يشكل كارثة لمجتمعاتنا العربية، التي هي في أمس الحاجة الى جهود أبنائها بقدر ما هي بحاجة أيضاً إلى كافة الامكانيات والثروات المهدرة جراء تلك الحوادث، والتي قدرت خسائرها لسبع دول عربية فقط (2750420812) دولار .

إن المعطيات بشأن حوادث المرور تشكل أرقاماً مهولة لا بد من الوقوف عندها، إنطلاقاً من المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق المختصين في إعادة النظر في كافة الاستراتيجيات والخطط والبرامج المرورية لضمان تحقيق السلامة المرورية، ووقف تداعيات الحوادث وحفظ الأرواح والممتلكات العامة والخاصة.

ومافتئ مجلس وزراء الداخلية العرب يولي موضوع السلامة المرورية أهمية بالغة، ويبدل في هذا الصدد جهوداً كبيرة ومسعاً حثيثة لتعزيز التوعية وتنسيق جهود الدول الأعضاء، من خلال صياغة الاستراتيجيات والخطط والبرامج والأدلة والإرشادات، ومنها على سبيل الذكر الإستراتيجية العربية للسلامة المرورية وخططها المحلية، والتي كان آخرها الخطة المحلية الثامنة التي إعتمدها في دورته «الحادي والأربعين»، كما يعقد المجلس مؤتمراً سنوياً لرؤساء أجهزة المرور لمناقشة الموضوعات التي تتعلق بقضايا المرور

المؤتمر العربي السادس عشر لرؤساء أجهزة الإعلام الأمني تعزيز الوعي بالجرائم الإلكترونية في العصر الرقمي



تم الاستعانة بخبرات الجهات المعنية بظاهرة المخدرات، كالأطباء وعلماء النفس والتربية والوعاظ وجمعيات الوقاية من الإدمان.

وأكد المؤتمر على أهمية قيام الدول الأعضاء بالعمل على مواجهة استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في مجال الترويج للمخدرات وتشجيع استهلاكها، والعمل على إنشاء مواقع إلكترونية وصفحات تواصل اجتماعي تكشف أضرار المخدرات وتحت على الابتعاد عن الوقوع ضحية للإدمان، ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى العمل على الحيلولة دون التشجيع غير المقصود على استهلاك المخدرات من خلال البرامج والأفلام والمسلسلات التي تتضمن مشاهد تغري بتناول المخدرات والمؤثرات العقلية.

وأكد المؤتمر على أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء لتعزيز تبادل التجارب والخبرات والزيارات بين أجهزة الإعلام الأمني العربية، داعياً أجهزة الإعلام الأمني العربية إلى تخصيص مساحات في البرامج الإعلامية الأمنية لديها لاستعراض جهود التوعية الأمنية في الدول الأخرى، وكلف جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بإعداد برامج علمية لبناء قدرات أجهزة الإعلام الأمني العربية في التوعية بمخاطر المخدرات وسائر الظواهر الإجرامية الأخرى.

كما طلب من الأمانة العامة كذلك إجراء التنسيق اللازم مع قطاع الإعلام والاتصال في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واتحاد إذاعات الدول العربية، وسائر مؤسسات العمل العربي المشترك المعنية بالشأن الإعلامي للمساعدة في نشر برامج التوعية الشاملة لمواجهة الظواهر الإجرامية المختلفة.

اختتم المؤتمر العربي السادس عشر لرؤساء أجهزة الإعلام الأمني أعماله بإصدار عدد من التوصيات الهامة التي من شأنها تعزيز التعاون العربي في المجالات ذات الصلة بعمل هذه الأجهزة.

وكان المؤتمر قد انعقد في الفترة 15-16/5/2025م، في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس، وذلك بحضور ممثلين عن وزارات الداخلية في الدول العربية فضلا عن اتحاد إذاعات الدول العربية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

وناقش المؤتمر دور الإعلام الأمني في تعزيز الوعي بالجرائم الإلكترونية في العصر الرقمي وطلب من أجهزة الإعلام الأمني في هذا الصدد التنسيق مع الجهات الأخرى المعنية في الدولة لتعزيز جهود توعية النشء والشباب بمخاطر الجرائم الإلكترونية وكيفية الوقاية منها، كما ناقش استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الإعلام الأمني وطلب من أجهزة الإعلام الأمني العربية موافاة الأمانة العامة بما لديها من تجارب (إيجابية/سلبية) في مجال استخدام الذكاء الاصطناعي في الإعلام الأمني، والقضايا التي تعاملت معها على أن تقوم الأمانة العامة بعرض ما يرد لها من تجارب على المؤتمر المقبل.

واستعرض المؤتمر تجارب عدد من الدول العربية في استخدام الإعلام الأمني في الوقاية من المخدرات وفي مكافحة الإرهاب، وأكد في هذا الصدد على أهمية قيام أجهزة الإعلام الأمني في الدول الأعضاء بالتخطيط الجيد لاستخدام الإعلام في التوعية بمخاطر المخدرات بحيث تراعي خصوصية الفئات المستهدفة وبحيث



المؤتمر العربي العشرون لرؤساء أجهزة المباحث والأدلة الجنائية تأهيل الأجهزة الأمنية المعنية بمواجهة الجرائم المرتكبة بواسطة الذكاء الاصطناعي



ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى العمل على تأهيل الأجهزة الأمنية المعنية بمواجهة الجرائم المرتكبة بواسطة الذكاء الاصطناعي بما يسمح بمكافحتها، وإلى الاستثمار في البحث العلمي بما يسمح بإيجاد تقنيات وحلول مبتكرة للكشف عن الجرائم المرتكبة بواسطة الذكاء الاصطناعي وسائر الجرائم السيبرانية ومكافحتها بصورة فعالة، كما دعا الدول التي لا توجد لديها تشريعات تقنن استخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى سن تلك التشريعات بما يمكن من مواجهة التداعيات السلبية لتلك الاستخدامات والحد من أضرارها، وطلب المؤتمر من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إعداد برامج علمية في هذا المجال.

كما طلب من الأمانة العامة إعداد دليل تقييمي للنظم والتجهيزات المستخدمة في قواعد البيانات الجنائية، وتشكيل لجنة لدراسة إنشاء شبكة عربية لمختبرات الأدلة الجنائية ومنصة خبراء الأدلة الجنائية العرب، ونظر المؤتمر في تصور لإنشاء قاعدة بيانات للبصمات البالستية وأخرى خاصة بطبغات الأصابع وراحة اليد وأحاليهما إلى الدول الأعضاء لمزيد من الدراسة.

اختتم المؤتمر العربي العشرون لرؤساء أجهزة المباحث والأدلة الجنائية أعماله بإصدار عدد من التوصيات الهامة التي من شأنها تعزيز التعاون العربي في المجالات ذات الصلة بعمل هذه الأجهزة.

وكان المؤتمر قد انعقد في الفترة 25 - 26 / 2025م، في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس، بمشاركة رؤساء أجهزة المباحث والأدلة الجنائية وممثليهم في الدول العربية، كما شارك في المؤتمر ممثلون عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس) وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

وناقش المؤتمر عددا من المواضيع الهامة منها: استخدام الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم وسبل مكافحته، قواعد البيانات الجنائية الموجودة لدى الدول الأعضاء والنظم والتجهيزات المستخدمة فيها، ودليل نموذجي لإجراءات التصرف في البيانات الجنائية.

المؤتمر العربي الحادي والعشرون لرؤساء أجهزة المرور تصور حول إنشاء قاعدة بيانات تحليلية مرورية عربية



انعقد المؤتمر العربي الحادي والعشرون لرؤساء أجهزة المرور خلال الفترة 16 - 2025/7/17م في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس، وذلك بحضور ممثلين عن وزارات الداخلية في الدول العربية فضلا عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

ناقش المؤتمر منظومة التوعية المرورية الذكية «الميتاهيب» التي قدمتها القيادة العامة لشرطة الفجيرة والتي فازت بجائزة الأمير نايف للأمن العربي في فرع البرامج الأمنية الرائدة عام 2024م، وطلب من الأمانة العامة تعميمها على الدول الأعضاء للاستفادة منها، كما حث أجهزة المرور العربية بهذه المناسبة على الاشتراك في مسابقة جائزة الأمير نايف للأمن العربي في فروعها الثلاثة البرامج الأمنية الرائدة والدراسات الأمنية والإبداع الإعلامي الأمني.

وناقش المؤتمر أيضا تصورا حول إنشاء قاعدة بيانات تحليلية مرورية عربية، وقرر إحالته إلى الدول الأعضاء لمزيد من الدراسة، كما ناقش مقترحا مقدما من دولة ليبيا لتوحيد خطاب التوعية العربي حول السلامة المرورية وطلب من الأمانة العامة تعميمه على الدول الأعضاء لإبداء مقترحاتها بشأنه، كما طلب من

الأمانة العامة التواصل مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لبحث آفاق التعاون بين اللجنة والمرصد العربي المتكامل للسلامة المرورية التابع لها من جهة والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والمكتب العربي لشؤون الأجهزة الأمنية المساندة من جهة أخرى.

واستعرض المؤتمر كذلك تجارب عدد من الدول الأعضاء في تنظيم حركة المرور والحد من حوادث الطرقات، وطلب من الأمانة العامة تعميمها على الدول الأعضاء للاستفادة منها. كما طلب منها إعداد تصور للتقرير الذي تقدمه الدول الأعضاء حول تجاربها في هذا المجال، كما دعا الدول الأعضاء إلى الاستفادة من البرامج التوعوية التي تُعد في المناسبات المرورية العربية والدولية.



المؤتمر العربي العشرون لرؤساء أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) مركز عربي لتنسيق التعاون الميداني بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني)



المؤتمر في إنشاء مركز عربي لتنسيق التعاون الميداني بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) في مواجهة الكوارث والحوادث الجسيمة، وإنشاء منصة إلكترونية لأجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) في الدول العربية.

ووافق المؤتمر على التصور الخاص لتدريب ميداني لأجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) في الدول العربية لما يتيح من تبادل للخبرات الفنية والعملية وتحقيق التقارب في المفاهيم التدريبية بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) في الدول الأعضاء، وطلب من الأمانة العامة التنسيق مع الدول الأعضاء لإجراء هذا التمرين خلال عام 2026م، بمشاركة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كما طلب منها تنظيم اجتماع دوري لإدارات التدريب في أجهزة الحماية المدنية - الدفاع المدني في الدول العربية لتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال.

وطلب المؤتمر في توصياته من الأمانة العامة إعداد دليل بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الدول العربية، والتنسيق مع الجهات المعنية في جامعة الدول العربية لعقد الاجتماع المشترك الثاني بين أجهزة الحماية المدنية والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية.

انعقد المؤتمر العربي العشرون لرؤساء أجهزة الحماية المدنية في مدينة بغداد بجمهورية العراق يومي 27 - 28/8/2025م، تحت الرعاية السامية لدولة رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة المهندس محمد شياع السوداني الذي افتتح المؤتمر بكلمة قيمة، كما تحدث في حفل الافتتاح كل من: معالي الفريق أول الركن عبد الأمير كامل الشمري وزير الداخلية في جمهورية العراق ومعالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، وشارك في المؤتمر - الذي عقد باستضافة كريمة من وزارة الداخلية العراقية - ممثلون عن أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) في الدول العربية، فضلاً عن جامعة الدول العربية، المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد ناقش المؤتمر عدداً من المواضيع الهامة من بينها: تصور لتدريب ميداني لأجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) في الدول العربية، التطورات والمستجدات في أنشطة ومهام أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني)، والمستجدات في أخطار تلوث البيئة وسبل مكافحتها، وخطط الدول الأعضاء للتدخل في مواجهة الكوارث والحوادث الكبرى، ونظر

الجسيمة والعروض القيمة التي قدمت من كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق وسلطنة عمان في مجال التطورات والمستجدات في أنشطة ومهام أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) على الدول الأعضاء للاستفادة منها.

هذا وقد تم على هامش المؤتمر استعراض نتائج مسابقة التوعية والتثقيف في مجال الحماية المدنية (الدفاع المدني)، وتوزيع الشهادات التقديرية على ممثلي الدول الأعضاء الفائزة، كما تم عرض فيلم وثائقي حول فريق البحث والإنقاذ العراقي وآخر حول تاريخ الدفاع المدني في جمهورية العراق.

كما وافق المؤتمر على إنشاء مركز عربي لتنسيق التعاون الميداني بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) في مواجهة الكوارث والحوادث الجسيمة، في نطاق المكتب العربي للحماية المدنية وشؤون البيئة، ومنصة إلكترونية لأجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) في الدول العربية، وطلب من الأمانة العامة إنشاءهما بالاستئناس بالمراكز والمنصات القائمة لدى بعض الدول الأعضاء والهيئات الدولية والإقليمية المعنية.

وطلب المؤتمر من الأمانة العامة كذلك تعميم ما تم استعراضه من أوراق عمل بشأن المستجدات في أخطار تلوث البيئة وسبل مكافحتها، وخطط الدول الأعضاء في مواجهة الكوارث والحوادث





المؤتمر الحادي عشر للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية خطة مرحلية أولى لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني



الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مركز التدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (FRONTEX)، المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية.

ناقش المؤتمر عددا من المواضيع الهامة من بينها: رؤية لتطوير إدارات حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية في العصر الرقمي، آليات التنسيق والتعاون بين أجهزة الشرطة والمنظمات الوطنية

اختتم المؤتمر الحادي عشر للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية أعماله بإصدار عدد من التوصيات الهامة الرامية إلى تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين أجهزة حقوق الإنسان في الدول العربية.

وكان المؤتمر قد انعقد تحت رعاية معالي السيد محمود توفيق وزير الداخلية في جمهورية مصر العربية باستضافة كريمة من وزارة الداخلية المصرية بمدينة الغردقة خلال الفترة 9-10/9/2025م، وشارك فيه ممثلون عن وزارات الداخلية في الدول العربية، فضلاً عن جامعة الدول العربية، البرلمان العربي، لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الأمانة العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق

منتسبي الشرطة وتشجيع حركة البحث العلمي الشرطي في مجالات حقوق الإنسان.

ودعا المؤتمر الأمانة العامة للمجلس إلى الاستمرار في تنظيم أنشطة مشتركة مع المنظمات والهيئات الدولية بهدف تبادل التجارب وتقاسم الممارسات الفضلى بين الدول العربية والأوروبية في مجال احترام حقوق الإنسان في العمل الأمني، كما دعاها وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إلى تنظيم مؤتمرات وورش عمل في مجال حقوق الإنسان بالتنسيق والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية وكذا تنظيم زيارات دورية بين أجهزة الشرطة وتلك المنظمات بهدف تبادل الخبرات وتنمية مهارات وقدرات منتسبي الشرطة في مجالات حقوق الإنسان.

كما دعا المؤتمر الدول الأعضاء والمنظمات العربية والدولية المعنية إلى تقديم الدعم لوزارة الداخلية في الجمهورية العربية السورية في جهودها لتعزيز احترام حقوق الإنسان في العمل الأمني وإنشاء الأجهزة اللازمة في هذا المجال.

هذا وقد تم خلال المؤتمر توزيع شهادات تقدير للفائزين في المسابقة البحثية للكوادر الأمنية من الدول العربية في مجال حقوق الإنسان التي أجرتها وزارة الداخلية بجمهورية مصر العربية بالتعاون مع المكتب العربي للتوعية الأمنية والإعلام وحقوق الإنسان.

والإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

واعتمد المؤتمر خطة مرحلية أولى لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني.

وأشاد المشاركون في المؤتمر بتجربة جمهورية مصر العربية في تكريس حقوق الإنسان وبجهودها في مجال التنسيق والتعاون بين أجهزة الشرطة والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، كما ثمنوا البرنامج الإلكتروني الخاص بخطة عمل حقوق الإنسان في وزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك التجارب التي قدمت من كل من: سلطنة عمان، دولة فلسطين ودولة قطر في هذا المجال.

وفي إطار الحرص على تفعيل عمل إدارات حقوق الإنسان دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى الاستفادة القصوى من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في عملها خاصة في مجالات تعزيز التواصل والمشاركة مع أفراد المجتمع، وكذا إنشاء آليات رقمية فعالة لتلقي شكاوى المواطنين المتعلقة بحقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وتفعيل التعاون مع المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان خاصة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتوقيع مذكرات تفاهم وبروتوكولات تعاون معها وتنظيم فعاليات تدريبية مشتركة بما يحقق الاستفادة من خبرات تلك المنظمات، وكذا التنسيق معها لتزويد مكاتب الشرطة بإصداراتها العلمية للإسهام في تثقيف

المؤتمر الثاني للمسؤولين عن مواجهة جرائم تقنية المعلومات في وزارات الداخلية العربية خطة نموذجية لمواجهة جرائم تقنية المعلومات



وتكثيف برامج التوعية بجرائم تقنية المعلومات
لتحصين المواطنين من الوقوع ضحايا لها.

وطلب المؤتمر من الأمانة العامة وجامعة
نايف العربية للعلوم الأمنية تنظيم أسبوع عربي
سنوي للتوعية بمخاطر جرائم تقنية المعلومات
وسبل الوقاية منها بالتعاون مع مركز الأمم
المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة السيبرانية،
والتنسيق مع الدول الأعضاء بشأن الموعد
المناسب للأسبوع.

وناقش المؤتمر مواجهة الجرائم المرتكبة
بواسطة الذكاء الاصطناعي، في ضوء دراسة أعدتها
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وخطة
نموذجية أعدها المكتب العربي لمكافحة التطرف
والإرهاب وجرائم تقنية المعلومات، وطلب من
الأمانة العامة تعميمهما على الدول الأعضاء
للاستفادة منهما في وضع خططها الوطنية، كما
طلب من الأمانة العامة إعداد مشروع استراتيجية
عربية لمواجهة المخاطر الناجمة عن إساءة
استخدام الذكاء الاصطناعي.

وبشأن جرائم الاحتيال المالي الإلكتروني ثمن
المؤتمر ورقة العمل المعدة من قبل دولة قطر،
والعرض الذي قدمته مجموعة العمل المالي
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA
FATF)، وطلب من الأمانة العامة مخاطبة الدول
للحصول على ما ترصده من الأساليب الإجرامية
المستخدمة في الاحتيال المالي الإلكتروني لتعميمها



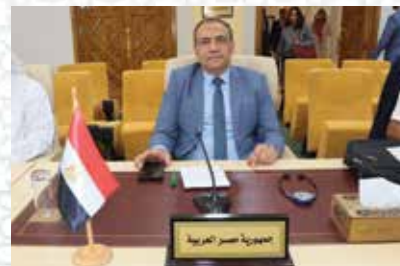
اختتم المؤتمر الثاني للمسؤولين عن مواجهة
جرائم تقنية المعلومات في وزارات الداخلية
العربية أعماله بإصدار عدد من التوصيات الهامة
الرامية إلى تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين
الدول العربية في مجال مواجهة جرائم تقنية
المعلومات.

وكان المؤتمر قد انعقد في نطاق الأمانة العامة
لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس في الفترة
2025/10/2-1م، وذلك بحضور ممثلين عن وزارات
الداخلية في الدول العربية، فضلا عن مركز الأمم
المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة السيبرانية،
مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا MENAFATF، جامعة نايف العربية
للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء
الداخلية العرب.

ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى تعزيز التبادل
الفوري للمعلومات بشأن جرائم نظم المعلومات
والوسائل والأساليب الجرمية المستخدمة فيها،

موحد لجهاز متخصص في مواجهة جرائم المعلومات أعدده المكتب العربي لمكافحة التطرف والإرهاب وجرائم تقنية المعلومات، وأوصى بإحالاته إلى الدول الأعضاء لمزيد من الدراسة، كما ثمن العرض المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة حول الهيكل التنظيمي للجهاز المتخصص لديها بمكافحة جرائم نظم المعلومات.

على الدول الأعضاء للاستفادة منها، كما طلب من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وضع برامج علمية لبناء قدرات الكوادر الأمنية العربية العاملة في المجالات ذات الصلة بجرائم الاحتيال المالي الإلكتروني لتعزيز كفاءتهم في التعرف على تلك الجرائم والتصدي لها. واستعرض المؤتمر مشروع هيكل تنظيمي



المؤتمر العربي الثامن والعشرون للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب تعزيز التعاون بين الدول العربية لمواجهة المستجدات في مجال الإرهاب



ظاهرة الذئاب المنفردة واستخدام الطائرات المسيّرة لارتكاب الأعمال الإرهابية وتجنيد الأطفال واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي لهذا الغرض، وأكد المؤتمر على أهمية تعزيز تبادل المعلومات وتكثيف التعاون بين الدول العربية بشكل جماعي وثنائي لمواجهة المستجدات في مجال الإرهاب والحيلولة دون وقوع العمليات الإرهابية.

وعبر المشاركون في المؤتمر عن شجبهم للأعمال الإرهابية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وأكدوا على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن. واستعرض المؤتمر تجارب الدول الأعضاء في مواجهة الأعمال الإرهابية وفي مواجهة التطرف المفضي للإرهاب، ونتائج اللقاءات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب، ودعا الدول الأعضاء إلى الاستفادة من تلك التجارب، كما أكد على أهمية مشاركة الدول الأعضاء في كافة اللقاءات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة التطرف والإرهاب.

انعقد المؤتمر العربي الثامن والعشرون للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب خلال الفترة (8 - 9 أكتوبر 2025م)، بمشاركة المسؤولين عن مكافحة الإرهاب في وزارات الداخلية العربية، كما شارك فيه رئيس فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب، جامعة الدول العربية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مشروع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، مشروع مكافحة الإرهاب والعدالة الجنائية (CT-JUST)، المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وناقش المؤتمر عددا من المواضيع الهامة منها: المستجدات في مجال الإرهاب والسبل الكفيلة بمواجهتها، وأنماط وأشكال تمويل الإرهاب والسبل الكفيلة بمواجهته، ودعا الدول الأعضاء في هذا الصدد إلى العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع المستجدات في مجال الإرهاب، خاصة

المؤتمر العربي التاسع والثلاثون لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات التأكيد على أهمية إنشاء مرصد عربي للمخدرات وتنظيم أسبوع عربي سنوي للوقاية من المخدرات ومكافحتها



انعقد المؤتمر العربي التاسع والثلاثون لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات يوم الأربعاء 2025/10/22م، في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس، بمشاركة ممثلين عن وزارات الداخلية في الدول العربية، فضلاً عن جامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة الصحة)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات)، مركز حماية الدولي، وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات، مشروع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

ووافق المؤتمر على تنظيم أسبوع عربي سنوي للوقاية من المخدرات ومكافحتها، وطلب من الأمانة العامة تنظيمه بالتنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب والجهات المعنية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بعد استطلاع آراء الدول الأعضاء بشأن الموعد المناسب للأسبوع.

وبشأن المستجدات في مجال المخدرات دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى تطوير خططها واستراتيجياتها الوطنية وتشريعاتها لتصبح قادرة على استشراف المستقبل في مواجهة التطورات التي من المتوقع أن تطرأ خاصة على صعيد ظهور أنواع جديدة من المخدرات الصناعية والمخدرات الخلية وأنماط تعاطيها عالمياً وإقليمياً، وكذلك التطورات التي من المتوقع أن تطرأ على حجم تعاطي الحشيش المخدر لاسيما بعد توجه العالمي لتقنين استخدام القنب لغايات علاجية وصناعية.

كما دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى موافاة الأمانة العامة بتقارير حول اللقاءات الإقليمية والدولية التي تشارك فيها، وأكد على أهمية توحيد مواقفها من القضايا التي تطرح في اللقاءات الدولية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والتنسيق في هذا الشأن مع ممثلي الأمانة العامة في تلك اللقاءات.

وناقش المؤتمر عدداً من المواضيع الهامة منها: تصور لتنظيم أسبوع عربي سنوي للوقاية من المخدرات ومكافحتها، المستجدات الدولية في مجال المخدرات: (مراكز الانتاج، أنماط الاستهلاك، أساليب التهريب، طرق المكافحة والتصدي)، ومدى تأثيرها على المنطقة العربية، ونتائج اللقاءات العربية والدولية في مجال المخدرات (2024-2025م). كما استعرض تجارب وخطط الدول الأعضاء في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ونتائج أعمال اجتماعات مجموعات العمل الفرعية الإجرائية الثلاث لمكافحة المخدرات، وكذلك نتائج أعمال كل من: الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالتبادل الفوري للمعلومات بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية، وورشة العمل حول



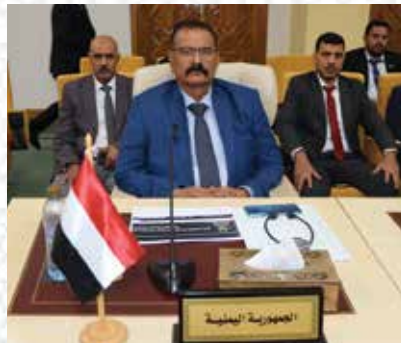
مما يسهل قيامها مستقبلا بتغذية المرصد عند إنشائه، كما طلب من الأمانة العامة الإسراع بإنشاء المرصد بالتعاون مع أجهزة المجلس والجهات المختصة في جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك ومنظمات المجتمع المدني المعنية، كما ثمن الدعم الفني الذي يقدمه كل من المشروع والوكالة للأمانة العامة في هذا المجال.

وإثر استعراضه لتجارب وخطط الدول الأعضاء طلب المؤتمر من الأمانة العامة تعميم تلك التجارب والخطط على الدول الأعضاء للاستفادة منها، كما ثمن العرض الذي قدمه مركز حماية الدولي حول المخدرات ومخرجات القمة الشرطية العالمية، ودعا الدول الأعضاء إلى الاستفادة مما لدى المركز من خبرات ومعطيات ومنها منصة حماية الالكترونية.

وفي سياق استعراضه لأعمال الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالتبادل الفوري للمعلومات بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية، دعا المؤتمر الدول الأعضاء التي لم تعين بعد نقاط اتصال للفريق إلى الإسراع في تعيين نقاط اتصال وموافاة الأمانة الفنية للفريق بوسائل التواصل معها، بما يدعم تبادل المعلومات حول المخدرات والمؤثرات العقلية، ويعزز دور فريق العمل في هذا المجال.

وبشأن نتائج ورشة العمل التي تم تنظيمها بالتعاون بين الأمانة العامة ومشروع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب (EU ACT) والوكالة الأوروبية للمخدرات (EUDA) حول إنشاء مرصد عربي للمخدرات، أكد المؤتمر على أهمية إنشاء هذا المرصد، وطلب من الدول الأعضاء تعيين نقطة اتصال مع الأمانة العامة بشأنه، على أن تكون تلك النقطة ممثلة للمرصد الوطني أو للجهة المعنية برصد المخدرات فيها،







مسابقة أفضل تعاون ميداني معلوماتي عملياتي على المستوى العربي والإقليمي والدولي أدى لضبط شبكات تهريب المخدرات

تم على هامش المؤتمر العربي التاسع والثلاثين لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات الإعلان عن نتائج المسابقة التي أجرتها الأمانة العامة لأفضل تعاون ميداني معلوماتي عملياتي على المستوى العربي والإقليمي والدولي أدى لضبط شبكات تهريب المخدرات، حيث أسفرت نتيجة المسابقة عن فوز وزارة الداخلية في جمهورية العراق بجائزة المركز الأول، وفازت كل من وزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة ووزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية بجائزة المركز الثاني، في حين فازت وزارة الداخلية في دولة الكويت بجائزة المركز الثالث.



المؤتمر العربي الرابع عشر لرؤساء مؤسسات التدريب والتأهيل الأمني

خطتان نموذجيتان استرشاديتان لأسلوب التدريب والتأهيل الأمني الوقائي ولمواجهة الأزمات والطوارئ



ناقش المؤتمر عددا من المواضيع الهامة من بينها: تطوير المهارات التقنية لرجل الشرطة والأمن لمكافحة الجرائم الرقمية، ودعا الدول الأعضاء بهذا الصدد إلى التعاون بينها لإيجاد صيغة مشتركة للتعامل مع شركات التقنية العالمية بهدف الحصول على المعلومات التي من شأنها الإسهام في كشف الجرائم السيبرانية وإقامة الأدلة الرقمية، وإلى العمل على تطوير التشريعات والقوانين الوطنية لديها لتواكب التطور المتسارع في أساليب ارتكاب الجرائم الرقمية والمستجدات التقنية والتحقيق الرقمي، وكذلك تضمين التقنيات الحديثة والمعارف الرقمية في مناهج التعليم والتدريب بأكاديميات وكليات ومعاهد الشرطة لديها، بما يمكن من تطوير قدرات الأجهزة الأمنية على التعامل مع الجرائم الرقمية.

تحت رعاية سعادة الشيخ خليفة بن حمد بن خليفة آل ثاني وزير الداخلية قائد قوة الأمن الداخلي (لخويا) في دولة قطر وباستضافة كريمة من وزارة الداخلية القطرية انعقد المؤتمر العربي الرابع عشر لرؤساء مؤسسات التدريب والتأهيل الأمني في مدينة الدوحة خلال الفترة 2025/10/30-29م.

وشارك في المؤتمر ممثلون عن وزارات الداخلية في الدول العربية، فضلاً عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.





للأمن العربي لعام 2024م في فرع (البرامج الأمنية الرائدة)، وطلب من الأمانة العامة تعميمه على الدول الأعضاء للاستفادة منه، كما طلب من الأمانة العامة وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التنسيق مع الدول الأعضاء لتنظيم تمرين افتراضي لرفع قدرات أجهزة الأمن في مواجهة الجرائم السيبرانية والجرائم المنظمة.

وناقش المؤتمر خطتين نموذجيتين استرشاديتين إحداهما لأسلوب التدريب والتأهيل الأمني الوقائي والأخرى لمواجهة الأزمات والطوارئ، وطلب من الأمانة العامة تعميمهما على الدول الأعضاء للاستفادة منهما في وضع خططها الوطنية، ودعا الدول الأعضاء إلى الاستفادة من تجربة كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لتطوير أساليب الوقاية من الجريمة في المجالات التدريبية القائم في نطاق جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. كما دعاها إلى إيلاء احترام حقوق الإنسان عند إنفاذ القانون الاهتمام اللازم في البرامج التدريبية، والاستفادة في هذا الشأن من الخبرات التي توفرها المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية.

وطلب المؤتمر من الدول الأعضاء التي ليست لديها مختبرات رقمية إلى إنشاء هذه المختبرات وتجهيزها بأحدث الأدوات التقنية بما يعزز مكافحة الجرائم الرقمية المختلفة، كما دعاها إلى تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية وحلقات علمية مع المراكز الأكاديمية والشركات التقنية لتعزيز مهارات رجل الأمن في التعامل مع التحديات الأمنية وإيجاد الحلول المبتكرة لمكافحة الجرائم الرقمية، وطلب من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إعداد برامج علمية في هذا المجال.

ودعا المؤتمر كذلك الدول الأعضاء، التي ليس لديها وحدات أو أقسام متخصصة بالجرائم الرقمية، إلى إنشاء وحدات أو أقسام تعنى بهذا المجال والعمل على دعمها بالإمكانيات التقنية والتجهيزات الحديثة واعتماد نظام وطني موحد للتحليل الفني للأدلة الرقمية وتبادل المعلومات بين الجهات الأمنية.

وأشاد المؤتمر بالعرض الذي قدمه وفد دولة قطر حول «مركز العمليات الأمنية الافتراضية لأكاديمية الشرطة في دولة قطر»، الفائز بالمستوى الأول من جائزة الأمير نايف

اجتماع إدارات الجنسية والأحوال المدنية لاستعراض خصائص بطاقات الهوية في الدول الأعضاء



تحت رعاية معالي الفريق أول الركن عبد الأمير كامل الشمري وزير الداخلية بجمهورية العراق، وباستضافة كريمة من وزارة الداخلية العراقية، انعقد في مدينة بغداد، يوم الأحد 28 سبتمبر 2025م، اجتماع إدارات الجنسية والأحوال المدنية لاستعراض خصائص بطاقات الهوية في الدول الأعضاء، بمشاركة ممثلين عن إدارات الجنسية والأحوال المدنية في الدول العربية، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

الاجتماع التنسيقي الأربعون لأجهزة مجلس وزراء الداخلية العرب



عقد صباح يوم الأربعاء 24 سبتمبر 2025م في قاعة الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس الاجتماع التنسيقي الأربعون لأجهزة مجلس وزراء الداخلية العرب.

الاجتماع الخامس لممثلي شعب الاتصال لمناقشة المواضيع ذات العلاقة بالملاحقة الجنائية



عقدت صباح يوم الثلاثاء 23-9-2025م بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس أعمال الاجتماع الخامس لممثلي شعب الاتصال لمناقشة المواضيع ذات العلاقة بالملاحقة الجنائية.

اجتماع اللجنة المعنية بمراجعة الاستراتيجية العربية المطورة لمكافحة الإرهاب



انعقدت يوم الأربعاء (10 ديسمبر 2025م) بقاعة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود بمقر الأمانة العامة بتونس، أعمال اجتماع اللجنة المعنية بمراجعة الاستراتيجية العربية المطورة لمكافحة الإرهاب.

الاجتماع الخامس للجنة الدائمة للإحصاء الجنائي



عقدت اللجنة الدائمة للإحصاء الجنائي يوم الأربعاء 9 يوليو 2025م، اجتماعها الخامس بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس، بمشاركة السادة أعضاء اللجنة وممثلي الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

ورشة عمل للكوادر الشرطية العربية حول "التجارب المتميزة لوزارات الداخلية العربية في مجال حقوق الإنسان"



والعمل العربي المشترك في مجال حقوق الانسان ومن بينها التأكيد على أهمية استمرار وزارات الداخلية العربية في استكمال نهج تطوير وتحديث الاستراتيجيات ذات الصلة، وتطوير التعاون مع الجهات الوطنية والمجالس القومية المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني، والعمل على اعتماد المزيد من الإجراءات التي من شأنها تسهيل وتيسير حصول المواطنين على مختلف الخدمات الشرطية، مع توظيف البيئة الرقمية العالمية في نطاق العمل الأمني، إلى جانب الاستمرار في بناء قدرات العاملين بالمؤسسات الأمنية لرفع مستوى كفاءتهم في التعامل مع المواطنين، والتأكيد على استمرار عقد ورش العمل بصفة دورية لتبادل الخبرات والتجارب والوقوف على آخر المستجدات .

إستمراراً للفعاليات التي تنظمها الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب الهادفة إلى تبادل الخبرات بين وزارات الداخلية العربية .. نظمت الأمانة العامة ممثلة في المكتب العربي للتوعية الأمنية والإعلام وحقوق الإنسان بالتنسيق والتعاون مع وزارة الداخلية بجمهورية مصر العربية ورشة عمل للكوادر الشرطية العربية ، حضورية / إفتراضية حول { التجارب المتميزة لوزارات الداخلية العربية في مجال حقوق الإنسان » نماذج مبتكرة .. رؤى مستقبلية» يومي 6 - 7 مايو 2025 بالقاهرة.

شارك في الورشة ممثلو وزارات الداخلية في 13 دولة عربية بالإضافة إلى الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وخلصت الورشة إلى عدد من التوصيات الهادفة الي تعزيز روح التعاون

رسالة معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات

تونس 26 / 6 / 2025 م



وأنماط تعاطيها وتصنيعها وتهريبها، من خلال التقارير السنوية، والتي أظهرت زيادة ملحوظة في انتشار المخدرات الصناعية في المنطقة العربية، وخاصة الكبتاجون والكريستال، كما تم رصد زيادة انتشار بعض المخدرات الصناعية الخطيرة عالمياً، مثل الكوكايين الوردي، وإساءة استخدام الكيتامين، والتي تم رصد بدايات لتعاطيها في بعض الدول العربية خلال عام 2024 م، كما تقوم الأمانة العامة كذلك - بالتعاون مع الدول الأعضاء - بتطوير الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، بما يتسجم مع التطورات العالمية والإقليمية الخاصة بآفة المخدرات، ونشاط شبكات تهريبها وتصنيعها.

تشارك الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب المجتمع الدولي في السادس والعشرين من شهر يونيو من كل عام الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة المخدرات، الذي يمثل مناسبة لزيادة الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، والتأكيد على أهمية تعزيز ودعم الجهود المبذولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون الأمني العربي المشترك في مجال مكافحة المخدرات بجوانبها المختلفة.

إن تحديات المخدرات المتزايدة يوماً بعد يوم، تتطلب التعاون الحثيث من قبل كافة القطاعات الرسمية والشعبية على الصعيد الوطني لكل دولة، بالإضافة إلى تحفيز الجهود على كافة المستويات العربية والإقليمية والدولية لتحقيق الغايات المرجوة.

ويجدر بنا التنويه هنا بالجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس وزراء الداخلية العرب لمواجهة هذه المشكلة من خلال اعتماد الاستراتيجيات والخطط والبرامج المختلفة التي يسعى المجلس من خلالها إلى وضع حد لهذه الآفة في بلداننا العربية، انطلاقاً من المبادئ والقيم الدينية السمحة التي تحرّم المخدرات وتعاطيها وترويجها، إلى جانب العمل على تعزيز علاقات التعاون والتنسيق فيما بين أجهزة مكافحة المخدرات العربية، والأجهزة الأخرى المعنية، فضلاً عن توطيد التعاون مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة.

ففي هذا الصدد تقوم الأمانة العامة بتنفيذ عدة برامج ومشاريع، تعنى برصد المستجدات على الساحة العربية، فيما يتعلق بالمخدرات

بقدراتهم وطاقاتهم عدّة الحاضر وأمل المستقبل، كما تدمر الحياة الأسرية التي تعد نواة بناء المجتمعات السوية، وتساعد على انتشار الأوبئة والأمراض، وتمول الإرهاب والإجرام، وتعرقل مجالات التنمية على كافة الأصعدة، وتهدد أمن واستقرار الأوطان، لذا فإننا نهيب بكل مواطن أينما كان موقعه وخاصة فئة الشباب لأخذ الحيطة والحذر من مغبة الوقوع ضحية لهذه السموم وتجارها ومروجيها، والمبادرة بأخذ دوره الأساسي في التعاون مع الأجهزة المختصة في مكافحة هذه الظاهرة، حتى تبقى مجتمعاتنا العربية في منأى عن دائرة الخطر من هذه الآفة، فالمسؤولية جماعية، والهدف مشترك، والوصول إلى مجتمعات خالية من المخدرات مطلب أساسي وشامل.

ولا يسعنا في هذا اليوم إلا أن نشيد بأجهزة مكافحة المخدرات في المنطقة العربية على جهودها في خفض العرض على المخدرات، ويبقى التحدي الأكبر هو خفض الطلب، الذي تتحمل مسؤوليته الكبرى الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية والدينية، باعتبارها جميعا رديفا للأجهزة الأمنية في حماية الأجيال الصاعدة من آفة المخدرات، والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السليمة لأطفالنا وشبابنا، من خلال ترسيخ القيم النبيلة، وتنمية الوازع الديني والأخلاقي. ويبقى الأمل كبيرا في أن تشكل كل الجهود والمبادرات ومنها هذا اليوم فرصا واعدة لتحقيق هذه التطلعات وتحصين البشرية جمعاء من مخاطر هذه الآفة ومآسيها، وتجديد العزم على التعاون الجماعي لكي تعيش مجتمعاتنا في بيئة خالية من المخدرات، وتحقيق آمال وطموحات أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب في سعيهم الدؤوب إلى حماية أوطاننا ومواطنينا من هذه الآفة.

كما قامت بإنشاء فريق عمل عربي معني بالتبادل الفوري للمعلومات بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية. والذي عقد أول اجتماع له في شهر نوفمبر من العام المنصرم، وإنشاء آلية عربية للإنذار المبكر لرصد المستجدات في مجال المخدرات والمؤثرات العقلية، وأخرى لمواجهة السلائف والمواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، والدرع العربي في مواجهة انتشار المخدرات في المنطقة العربية.

وتسعى الأمانة العامة أيضا لإنشاء مرصد عربي، للتعرف على أنماط واتجاهات انتشار المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والطبية والمخلقة الجديدة، وربطها بقاعدة بيانات تخدم جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية الوطنية لتطويق انتشار المواد الجديدة ومواكبة التحديات التي تفرضها سرعة إنتاج المواد المخدرة غير المدرجة على قوائم المخدرات، وتسعى كذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء لتنظيم أسبوع عربي سنوي يكون مناسبة لتعزيز التوعية بمخاطر المخدرات وتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال، كما قامت إلى جانب ذلك، ببناء شراكات فاعلة مع عدد من المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة بهذا المجال.

إن تنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية في الدول العربية وعلى المستوى الدولي، مرتكز أساسي لتحقيق الأهداف المرجوة، لذا لا بد من تنفيذ الخطط والبرامج بصورة تكاملية فاعلة من خلال التعاون في تبادل المعلومات بين الجهات المعنية، وكذلك التركيز في عمليات التوعية على أخطار المخدرات، ولاسيما حديثة الانتشار كالميثامفيتامين والحشيش المخدر والصناعي والهيروين، وغيرها.

إن المخدرات تقوض صحة الإنسان خاصة فئة الشباب والمراهقين الذين يشكلون

آليات توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في المجال الأمني



اللواء دكتور/ قدري علي عبد المجيد
خبير بالمكتب العربي للتوعية
الأمنية والإعلام وحقوق الإنسان

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي عنصراً فاعلاً في الحياة المعاصرة، فهي تعد مصدراً هاماً للمعلومات المتعلقة بمختلف الأحداث والقضايا الأمنية، وهي أيضاً وسيلة هامة للتفاعل والتواصل بين الجمهور، كما أن لها دور مؤثر في تشكيل اتجاهات الرأي العام، لذلك فإن الموضوعات والقضايا المنشورة بها تحظى باهتمام بالغ من جانب وسائل الإعلام التقليدية، حيث تناوله بالعرض والنقاش والتحليل.

ومواقع التواصل الاجتماعي- كما يرى العديد من الباحثين- هي شبكة من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات الشخصية التي تمكن المستخدمين من التواصل والتفاعل مع الآخرين والتعبير عن آرائهم من خلال مناقشة مختلف القضايا والأحداث.

وفي ضوء هذا الفهم أصبح لمواقع التواصل الاجتماعي دور هام ومؤثر في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور نحو مختلف الأحداث والقضايا الأمنية، بما لها من خصائص ومزايا عديدة جعلت الكثير من الأفراد يعتمد عليها كمصدر للمعلومات والثقافة وكوسيلة للتفاعل والتواصل مع الآخرين، وبالتالي فهي تُعد أحد الروافد الهامة لتشكيل وبناء وصياغة شخصية الفرد بمحدداتها المختلفة، كما أن لها تأثير كبير في التنشئة الاجتماعية بجانب الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية.

وفي ضوء الإقبال الكبير على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، فإن تأثيرها أصبح كبير على المعارف والآراء والسلوك، فضلاً عن استخدامها في الإعلان والتسويق التجاري والاجتماعي والسياسي، حيث تشير البيانات الحديثة - عام 2024 - إلى أن أكثر من 5.3 مليار شخص يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي وهو ما يمثل 62.3% من إجمالي سكان العالم وهو ما يشير إلى النمو الملحوظ في استخدامها، ومن المتوقع زيادة عدد المستخدمين بحلول عام 2028 إلى أكثر من ستة مليارات شخص، وتشير تلك الأرقام

الى اهمية تلك المواقع في حياة الأفراد.

ورغم المزايا الكبيرة التي تتمتع بها تلك المواقع، إلا أن عدم الاستخدام الواعي لها من خلال الانتقائية والتحليل والنقد والمشاركة الإيجابية يؤثر سلباً على منظومة القيم الأخلاقية والدينية السائدة في المجتمع كما أن لها انعكاسات سلبية على أمن واستقرار أي مجتمع ويساهم في انتشار الانحراف والتطرف الفكري والعنف وأيضاً الجرائم المعلوماتية فضلاً عن تأثيرها على الهوية الوطنية لدى المراهقين والشباب.

كما أنها تعد الأداة الرئيسية لنشر الشائعات وبث الفتن والتحريض على العنف والجريمة ونشر الأكاذيب وتحريف الحقائق التي من شأنها أن تؤثر سلباً على أمن واستقرار أي مجتمع.

وفي ضوء هذا الطرح يمكن رصد أهم المخاطر الناجمة عن عدم الاستخدام الواعي لمواقع التواصل الاجتماعي على النحو التالي :

– التأثير السلبي على منظومة القيم الأخلاقية والدينية السائدة في المجتمع: لاشك أن التعرض غير الواعي لمواقع التواصل الاجتماعي خاصة المتعلقة بالإباحية والعري يؤثر سلباً على القيم الأخلاقية والدينية لدى المراهقين والشباب.

– نشر الشائعات: تُعد مواقع التواصل الاجتماعي أرضاً خصبة لنشر الشائعات والأخبار الكاذبة هذا فضلاً عن انتشارها بشكل كبير وسريع في وقت قصير جداً ويستهدف مروجو الشائعات عبر تلك المواقع إلى إحداث تأثيرات سلبية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي خلق حالة من الغضب وعدم الرضا لدى الرأي العام وقد تؤدي بعض الشائعات الى وقوع الأزمات، وكل ذلك يؤثر سلباً على الحالة الأمنية واستقرار المجتمع.

استخدام أجهزة الشرطة لمواقع التواصل الاجتماعي

يعمل جهاز الشرطة على تحقيق الأمن والاستقرار للوطن والمواطنين وذلك في إطار القانون، ورغم التضحيات التي يبذلها رجال الشرطة لتحقيق رسالتهم فإنهم يحتاجون إلى دعم ومساندة وتعاون من المواطنين ولن يتأتى ذلك الا بوجود إعلام ايجابي ومساند لجهودهم إذ لا يكفي العمل الأمني الجيد ولكن يحتاج إلى تسويقه والإعلام عنه للمواطنين.

ومن هنا تأتي أهمية دور مواقع التواصل الاجتماعي في التأثير سلباً وإيجاباً على العمل الأمني، إذ أن تركيز تلك المواقع على بعض التجاوزات الفردية لرجال الشرطة من شأنه أن يؤدي الي تشكيل رأي عام سلبي ضد جهاز الشرطة ومن ثم يؤثر سلباً على الأداء الأمني فضلاً عن عدم التعاون مع رجال الشرطة الامر الذي يعوق عملهم في تحقيق الأمن للمواطنين.

وفي المقابل فان تركيز وسائل الاعلام على الجانب الإنساني والاجتماعي وإبراز تضحيات رجال الشرطة يؤدي حتماً إلى زيادة احترام وتقدير المواطنين لكل رجال الشرطة الأمر الذي

ينعكس إيجاباً على العمل الأمني بشكل عام ويزيد من تعاون ومساندة رجال الشرطة في أداء عملهم.

وفي ضوء تلك التأثيرات فإن هناك اهتماماً متزايداً من جانب أجهزة الشرطة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وتوظيفها لخدمة العمل الأمني وذلك في المجالات التالية:

أولاً: التواصل والتفاعل مع أفراد المجتمع:

أنشأت أجهزة الشرطة صفحات لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتحقيق العديد من الأهداف مثل توضيح جهودها الأمنية للرأي العام؛ وأيضاً نشر التوعية الأمنية وكذا تدعيم صورتها الذهنية بما ينعكس إيجاباً على زيادة التفاعل والمشاركة الشعبية لأجهزة الشرطة.

ومن هنا تسعى أجهزة الشرطة في جميع دول العالم إلى توظيف مواقع التواصل الاجتماعي لتحقيق مستهدفاتها في تحقيق الأمن ومكافحة الجريمة وتقديم الخدمات ونشر الثقافة الأمنية.

لذلك اهتمت أجهزة الشرطة بإنشاء إدارات متخصصة في الإعلام الأمني من أهم اختصاصاتها رصد وتحليل كل ما يتم بثه عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتفاعل معها والرد عليها، كما يتم إعداد خطط إعلامية لتشكيل رأي عام إيجابي وواعي ومساند لأجهزة الشرطة، فضلاً عن إدارة الصفحات الرسمية لأجهزة الشرطة لتوضيح الحقائق والترويج للجهود الأمنية والرد على الشائعات وكل ذلك يصب بشكل إيجابي في فاعلية الأداء الأمني.

وفي ضوء ما سبق يمكن رصد أهم مجالات توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في مجال التفاعل مع الجمهور على النحو التالي :

– **تقديم الخدمات الأمنية لأفراد المجتمع:** تُعد تلك المواقع أحد أهم وسائل الاتصال بين أجهزة الشرطة وأفراد المجتمع؛ فهي توظف صفحاتها الرسمية في تقديم الخدمات الأمنية وتتفاعل بشكل فوري مع الجمهور تجاه الأحداث والقضايا الأمنية.

– **الإعلام عن جهود الشرطة:** يتم استخدام تلك المواقع في الترويج للجهود الشرطية وتوضيحات رجال الشرطة في الوقاية من الجريمة ومكافحتها لتحقيق الأمن للوطن والمواطنين وتوضيح الحقائق للرأي العام.

– **التوعية الأمنية:** يمكن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في توعية الجمهور بأهمية التعاون مع الشرطة في منع وقوع الجريمة وأيضاً تدعيم فكرة الأمن الذاتي وتنمية معارف الجمهور بالإجراءات والتدابير التي يجب أن يقوم بها للحفاظ على أمنه الشخصي وعلى أمن أسرته وممتلكاته.

ثانياً : توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في الوقاية من الجريمة ومكافحتها:

يمكن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الوقاية من الجريمة أو مكافحتها من خلال ما يلي:

– **التحريات وجمع المعلومات:** تعد مواقع التواصل الاجتماعي أداة هامة لجمع المعلومات اللازمة لعمل رجل الشرطة سواء المتعلقة بمنع الجريمة أو ضبط مرتكبيها أو التعرف على اتجاهات الرأي العام نحو مختلف القضايا الأمنية، وذلك من خلال رصد ما يتم تداوله عبر تلك المواقع من معلومات وصور وفيديوهات والتفاعل مع الجمهور واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الجرائم.

– **تشجيع أفراد المجتمع على التعاون مع رجال الشرطة:** يتم ذلك من خلال تشجيع المواطنين على الإدلاء بأي معلومات متعلقة بمرتكبي الجرائم أو أية مخالفات، لأن نجاح جهاز الشرطة في أداء عمله يتوقف إلى حد كبير على تعاون الجمهور معه ومشاركتهم من خلال الاتصال المباشر أو مواقع التواصل الاجتماعي.

– **تحفيز الجمهور للإبلاغ عن الجرائم:** البلاغ هو الإجراء الذي بمقتضاه يعلم فرد من الجمهور أو المجنى عليه، السلطات المختصة بوقوع جريمة أو بأن هناك جريمة سوف تقع، وهو أحد أهم آليات الشرطة في منع وقوع الجرائم أو ضبط مرتكبيها حال وقوعها، كما يعبر عن وعي الجمهور وثقته في أجهزة الشرطة بما ينعكس على أمنهم وسلامتهم.

– **مساعدة رجال الشرطة:** يرى كثير من الخبراء أن الجمهور بتعاونه مع الشرطة يؤدي دوراً هاماً في التصدي للجريمة والوقاية منها، حيث يمكنه المساهمة في القيام ببعض الأعمال الأمنية، التي من شأنها المحافظة على أرواح وأموال المواطنين، كما يقوم الجمهور بدور هام وحيوي في مساعدة أجهزة الشرطة لضبط الجناة خاصة في حالة التلبس.

ثالثاً : تعزيز الصورة الذهنية لجهاز الشرطة:

الصورة الذهنية للشرطة هي عبارة عن مجموعة من الانطباعات الذاتية التي يشكلها أفراد المجتمع تجاه الشرطة نتيجة وجود خبرات سابقة مع فرد من أفرادها أو مواقف سابقة ومن خلال تعرضه لوسائل الإعلام أو من اتصاله مع الآخرين، ويمكن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل وتعزيز صورة إيجابية عن جهاز الشرطة، وذلك ينعكس بشكل إيجابي على تفعيل الأداء الأمني، حيث تفهم الجماهير دورها، وتقبل على التعاون معها.

وفي هذا السياق فإن رجال الشرطة يساهمون بدور في تشكيل الصورة الذهنية عن جهاز الشرطة من خلال اتصالهم بالجمهور فضلاً عن توظيفهم لمواقع التواصل الاجتماعي وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن كل مواطن لديه صورة ذهنية أو انطباعاتاً ما عن جهاز الشرطة، وقد يكون هذا الانطباع أو تشكلت ملامح هذه الصورة من خلال تعامل الفرد مع رجل الشرطة أو من خلال معلومات الآخرين أو تعرضه لمعالجات إعلامية متنوعة عن رجال الشرطة.

رابعاً : رصد وتحليل اتجاهات الرأي العام:

يتفق الباحثون في مجال الإعلام على أن الرأي العام هو الرأي السائد بين أغلبية الشعوب الواعية في فترة محددة نحو قضية معينة أو أكثر يحتدم حولها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية بصورة مباشرة، ويتشكل الرأي العام وفقاً للعديد من الخبراء من خلال المراحل التالية:

- التركيز على حدث أو قضية محددة تؤثر على مصالح الرأي العام أو تتعارض مع قيمها وتكثيف التداول الإعلامي لها، وفي هذه المرحلة يتم نشر الكثير من الشائعات والأخبار الكاذبة.
- توظيف مواقع التواصل الاجتماعي للنشر على نطاق واسع من خلال الانتاج الإخباري والتقارير المصورة مع مراعاة الجاذبية فيها لتحفيز الرأي العام على المتابعة مع التفاعل المستمر مع الجمهور المتابع والاهتمام بتعليقاته.
- العمل على تحليل وتفسير الحدث أو القضية من الخبراء والمتخصصين بما يخدم توجهات القائمين على توجيه الرأي العام.
- استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لاستنتاج احتياجات ورغبات الرأي العام والعمل على بناء استراتيجيات اتصالية لتوجيهه.
- تحفيز الرأي العام على القيام بسلوك محدد بما يخدم سياسات وتوجهات القائمين على تشكيلة لتحقيق أهدافه.
- وتكمن الخطورة هنا في التأثير سلباً على الرأي العام للقيام بأعمال عنف وتخريب أو إحداث فتن بين فئات المجتمع وقد يؤدي إلى ارتكاب جرائم وكل ذلك يؤثر على الأمن والاستقرار لأي مجتمع.

خامساً : المساهمة في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بأجهزة الشرطة:

يمكن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للتفاعل مع رجال الشرطة في مختلف القضايا والأحداث الأمنية والتعرف على رؤاهم ومقترحاتهم بشأنها، الأمر الذي يعزز من تحقيق الرضا الوظيفي والانتماء لجهاز الشرطة، فعن طريق تلك الوسائل يمكن التعرف على اتجاهات رجال الشرطة نحو مختلف القضايا الخاصة بهم وهي أيضاً تنقل كافة المعلومات المتعلقة بالأحداث الجارية لهم فور وقوعها وكل ذلك يحقق مردوداً إيجابياً على الأداء الأمني، كما يعزز من جهود التعريف ببطولات رجال الشرطة وتضحياتهم من خلال الصفحات.

يمكن القول بأن مواقع التواصل الاجتماعي تُعد أحد أهم وسائل الاتصال بين أجهزة الشرطة وأفراد المجتمع ويجب أن تتوسع أجهزة الشرطة في إنشاء صفحات رسمية لها في مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر انتشاراً على المستوى الدولي في الفيس بوك وتيك توك وإكس واليوتيوب وغيرها.

وفي ذات الإطار يمكن أن توظف أجهزة الشرطة مواقع التواصل الاجتماعي في العمل الأمني بشكل جيد لتحقيق أهداف مختلفة منها حث الجمهور على التعاون مع الشرطة في مكافحة الجريمة ومنع وقوعها، وكذا الإبلاغ عن الجرائم ومساعدة الشرطة في القيام بواجباتها الأمنية وأيضاً تشكيل صورة ذهنية إيجابية عنها، ويمكن أن تساهم في إيجاد نوع من التفاهم ورفع الروح المعنوية وتحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بجهاز الشرطة.

ويمكن لأجهزة الشرطة التعامل بشكل فاعل مع التأثيرات السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي على العمل الأمني من خلال الرد السريع على الشائعات والأخبار الكاذبة وعرض الحقائق.

وفي ضوء كل ما سبق نرى من الضروري أهمية تفاعل أجهزة الشرطة مع مواقع التواصل الاجتماعي، فهي تعد من أهم وسائل الاتصال ونقل المعلومات للجمهور وتوظيفها بشكل جيد بسبب طبيعتها الديناميكية التفاعلية، ومن المهم أيضاً نشر الأخبار المتعلقة بالأحداث الأمنية من خلال الصفحات الرسمية لأجهزة الشرطة على مواقع التواصل الاجتماعي لتأثيرها الكبير في اتجاهات الرأي العام والرد أيضاً بشكل فوري على الشائعات والأخبار المزيفة التي تنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة في الأزمات الأمنية والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على أمن واستقرار أي مجتمع، كما يمكن الاستفادة القصوى من مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الثقافة الأمنية.

الأمانة العامة تشارك في الاجتماع العربي المشترك حول تقييم الأطر القانونية والاستراتيجيات الخاصة بحماية وتعزيز حقوق واحتياجات ضحايا الإرهاب



الإعلام والاتصال والشؤون الاجتماعية والجهود العربية لوضع أدوات قانونية جماعية لدعم ضحايا الإرهاب «اتفاقيات - قرارات وزارية - قوانين استرشادية) على ضوء الأطر الدولية.

بدعوة من الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في الاجتماع العربي المشترك حول تقييم الأطر القانونية والاستراتيجيات الخاصة بحماية وتعزيز حقوق واحتياجات ضحايا الإرهاب، والذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة 26 - 28 مايو 2025م.

ناقش الاجتماع الإطار العام لتنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب في محورها الخاص بدعم ضحايا الإرهاب، أنشطة دعم ضحايا الإرهاب في خطط العمل العربية في مكافحة الإرهاب في مجالات

اجتماع الخبراء حول الاتجار بالبكتاجون والميثامفيتامين على طول الخط الجنوبي وشمال إفريقيا

ناقش الاجتماع على مدى يومين نتائج التقييم الاستراتيجي حول وضع البكتاجون والميثامفيتامين على طول الطريق الجنوبية ومنطقة شمال إفريقيا، والاتجاهات الحالية للبكتاجون والميثامفيتامين في البلدان المشاركة في الاجتماع، إضافة إلى تحديد الثغرات في المعلومات واستكشاف المجالات المحتملة للمشاركة والتعاون والمساعدة الفنية.



تم يومي 15 - 16 يوليو 2025م، في مقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس عقد اجتماع الخبراء حول الاتجار بالبكتاجون والميثامفيتامين على طول الخط الجنوبي وشمال إفريقيا، والذي نظم بالتعاون بين الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ووكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات (EADA)، ومشروع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب (EU-ACT).

شارك في الاجتماع ممثلون عن دول عربية وأوروبية، فضلا عن الجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية، المفوضية الأوروبية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق المنصة الأوروبية متعددة التخصصات لمكافحة التهديدات الإجرامية (EMPACT) المعني بمكافحة المخدرات الاصطناعية.

الاجتماع السابع لفريق الخبراء العرب المعني بمواجهة جرائم تقنية المعلومات

جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ناقش الاجتماع مواضيع هامة من أبرزها: التحديات الناشئة في مجال مواجهة جرائم تقنية المعلومات، التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمواجهة جرائم تقنية المعلومات، تجارب بعض الدول الأعضاء في هذا المجال، وكذلك دور الدليل الرقمي في التحقيقات الجنائية واستخدامه في المحاكمة إلى جانب موضوع مواجهة التزيف العميق بأفضل الممارسات والتجارب في وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من المواضيع الهامة في هذا المجال.



عقد صباح يوم الأربعاء 2-7-2025م بقاعة الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس الاجتماع السابع لفريق الخبراء العرب المعني بمواجهة جرائم تقنية المعلومات بحضور ممثلين عن وزارات الداخلية والعدل والاتصالات العربية، فضلا عن

الاجتماع السابع والثلاثون لفريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب



عقد صباح يوم الاربعاء 20 أغسطس 2025م، في مقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس الاجتماع السابع والثلاثون لفريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب والذي نظم بالتعاون بين الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة الدول العربية «الأمانة الفنية لفريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب» وشارك فيه ممثلون عن وزارات الداخلية والعدل والخارجية والدفاع فضلا عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

البرنامج المخصص لتدريب المدربين حول نموذج اتخاذ القرار القائم على حقوق الإنسان في عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحسين مهاراتهم في هذا المجال، إلى جانب المساهمة في وضع وتنفيذ سياسات أمنية تعزز حقوق الإنسان داخل قطاع الأمن، وإنشاء شبكة مستدامة من المدربين المعتمدين الذين سيواصلون العمل على هذا النموذج ونقل المعرفة إلى مؤسساتهم مما يساهم في توسيع نطاق هذا النموذج في المنطقة.

عقدت بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس أعمال البرنامج المخصص لتدريب المدربين حول نموذج اتخاذ القرار القائم على حقوق الإنسان في عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي نظم بالتعاون بين الأمانة العامة للمجلس والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (منصة سي تي فار التشاركية لحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب).

وهدف البرنامج الذي استمرت فعالياته على مدى أربعة أيام (8-11 أبريل 2025م)، إلى تمكين الممارسين من المعرفة والمهارات اللازمة لتقديم تدريبات حول نموذج اتخاذ القرار القائم على حقوق الإنسان في عمليات مكافحة الإرهاب في دول

ورشة عمل مشتركة حول التحقق من الوثائق والهويات



مسؤولي أمن الحدود من الدول العربية والأوروبية، وممثلي الهيئات الإقليمية والدولية المعنية، إضافة إلى الخبراء المتصلة باستخدام الأدوات العملية المتاحة لدعم ضباط الخطوط الأمامية للكشف عن تزوير الوثائق والهويات على الحدود، وكذلك الشروع في وضع خطة مشتركة تتضمن أنشطة محددة لمتابعة التعاون وتطويره، مع التركيز على إجراءات عملية تهدف إلى تحقيق نتائج تحاكي الواقع الميداني وتتسم بالفعالية، وتعزز سبل

عقدت صباح يوم الخميس 26 يونيو 2025م، في تونس فعاليات ورشة العمل حول «التحقق من الوثائق والهويات»، وذلك بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونكس).

وشارك في الورشة ممثلون عن وزارات الداخلية في دول عربية وأوروبية، فضلا عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنترپول»، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تمحورت الورشة حول الاتجاهات الحديثة والراهنة وأساليب العمل والتحقق من الوثائق والهويات وتقنيات التزوير المستخدمة فيها، كما استعرضت تجارب عربية وأوروبية مختلفة في هذا المجال.

وهدفت الورشة إلى تبادل الخبرات والتجارب بين

الأوروبي للأمن الحدودي (EU4) الممول من الاتحاد الأوروبي- عن عقد المؤتمر الأورو-عربي الأول لأمن الحدود خلال العام 2021 في المملكة الأردنية الهاشمية، والمؤتمر الثاني في البرتغال خلال العام 2024م، والذي نتج عنه تحديد المواضيع ذات الاهتمام المشترك في مجال أمن الحدود.

الارتقاء بالإجراءات التقنية والفنية لمكافحة هذا النوع من الجرائم المتطورة.

وجاءت هذه الورشة في إطار تعزيز التعاون بين الدول العربية الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب، ودول الاتحاد الأوروبي الذي انطلق منذ عدة سنوات، وأثمر - بدعم من مشروع الاتحاد

تم عقد العديد من الاجتماعات المشتركة منها:

الاجتماع الثاني للجنة المشتركة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية والصحة والجهات المعنية في الدول العربية لدراسة تحديث «القانون العربي النموذجي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية».

القاهرة: 2025/04/8-7م

الاجتماع السادس للجنة المشتركة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية والجهات المعنية في الدول العربية لدراسة «مشروع القانون العربي الاسترشادي لمنع خطاب الكراهية»

القاهرة: 2025/4/29-28م

الاجتماع الثالث للجنة المشتركة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية والجهات المعنية في الدول العربية، لدراسة «مشروع القانون العربي الاسترشادي لحماية ومساعدة النازحين في الدول العربية»

القاهرة: 2025/5/29-28م

الاجتماع التشاوري بين أمانتي مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب

تونس: 2025/08/19م

الاجتماع الرابع للجنة المشتركة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية والجهات المعنية في الدول العربية لدراسة «مشروع القانون العربي الاسترشادي لحماية الأطفال من التجنيد في النزاعات المسلحة»

القاهرة: 2025/09/23 22م

الاجتماع (12) للجنة المشتركة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية المعنية بدراسة «مشروع الاتفاقية العربية الخاصة بأوضاع اللاجئين في الدول العربية»

القاهرة: 2025/09/25-24م

الاجتماع الثالث للجنة المشتركة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية والجهات المعنية في الدول العربية المعنية بدراسة «مشروع الاتفاقية العربية لحماية البيانات الشخصية»

القاهرة: 2025/10/16-15م

الاجتماع الـ(8) لفريق الخبراء العرب المعني بجرائم تقنية المعلومات

القاهرة: 2025/11/18-17م

رسالة معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بمناسبة اليوم العالمي للحد من الكوارث ويوم البيئة العربي

تونس 13-14/10/2025م

وبناء القدرات على الصمود والمواجهة يظل استثماراً أكثر فعالية من حيث التكلفة على المدى الطويل مقارنة بالاستجابة للكوارث، فمن خلال تمويل المرونة، يمكن تقليل الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن الكوارث في المستقبل، كما يساهم الحد من مخاطر الكوارث في تحقيق التنمية المستدامة من خلال منع ظهور مخاطر جديدة والحد من المخاطر القائمة والتقليل منها.

وفي هذا السياق، أصدر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) تقرير التقييم العالمي لعام 2025م تحت عنوان «المرونة تؤدي ثمارها: التمويل والاستثمار من أجل مستقبلنا»، محذراً من تصاعد الكلفة الاقتصادية للكوارث الطبيعية، وداعياً إلى اعتماد استراتيجيات أكثر فاعلية في بناء المرونة والتنمية المستدامة.

ووفقاً لهذا التقرير، فقد بلغت التكاليف الاقتصادية المباشرة لأكثر خمس مجموعات من المخاطر (الزلازل، الفيضانات، العواصف، الجفاف، وموجات الحر) أكثر من 195.7 مليار دولار خلال عام 2023م، ما يعكس الارتفاع المستمر في حجم الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية حول العالم، ومؤكداً بأن بناء المرونة لم يعد خياراً بل ضرورة حتمية لمواجهة التحديات المناخية والمخاطر الطبيعية، وأن دمج استراتيجيات الحد من المخاطر ضمن السياسات التنموية يشكل حجر الأساس في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الخسائر البشرية والاقتصادية على حد سواء.

تحتفل الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب مع المجتمع الدولي في الثالث عشر من شهر أكتوبر من كل عام باليوم العالمي للحد من الكوارث، والذي يشكل مناسبة لتعزيز التوعية بالتدابير اللازمة للوقاية من الكوارث، وفرصة سانحة لإبراز التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث والتقليل من الخسائر في الأرواح وسبل العيش والاقتصادات والنظم التحتية الأساسية، وذلك بما يتماشى مع الاتفاقية الدولية للحد من مخاطر الكوارث وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030م.

ويأتي الاحتفال باليوم العالمي للحد من الكوارث هذا العام تحت شعار «تمويل المرونة، لا الكوارث» للدعوة إلى انتقال ملحوظ في الأولويات من خلال التركيز على الاستثمار في بناء قدرة المجتمعات والأنظمة على الصمود والتكيف مع الصدمات المختلفة والوقاية من الأضرار المستقبلية، بدلاً من التركيز فقط على تمويل الاستجابة للكوارث والحوادث بعد وقوعها.

ويهدف هذا النهج الاستباقي، إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير للوقاية من مخاطر الكوارث وتأثيراتها، وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في البنية التحتية المرنة، وتوفير التمويل الأساسي غير المخصص، والدعم المتعدد السنوات، لتسهيل التخطيط الاستراتيجي، وفقاً لما ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

ويشدد شعار هذا العام على أن تخصيص الموارد المالية الضرورية للاستعداد للمخاطر

ففي هذا المجال أقر مجلس وزراء الداخلية العرب العديد من الاستراتيجيات والخطط والأدلة لمواجهة والحد من آثار الكوارث، منها الاستراتيجية العربية للحماية المدنية (الدفاع المدني) التي تم إقرارها عام 1997م وجرى تحديثها عام 2016م، والخطة العربية للحماية المدنية والخطة النموذجية لمواجهة الكوارث والخطة الإعلامية للتوعية من مخاطر الكوارث، والخطط المرحلية لتنفيذ بنود الاستراتيجية العربية للحماية المدنية (الدفاع المدني).

وفي المجال البيئي، سبق وأن أقر المجلس القانون العربي النموذجي لحماية وتنمية البيئة (2002م)، كما اعتمد خطة نموذجية عربية للتوعية الإعلامية من مخاطر الجرائم الماسة بسلامة البيئة وكيفية المحافظة عليها من التلوث، لتوحيد الجهود العربية في معالجة قضايا البيئة، مثل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، وتعزيز الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية في حماية البيئة الطبيعية.

وما فتئت الأمانة العامة للمجلس، تدعو المؤسسات والجهات المعنية وتحثها على تعزيز علاقات التعاون والتنسيق فيما بينها، بما يكفل تبادل الخبرات في كافة الجوانب المتعلقة بمواجهة الكوارث وحماية البيئة وإدارتها، والعمل على تطوير مفاهيم ومبادئ ثقافة الوقاية والحماية الذاتية للمواطن، كما تقوم بإعداد وتعميم العديد من الدراسات والاستراتيجيات والكتيبات والمطويات الإرشادية، واعتماد العديد من التوصيات والقرارات ذات العلاقة، إضافة إلى تنظيم ندوات وورش تدريبية في هذا المجال.

وننتهز هذه المناسبة لدعوة الدول الأعضاء إلى الاحتفال بهذين اليومين من خلال تنظيم تظاهرات وفعاليات متنوعة على المستويين الوطني والعربي للتوعية بأهمية الاستعداد ومجابهة الكوارث والأزمات والحفاظ على البيئة بمختلف مكوناتها.

وكما هو معلوم، فمن الصعب أن تتحمل البلدان منخفضة الدخل التكاليف الناجمة عن الكوارث والحوادث الكبرى، حيث تعتمد في العادة على حلول ظرفية مثل الحصول على قروض طارئة أو تحويل مسار موارد مالية أخرى محدودة. وغالباً ما يؤدي نقص آليات القدرة المالية على الصمود في وجه الكوارث إلى تأخر التعافي الاقتصادي، وإطالة أمد المصاعب التي تواجهها الحكومات والأسر ومنشآت الأعمال والمجتمعات المحلية المتأثرة.

وبالموازاة مع ذلك، يأتي الاحتفال بيوم البيئة العربي لهذا العام تحت شعار «معا من أجل إعادة تأهيل الأراضي الزراعية لتعزيز القدرة على الصمود»، والذي نؤكد من خلاله على ضرورة تعزيز جهود مواجهة التحديات البيئية في الوطن العربي، والتي من أبرزها التصحر والجفاف، والالتزام بالمعاهدات البيئية وخطط التنمية المستدامة.

ويهدف تأهيل الأراضي الزراعية إلى استعادة الأراضي المتدهورة بهدف زيادة الإنتاجية واستدامة النظم البيئية لتعزيز صمود المزارعين في وجه التحديات البيئية والمناخية والاقتصادية، وتشمل عدة جوانب مثل: تحسين إدارة المياه والتربة، تطبيق الممارسات الزراعية المستدامة، تعزيز القدرة المجتمعية، تدريب المزارعين على الإدارة المستدامة، تطوير البنية التحتية للري والصرف، وإنشاء مصدات رياح لحماية التربة من الانجراف، وتتطلب العملية خطاً محدداً تختلف باختلاف نوع الضرر، مثل تسوية الأراضي الملوثة، أو إعادة زراعة الغطاء النباتي، أو إنشاء خزانات المياه وشبكات الري وغيرها.

وتشكل هاتان المناسبتان، فرصة للتذكير بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، من خلال إنجازاتها في مجال مواجهة الكوارث والحد من تأثيراتها وتنمية البيئة والمحافظة عليها.

استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل

أدوات الذكاء الاصطناعي الأكثر شهرة واستخداماتها

استنادًا إلى بيانات عامي 2025 و 2026، تهيمن على أدوات الذكاء الاصطناعي الأكثر رواجًا روبوتات الدردشة متعددة الوسائط والوكلاء المتخصصين الذين يركزون على الإنتاجية، وإنشاء المحتوى، وبشكل متزايد، البحث والبرمجة المستقلين.

فيما يلي أدوات الذكاء الاصطناعي الأكثر رواجًا مصنفة حسب استخداماتها الرئيسية:

أفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي وبرامج الدردشة الآلية

- **chatGPT (openAI):** لا تزال هذه الأداة رائدة في مجال استخدامها في المهام والبرمجة، واعتبارًا من أواخر عام 2025، أصبحت أداة البحث المتعمق ووضع الوكيل (Agent mode) من أبرز ميزاتها في المهام متعددة الخطوات.
- **Claude (Anthropic):** تُستخدم هذه الأداة بكثرة في البرمجة والكتابة المطولة بميزة «النتائج» (Artifacts) التي توفر مخرجات تفاعلية وكتابة عالية الجودة ودقيقة.
- **google Gemini:** تحظى هذه الأداة بشعبية واسعة بفضل نافذة السياق الضخمة (أكثر من مليون كلمة)، وتكاملها العميق مع Google Workspace، وتصنيفها المتقدم في قوائم أفضل نماذج الذكاء الاصطناعي.
- **Perplexity:** محرك بحث رائد مدعوم بالذكاء الاصطناعي، يُفضل استخدامه في البحث حيث يوفر إجابات موثقة وفورية بدلاً من مجرد روابط.
- **Deepseek:** يكتسب هذا النموذج شعبية متزايدة كنموذج استدلال مفتوح المصدر، ويُستخدم غالبًا لفعاليته من حيث التكلفة وأدائه القوي.
- **(xAI):** رائج ضمن منظومة X (تويتر) لتوفير الوصول الفوري إلى المعلومات مع قيود أقل.



فتح الذكاء الاصطناعي مسارات جديدة للإنتاجية، ومعه تأتي اعتبارات أمان إضافية يجب اتخاذها في العمل:

- اتبع نهج مؤسستك لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل، تم تصميم هذا النهج لحماية وحماية مؤسستك، ابق على اطلاع بأحدث التدريبات والإرشادات التي تقدمها مؤسستك.
- استخدم خدمات الذكاء الاصطناعي المصرح بها من قبل المؤسسة فقط، في حين أن هناك العديد من خدمات الذكاء الاصطناعي المجانية والمدفوعة والعامّة المتوفرة على الويب، يجب عليك استخدام خدمات الذكاء الاصطناعي التي وافقت عليها مؤسستك فقط، يساعد هذا في التأكد من أن خدمة الذكاء الاصطناعي لديها عناصر التحكم والنهج والدعم المناسبة التي تتطلبها شركتك.
- تأكد من التعامل مع أي إدخال بيانات في أنظمة الذكاء الاصطناعي بحذر.
- تجنب الكشف عن تفاصيل المؤسسة الحساسة أو السرية، بما في ذلك المعلومات الشخصية حول الموظفين أو البائعين.
- تحقق دائمًا من النتائج التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي قبل استخدامها في عملك، الذكاء الاصطناعي يمكن أن يرتكب أخطاء.
- كن على دراية بالتحيزات المحتملة في أنظمة الذكاء الاصطناعي، استخدم الذكاء الاصطناعي بمسؤولية وتأكد من أن استخدامك الذكاء الاصطناعي في عملك لا يؤثر بشكل غير عادل على أي فرد أو مجموعة.

يعمل بالذكاء الاصطناعي، يقوم بتسجيل اجتماعات Zoom/Teams وتفريغها وتلخيصها. **Notion AI**: يُستخدم على نطاق واسع لتلخيص المحتوى وتنظيمه وكتابة مسوداته مباشرة ضمن بيئة عمل Notion. **Gamma**: أداة ذكاء اصطناعي سريعة النمو لإنشاء العروض التقديمية والمستندات ومواقع الويب بناءً على التعليمات.

أفضل أدوات الذكاء الاصطناعي المجانية (الرأبئة)

- **ChatGPT (المستوى المجاني):** الوصول إلى GPT-40 mini وGPT-40 المحدود.
- **بيرلكسيتي:** بحث يومي مجاني مع توثيق المصادر.
- **Microsof Copilot:** وصول مجاني وواسع النطاق إلى البحث بالذكاء الاصطناعي وإنشاء الصور.
- **Google AI Studio:** مجاني لاختبار نماذج جيميني.
- **Note Book LM (Google):** شائع لتلخيص المستندات المرفوعة وإنشاء ملخصات صوتية.



إنشاء المحتوى والتصميم

- **Midjourney:** الرائد في إنشاء صور عالية الجودة، فنية، وواقعية.
- **Synthesia:** الخيار الأمثل لإنشاء فيديوهات أفاتار مدعومة بالذكاء الاصطناعي لأغراض التدريب والتسويق.
- **Canva Magic Studio:** يحظى بشعبية واسعة بفضل مجموعة أدوات التصميم المدعومة بالذكاء الاصطناعي التي تُسهّل تصميم الرسومات، وتحرير الصور، وإنشاء الصور.
- **Eleven Labs:** هذه الأداة الرائدة في مجال توليد الصوت الواقعي بتقنية الذكاء الاصطناعي وتحويل النص إلى كلام.
- **Runway:** تشتهر بقدراتها المتقدمة في توليد الفيديو بتقنية الذكاء الاصطناعي (الجيل الرابع).
- **Opus Clip:** أداة شائعة لتحويل مقاطع الفيديو الطويلة تلقائياً إلى مقاطع قصيرة قابلة للانتشار.

البرمجة والتطوير

- **Cursor:** بيئة تطوير متكاملة وتتيح توليد التعليمات البرمجية وتعديلها مباشرة داخل قاعدة التعليمات البرمجية.
- **GitHub Copilot:** أداة برمجة ثنائية قياسية تعمل بالذكاء الاصطناعي لاقتراح التعليمات البرمجية في الوقت الفعلي.
- **Replit Ghostwriter:** مساعد برمجة سريع وشائع يعمل بالذكاء الاصطناعي عبر المتصفح.

الانتاجية والأتمتة

- **Zapier:** منصة أتمتة رائدة تدمج آلاف التطبيقات وتتضمن «وكلاء» مدعومين بالذكاء الاصطناعي لإدارة سير العمل.
- **Fathom:** مساعد اجتماعات مجاني وشائع جداً

المؤتمر الوزاري لبلدان الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المتوسط، والتحديات الإجرامية المشتركة التي يتم مواجهتها مثل الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والتخريب والتي تقتضي من الجميع التكاتف للتعامل معها. وأشار معاليه إلى جوانب من علاقات التعاون والأنشطة المشتركة مع عدة وكالات أوروبية ومنها: اليوروبول، خاصة المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب، ووكالة فرونتكس وكذلك وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون سيبول، ومشروع مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومشروع مكافحة الإرهاب والعدالة الجنائية ومشروع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة (EU ACT)، ومنصة الاتحاد الأوروبي المعنية بتعزيز حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب (CT PHARE).

وقد بحث المؤتمر قضايا أمنية مشتركة بين ضفتي المتوسط، تتعلق بمناقشة نماذج جديدة للأمن وتطوير سبل التعاون الشرطي لمواجهة التهديدات المستجدة، والتوصل إلى وثيقة التعاون المشترك بشأن تعزيز آلية حوار سياسي منظمة واستراتيجية أمنية بين بلدان الإقليم.

وأسفر المؤتمر عن مخرجات هامة في إطار تعزيز العلاقات السياسية والتعاونية لمواجهة التهديدات العاجلة والمتنامية، وفي ظل الجهود

ترأس معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب وفد الأمانة العامة الذي شارك في المؤتمر الوزاري لبلدان الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل إرساء حوار سياسي إقليمي حول تعزيز التعاون الأمني، والذي عقد في العاصمة البرتغالية لشبونة، خلال الفترة من 13-14 نوفمبر 2025م، بحضور مجموعة من وزراء الداخلية الأوروبيين والعرب وممثلي عدد من المنظمات الإقليمية والدولية.

وقد ألقى معالي الأمين العام كلمة في المؤتمر توجه فيها بالشكر إلى معالي وزراء الداخلية في الدول العربية والأوروبية الذين شاركوا في هذا اللقاء الهام، والذي يأتي في سياق المبادرة القيمة التي تقودها الجمهورية البرتغالية لتعزيز التعاون الشرطي بين ضفتي المتوسط وإرساء شراكة أوروبية للتصدي للتهديدات الإجرامية المشتركة.

وأكد معاليه في كلمته حرص مجلس وزراء الداخلية العرب على تدعيم علاقات التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي الذي يشكل التعاون معه أهمية بالغة بالنسبة الى المجلس، بفعل الروابط التاريخية والجغرافية والبشرية التي تجمع بين ضفتي

الازدواجية مع المبادرات والمنظمات الأخرى، مثل مبادرة ميثاق البحر الأبيض المتوسط ومجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد تم الاتفاق على قيام المشاركين في المؤتمر الوزاري القادم بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، واعتماد الاستراتيجية المشتركة للتعاون في مجال إنفاذ القانون، ومتابعة تنفيذ إطار الحوار الإقليمي لتعزيز التعاون الشرطي من قبل مجموعة تطوعية من المشاركين، يتم تشكيلها خلال الأشهر الستة المقبلة.

هذا وقد أجرى معالي الأمين العام للمجلس على هامش المؤتمر لقاءات ثنائية مع كل من: وزيرة الشؤون الداخلية في الجمهورية البرتغالية، ووزير الداخلية في مملكة بلجيكا، ووزير الداخلية في مملكة إسبانيا، جرى خلال هذه اللقاءات التطرق إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتأكيد على أهمية تعزيز التعاون في إطار الأهداف التي تسعى جميع الأطراف إلى تحقيقها.

الدؤوبة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والشركاء العرب لبناء مجتمع يقوم على الثقة والعمل في مجال الأمن، فضلاً عن المبادرات التي أطلقها مجلس وزراء الداخلية العرب والمناقشات التي أجراها لتحقيق هذا الهدف، حيث أكد المؤتمر أهمية إرساء إطار حوار إقليمي متين لتعزيز التعاون الشرطي، وإقامة تعاون منظم ومنهجي على المستوى السياسي والإستراتيجي، على أن يكون المستوى الوزاري بمثابة الهيئة الرئيسية لوضع السياسات واتخاذ القرارات، واعتماد استراتيجية مشتركة للتعاون في مجال إنفاذ القانون، تتناول التحديات الأمنية المشتركة التي حددها المشاركون، كما تسهل تبادل تحليلات التهديدات، وتقييمات المخاطر المتعلقة بالظواهر الإجرامية؛ وآليات تبادل المعلومات؛ إضافة إلى التدريبات والتحقيقات وشبكات التعاون المتخصصة، بما يراعي مبدأ السيادة الوطنية للدول والاحترام التام لحماية البيانات الشخصية، واختصاصات سلطات إنفاذ القانون المنصوص عليها في التشريعات الوطنية." كما أكد المؤتمر على أهمية تعزيز التكامل وعدم

الأمانة العامة تشارك في أعمال الدورة 93 للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنتربول»



باعتماد مجموعة من القرارات الهادفة إلى تعزيز التعاون الشرطي الدولي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في العالم.

بدعوة من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية-الإنتربول، شاركت الأمانة العامة في أعمال الدورة 93 للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنتربول» التي انعقدت في مدينة مراكش في المملكة المغربية خلال الفترة (24 - 27 نوفمبر 2025م).

ناقشت الدورة موضوعات هامة من بينها: إستراتيجية الحضور الإقليمي للإنتربول، رد مشترك للقضاء على مراكز الاحتيايل عبر الوطنية، إطار الإنتربول الإستراتيجي للفترة 2026 - 2030م، واختتمت الجمعية العامة للإنتربول دورتها

معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب يشارك في مؤتمر بغداد الدولي الثالث لمكافحة المخدرات



(إعلان بغداد) بشأن التعاون الإقليمي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث اتفق المشاركون على تقدير الدور البناء الذي يلعبه العراق في تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بين الدول العربية والمنطقة، ودعوا الدول المشاركة في المؤتمر لتعيين (ضباط ارتباط) فيما بينها وذلك لما له من أهمية في الإسراع بتبادل المعلومات وتنسيق العمل المشترك في مجال مكافحة المخدرات.

وأكد المؤتمر على أهمية إعطاء الأولوية لمواجهة (المخدرات الاصطناعية) باعتبارها خطراً إقليمياً وتهديداً عابراً للحدود الوطنية، مع ضرورة التحري وجمع المعلومات عن هويات المصنعين ومصادر المواد الأولية (السلائف الكيميائية) المستخدمة بصناعتها وتبادل المعلومات بهذا الشأن، وعلى تعزيز آليات التعاون المتبادل واعتماد مبدأ التكامل في العمل الأمني من خلال تنفيذ عمليات (التسليم المراقب) والعمليات الأمنية الاستخباراتية المشتركة وفقاً للاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم الأمنية والقوانين والتشريعات النافذة للإطاحة بشبكات تجارة وتهريب المخدرات دولياً، وعلى ضرورة التعاون في إطار الأنظمة وما يحقق المصالح الوطنية لمتابعة تنفيذ أوامر القبض الدولية الصادرة بحق المطلوبين وتسهيل عمليات تسليمهم إلى جهة الطلب، وتعزيز إجراءات التحقيق المالي الموازي لكشف المتحصلات المالية لجرائم المخدرات وغسل الأموال المرتبطة بها والتحفظ عليها ومصادرتها لضمان عدم استخدامها مستقبلاً في الأنشطة الإجرامية وحرمان المجرمين من مكاسبهم غير القانونية.

كما أكد المشاركون كذلك على ضرورة تكثيف جهود متابعة ورصد المواقع الإلكترونية والسوشيال ميديا

شارك معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب في «مؤتمر بغداد الدولي الثالث لمكافحة المخدرات» الذي عقد برعاية وحضور دولة المهندس محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة في جمهورية العراق، ومعالي السيد عبد الأمير كامل الشمري وزير الداخلية في جمهورية العراق، في العاصمة العراقية بغداد على مدى يومين (7 - 8 ديسمبر 2025م) وبحضور السادة رؤساء أجهزة مكافحة المخدرات في عدد من الدول العربية والإقليمية، وممثلين عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في العراق.

تم في المؤتمر بحث الوضع الخطير الناتج عن تصاعد عمليات تجارة وتهريب وتصنيع المخدرات إقليمياً ودولياً، كما ناقش المؤتمر سبل التصدي لهذه الظاهرة وإيجاد آليات مستحدثة لمواجهتها بما يخلق حالة من التكامل والعمل المشترك للقضاء على هذه الآفة الخطيرة.

إعلان بغداد

واستكمالاً لجهود البحث عن صيغة مثلى لتعزيز التعاون والتنسيق المشترك، وتأكيداً على ضرورة توحيد الجهود الإقليمية والدولية المشتركة لتعزيز الأمن الإقليمي والعالمي لمواجهة خطر المخدرات وتحديد (المخدرات الاصطناعية) وقطع السبل المؤدية إلى صناعتها لحماية المجتمعات من آثارها إدراكاً منهم لخطورة تكامل العمل الأمني والاستخباري الذي يأتي كاستجابة لظروف المرحلة الراهنة والتحديات التي يتم مواجهتها، صدر عن المؤتمر

ودعا المشاركون في المؤتمر الدول للعمل على تطوير وبناء قدرات أجهزة مكافحة المخدرات والاستفادة من خبرات المنظمات الدولية ومراكز الدراسات والبحوث الوطنية، كما أكدوا على مساهمة الدول المجتمعة لعقد مثل هذه المؤتمرات بشكل دوري لما لها من أهمية في تعزيز آفاق التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة المخدرات بين الدول.

التي تنشط في مجال الترويج والمتاجرة بالمخدرات للحد من نشاطها ومنع تحقيق غاياتها وتبادل المعلومات بشأنها، وكذلك تعزيز إجراءات خفض الطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية بالتوازي مع إجراءات خفض العرض وتكثيف جهود التوعية بمخاطر هذه الآفة والأضرار التي تسببها على الفرد والمجتمع.

الأمانة العامة تشارك في أعمال الدورة 28 للمجلس الوزاري العربي للسياسة



شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في أعمال الدورة 28 للمجلس الوزاري العربي للسياسة التي انعقدت بحضور ورعاية دولة المهندس محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة في مدينة بغداد بجمهورية العراق في الفترة (9 - 10 ديسمبر 2025م).

كما عقدت الأمانة العامة فعاليات وأنشطة مع الشركاء الإقليميين والدوليين، ومنها:

زيارة دراسية إلى السلطات الأمنية والقضائية الفرنسية

باريس: 2025/7/7م

ورشة عمل حول بناء قدرات الدول العربية في مجال التعامل مع الأدلة الرقمية

تونس: 2025/10/02م

ورشة عمل حول إنشاء مرصد عربي للمخدرات

تونس: 2025/10/21م

ورشة عمل إقليمية أورو-عربية حول تعزيز تحليل المخاطر في مجال إدارة الحدود

وارسو: 2025/11/20-19م.

رسالة معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بمناسبة يوم الشرطة العربية تونس: 2025/12/18م



إن كل هذه الجرائم والمخاطر تزيد - لا شك - من مسؤوليات رجال الشرطة والأمن، وهو ما يتطلب المزيد من التدريب اللازم لهم وتزويدهم بكافة المعدات والتجهيزات المتطورة، والتأكيد على أهمية التعاون بين الأجهزة الأمنية العربية وبينها وبين أجهزة الأمن في الدول الأخرى، لأن هذا التعاون ضروري جداً لكشف وتتبع عصابات الجريمة المنظمة، التي تعمل على صعيد دولي، وتتفد جرائمها في بلدان متعددة، علماً أن هذه العصابات ترتبط في أحيان عديدة بعلاقات تعاون وتسويق وتبادل خدمات لتسهيل أعمالها وتوفير فرص النجاح لها.

إن مجلس وزراء الداخلية العرب ما ينفك

في كل مرة نحتفل فيها بيوم الشرطة العربية الذي يصادف الثامن عشر من شهر ديسمبر من كل عام، نستذكر المعاني والدلالات الكبيرة لهذا اليوم، وتتوجه بعيون مليئة بالتقدير والعرفان، إلى هذه الفئة من المجتمع التي نذرت نفسها لخدمة الناس وتأمين راحتهم وسلامتهم والحفاظ على أرزاقهم وممتلكاتهم.

ويزداد تقديرنا واحترامنا لرجال الشرطة والأمن ونحن نشاهد يوماً بعد آخر الجهود الدؤوبة التي يبذلونها والتضحيات الجسام التي يقدمونها لأداء مهامهم ومسؤولياتهم، والتي تكلفهم أحياناً أرواحهم ودماءهم، في ظل تصاعد موجات العنف والإجرام والخروج عن القانون بأشكال وأساليب مختلفة، تتسبب في إحداث أضرار كبيرة، سواء على الصعيد البشري أو على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ولعل أخطر ما بتنا نواجهه هذه الأيام، هو الجرائم المنظمة العابرة للحدود بتعدد وجوهها وأنواعها، والتي تسجل تزايداً ملحوظاً، وتطوراً ملموساً في طريقة ونمط ارتكابها، وتتجسد مخاطرها في جرائم مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة وبالبشر والهجرة غير الشرعية وغسل الأموال والابتزاز والجرائم الإلكترونية وغيرها، الأمر الذي يستدعي منا كل اليقظة والعمل الدؤوب لمواجهتها وإنقاذ بلداننا ومجتمعاتنا من ويلاتها، والسعي إلى تفاديها من خلال إزالة أسبابها والحيولة دون انخراط أعداد من الناس وبخاصة من فئة الشباب، في طريق الإجرام والانحراف.

فاعلية للتهديدات الأمنية التي تواجه مجتمعاتنا كافة، وخلق شراكة مجتمعية فعالة في مواجهة الجريمة، انطلاقاً من الوعي التام بأننا معنيون جميعاً لا بمساندة رجال الشرطة والأمن العرب، ودعمهم في جهودهم لمكافحة كافة أشكال الجرائم فحسب، بل أيضاً البحث عن سبل تعزيز دورهم، لتمكينهم من حماية أنفسهم ومواطنيهم وبلدانهم، والقيام برسالتهم النبيلة على أكمل وجه.

ورغم كل المكاسب والإنجازات التي تحققت خلال هذه المسيرة الموفقة، فإن أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب عازمون على المضي قدماً على درب تطوير مسيرة العمل الأمني العربي المشترك وتعزيزه في إطار مقاربة شاملة للأمن ومواكبة للمستجدات تسير في اتجاهات عدة: استخدام التقنيات الحديثة وتعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء، وانفتاح منظومة الأمن العربي على آليات التنسيق الأمني الإقليمي والدولي.

وإذ نتطلع إلى أن يكون يوم الشرطة العربية فرصة لتعزيز العلاقة وتدعيم الثقة بين الشرطة والمجتمع، نؤكد على ضرورة تقديم كل أنواع الدعم المعنوي والمادي لأجهزة الشرطة والأمن، كي تستمر في البذل والعطاء، وإلى إحاطتها بالرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة للقيام برسالتها النبيلة في خدمة الفرد والمجتمع، لينعم الجميع بالأمن والأمان، وننتهي لهم أسباب الحياة الكريمة، انطلاقاً من الوعي التام بأن الأمن ليس مسؤولية أجهزة الشرطة فحسب، بل لابد لتحقيقه من تضافر كافة الجهود في الدولة والمجتمع، وأن دور المواطن في هذا المجال يظل دائماً دوراً محورياً فاعلاً.

ولا يفوتنا في الختام أن نترحم على أرواح كل رجال الشرطة والأمن الذين قضوا في سبيل أداء واجبهم المقدس في مواجهة الإرهاب والإجرام، لينعم المواطنون والأوطان بالأمن والسكينة والاطمئنان.

يعمل على تطوير التعاون الأمني العربي وتوسيع مجالاته بما يتناسب مع المستجدات على الصعيدين العربي والدولي، كما يتم العمل في نطاق المجلس على إيلاء اهتمام خاص بالتعاون الإجرائي الميداني بإيجاد الآليات التي تسمح بالتبادل الفوري للمعلومات بين الدول العربية، ومنها: إنشاء فريق الخبراء العرب المعني برصد وتبادل المعلومات حول التهديدات الإرهابية وتحليلها الذي يشكل وسيلة فعالة لتعزيز التعاون الميداني بين الدول العربية في مجال مواجهة التهديدات الإرهابية، إلى جانب الجهود الكبيرة المبذولة في مكافحة الإرهاب وفي الوقاية من المخدرات ومكافحتها، ومتابعة مستجداتها وتأثيراتها على منطقتنا العربية، وتعزيز جهود المجلس في هذا المجال، وفي مجال مواجهة الهجرة غير الشرعية والجرائم الإلكترونية وغيرها من الجرائم الماسة بأمن مجتمعاتنا وسلامة مواطنينا.

لا شك أن للسياسات الأمنية الرشيدة التي تتبناها الدول العربية وللعمل البارز الذي يقوم به مجلس وزراء الداخلية العرب دوراً كبيراً في التصدي لمختلف التهديدات الأمنية وتعزيز التعاون الأمني العربي، إلا أن الفضل الأكبر في النجاحات المتحققة يعود إلى تضحيات رجال الشرطة في الميدان الذين يقدمون أرواحهم الزكية قرباناً للوطن والمواطن، ويبدلون جهوداً مضيئة في سبيل أمن واستقرار مجتمعاتهم، ويمدون يد العون بكل أريحية وتواضع وإيثار، إيماناً منهم بأهمية الرسالة التي يؤدونها والواجب الذي يقومون به.

إن احتفالنا بيوم الشرطة العربية بقدر ما يعكس تقديرنا للجهود العظيمة والإنجازات الكبيرة التي تحققت منذ خمسة عقود من التعاون الأمني العربي، فإنه يشكل بالنسبة لنا في الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب فرصة سانحة للدعوة إلى مزيد من تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين أجهزة الشرطة والأمن العربية من أجل التصدي بشكل أكثر

الدوحة تخلد «اليوبيل الذهبي» للشرطة العربية نجاحات تنظيمية وفنية



تحت رعاية سعادة الشيخ خليفة بن حمد بن خليفة آل ثاني، وزير الداخلية وقائد قوة الأمن الداخلي «لخويا»، بصمت العاصمة القطرية الدوحة على فصل جديد من التميز والريادة في تاريخ الرياضة الشرطية العربية، حيث احتضنت الدوحة فعاليات كبرى جمعت بين التنافس الرياضي الشريف، والعمل الإداري المؤسسي، والاحتفاء بمرور نصف قرن على تأسيس الاتحاد الرياضي العربي للشرطة، خلال الفترة من 3-7 فبراير 2026م

نصف قرن من العطاء «اليوبيل الذهبي» وإصدار بريد تاريخي

شهدت الفعاليات أجواء احتفالية استثنائية بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد الرياضي العربي للشرطة، وتجسيدا لهذا الإرث التاريخي وتقديراً للدور المحوري الذي لعبه الاتحاد في تعزيز الروابط العربية، أصدرت دولة قطر إصداراً بريدياً تذكاريّاً خاصاً بهذه المناسبة؛ ليكون شاهداً حياً يوثق مسيرة «اليوبيل الذهبي» للاتحاد الرياضي العربي للشرطة، ويعكس الدعم اللامحدود الذي تقدمه وزارة الداخلية القطرية للعمل العربي المشترك في شتى المجالات.

اجتماعات وتجديد الثقة

على الصعيد الإداري، شهدت الدوحة انعقاد الجمعية العمومية الانتخابية رقم (49) يوم الخميس 5 فبراير 2026 بمشاركة 21 دولة عربية وقد تفضل بافتتاح أعمال الجمعية العمومية سعادة الشيخ عبد العزيز بن فيصل بن محمد آل ثاني وزير الدولة للشؤون الداخلية، وخلال الاجتماع جدد أعضاء الجمعية العمومية ثقافتهم في سعادة اللواء خالد بن حمد العطية رئيساً للمكتب التنفيذي للاتحاد الرياضي العربي للشرطة لدورة جديدة، وكذلك أعضاء المكتب التنفيذي تمت تزكيتهم، كما عقد المكتب التنفيذي اجتماعيه رقمي (119) و (120)، حيث ركزت المداولات على تقييم المسيرة الماضية ورسم ملامح المرحلة المقبلة.

بطولة الجري الحر.. منافسة عربية في قلب الدوحة

في الجانب الرياضي، تألقت الدوحة باستضافة «بطولة الشرطة العربية للجري الحر» (للرجال والسيدات) بحديقة البدع يوم الجمعة 6 فبراير 2026، بمشاركة 86 لاعباً من 20 دولة عربية وقد أسفرت النتائج الفنية عن تألق لاف للمنتخبات العربية

فئة الفردي:

حصد التونسي محمد إبراهيم الجريدي المركز الأول (ذهبية)، يليه المغربي عبد الواحد عاشور (فضية)، ثم المصري عبد الله عادل حسن (برونزية).

فئة الفرق:

تربع المنتخب المغربي على عرش البطولة، تلاه المنتخب التونسي في المركز الثاني، ثم المنتخب المصري ثالثاً.



بطولة الشرطة العربية للضاحية بغداد 10 - 14 سبتمبر 2025م



برعاية كريمة من معالي الفريق أول ركن عبد الأمير كامل الشمري وزير الداخلية بجمهورية العراق، وحضور سعادة اللواء خالد بن حمد العطية رئيس الاتحاد الرياضي العربي للشرطة، وسعادة الفريق الحقوقي فلاح شغاتي مدير المكتب العربي لشؤون الأجهزة الأمنية المساندة، وسعادة عقيل مفتن رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية، أقيمت بنجاح بطولة الشرطة العربية للضاحية، والتي استضافها اتحاد الشرطة الرياضي العراقي في بغداد وشاركت فيها (11) دولة وأقيمت منافساتها على أرض جامعة بغداد.

بطولة تخللتها منافسات قوية

جرت أحداث السباقات في أجواء تنافسية قوية لفئتي الرجال والسيدات، وقام معالي وزير الداخلية وسعادة رئيس الاتحاد الرياضي العربي للشرطة ورئيس اتحاد الشرطة الرياضي العراقي وكبار الشخصيات بتكريم الفائزين والفائزات بالمراكز الثلاثة الأولى فرق وفردى لفئتي الرجال والسيدات.

نتائج الفرق - فئة الرجال

م	اسم البلد	المركز
1	جمهورية مصر العربية	المركز الأول - الكأس والميداليات الذهبية
2	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المركز الثاني - الميداليات الفضية
3	جمهورية العراق	المركز الثالث - الميداليات البرونزية

نتائج الأفراد - فئة الرجال

م	اسم اللاعب	البلد	المركز
1	نور الدين بكر	جمهورية مصر العربية	المركز الأول - الميدالية الذهبية
2	فواد الزاهر	المملكة المغربية	المركز الثاني - الميدالية الفضية
3	عبدالله عادل	جمهورية مصر العربية	المركز الثالث - الميداليات البرونزية

نتائج الفرق - فئة السيدات

م	اسم البلد	المركز
1	المملكة المغربية	المركز الأول - الميداليات الذهبية
2	جمهورية مصر العربية	المركز الثاني - الميداليات الفضية
3	جمهورية العراق	المركز الثالث - الميداليات البرونزية

نتائج الأفراد - فئة السيدات

م	اسم لاعبة	البلد	المركز
1	إكرام عزيز	المملكة المغربية	المركز الأول - الميدالية الذهبية
2	فاطمة أعفير	المملكة المغربية	المركز الثاني - الميدالية الفضية
3	ملك عبدالغني	جمهورية مصر العربية	المركز الثالث - الميداليات البرونزية

بطولة الشرطة العربية للرماية بالمسدس تونس: 20-25 يناير 2025م



تألق الجزائر وتونس وقطر

نجاح تنظيم رياضي ورياضي في البطولة الـ 48 للاتحاد الرياضي العربي للشرطة

برعاية كريمة من معالي السيد خالد النوري وزير الداخلية في الجمهورية التونسية استضاف الاتحاد الرياضي التونسي للشرطة والإصلاح بالتنسيق مع الاتحاد الرياضي العربي للشرطة، بطولة الشرطة العربية للرماية بالمسدس (رجال وسيدات) وذلك خلال الفترة من 20 إلى 25 يناير 2025م، وقد أقيمت البطولة في ميدان الرماية بالمركز الوطني للتكوين المستمر للأمن الوطني بمنطقة «قرطاج بيرصا».

مشاركة واسعة وإشادة بالتنظيم

شهدت البطولة مشاركة واسعة من 12 اتحاد شرطة رياضي من الدول العربية في مسابقة الرماية هي: (البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب واليمن)، وقد أشادت الوفود المشاركة بحسن التنظيم وكرم الاستضافة من قبل تونس.

تم افتتاح البطولة تحت إشراف السيد كاتب الدولة عن معالي وزير الداخلية، وبحضور السيد اللواء / خالد بن حمد العطية رئيس الاتحاد الرياضي العربي للشرطة.

نتائج البطولة

أسفرت المنافسات القوية في البطولة عن النتائج التالية في فئتي الفرق والأفراد:

نتائج الفرق - الرجال

- * المرتبة الأولى: المنتخب التونسي.
- * المرتبة الثانية: المنتخب القطري.
- * المرتبة الثالثة: المنتخب السعودي.

نتائج الأفراد - الرجال

- * المرتبة الأولى: حافظ الشرطة / محلي طيب من الجزائر.
- * المرتبة الثانية: الملازم أول / علي جابر المنصوري من قطر.
- * المرتبة الثالثة: الملازم أول / أحمد الهويمل من تونس.

نتائج الفرق - السيدات

- * المرتبة الأولى: المنتخب الجزائري.
- * المرتبة الثانية: المنتخب العماني.
- * المرتبة الثالثة: المنتخب القطري.

نتائج الأفراد - السيدات

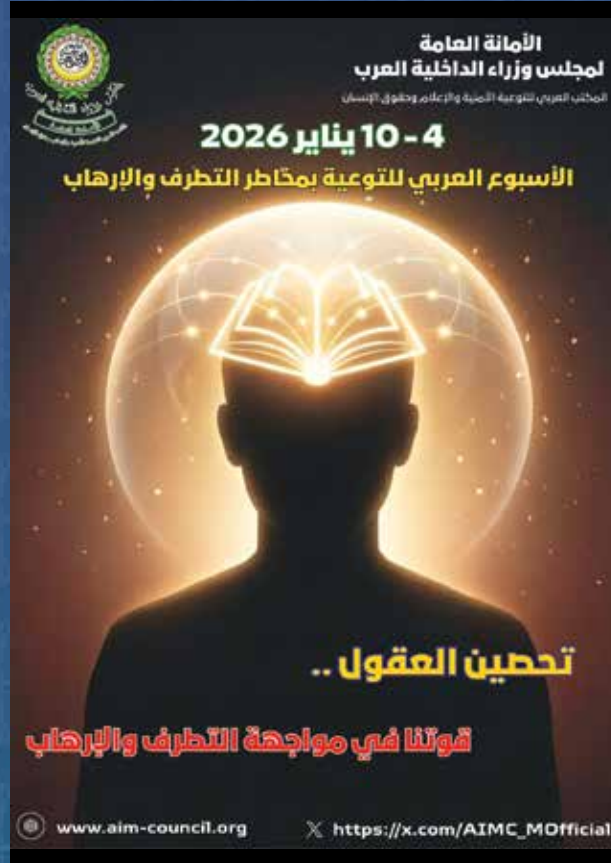
- * المرتبة الأولى: عميد شرطة / رقية بوجمعة من الجزائر.
- * المرتبة الثانية: ضابط شرطة رئيسي / سميحة ميهوب من قطر.
- * المرتبة الثالثة: ضابط مرشح / حنان السليمانية من سلطنة عمان.

اجتماعات الاتحاد

بالتوازي مع المنافسات الرياضية، استضافت تونس أيضاً اجتماع المكتب التنفيذي رقم 117 الذي عقد بتاريخ 22 يناير 2025م، واجتماع الجمعية العمومية العادية في دورتها 48 بتاريخ 23 يناير 2025م، وذلك بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بالبحيرة، وقد أسفرت الاجتماعات عن المصادقة على النظام الأساسي للاتحاد ولوائحه الداخلية، وعلى دعم الاتحاد الرياضي القطري للشرطة بتوفير أجهزة حاسوب لمقر الأمانة العامة، ونتائج أخرى هامة.

رسالة معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بمناسبة الأسبوع العربي للتوعية بمخاطر التطرف والإرهاب

تونس 4-10/1/2026م



إن جريمة الإرهاب من أشنع الجرائم وأخطرها؛ لكونها تتعدى بشكل صارخ على أمن الفرد والمجتمع؛ حيث ينتج عنه إزهاق الأرواح، وترويع الآمنين، والعنف والدمار، وسلب الحقوق والحريات، ونشر خطاب الكراهية والتمييز، والإضرار بالملكات والبنية التحتية، وتقويض الاقتصاد والنمو، وآثار سلبية نفسية واجتماعية طويلة المدى؛ فلا تجتمع التنمية مع الإرهاب، ولا يبنى التطور على التطرف. ومما لا شك فيه أن التطرف والإرهاب قد تجاوزا الحدود والثقافات والأديان، وكسرا

تحتفي الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب كل عام بالأسبوع العربي للتوعية بمخاطر التطرف والإرهاب الذي يوافق الأسبوع الأول من شهر يناير (كانون الثاني)، ويمثل هذا الأسبوع مناسبة للتنبيه إلى مخاطر التطرف والإرهاب اللذان أصبحا يشكلان أحد أبرز التحديات التي تواجه استقرار الدول والشعوب، ويهددان السلم والأمن الدوليين، وفرصة هامة للتأكيد على أهمية الاستمرار في تكثيف البرامج التوعوية وتنويعها.

في العام 2022م، والتي تُعد الإستراتيجية الإقليمية الأولى التي تتواءم مع إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وركائزها الأربع، كما أقر المجلس في العام 2023م الخطة التنفيذية لهذه الإستراتيجية والتي تتضمن برامج تنفيذية تُسهم في معالجة كافة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وتعزيز الجهود الأمنية لمنعته ومكافحته، بالإضافة إلى برامج نوعية تهدف إلى بناء وتطوير القدرات المتكاملة للدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب، آخذةً بعين الاعتبار أهمية احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وسينظر المجلس في دورته القادمة في صيغة جديدة لهذه الاستراتيجية تتضمن تحديثاً لها بما يتلاءم مع المستجدات على الساحة الأمنية في دولنا العربية.

إن برامج التوعية بمخاطر التطرف والإرهاب بحاجة إلى الاستدامة، وعدم الاقتصار على أيام معدودة، إضافة إلى تسخير كافة الجهود الممكنة، ومشاركة جميع الفاعلين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية: الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، دور الثقافة، المؤسسات الدينية والمجتمع المدني وغيرها؛ من أجل نشر القيم التربوية والأخلاقية السليمة، والحث على ممارسة نهج التعايش والتسامح النابع من جوهر التعاليم الدينية السمحة، فضلاً عن أن تبني معالجات شاملة ونهج عملي طويل المدى، ومواصلة جهود التعاون بين كافة المؤسسات والتنسيق الدائم بينها، كفيل بعد توفيق الله بمواجهة كل أنماط وأشكال التطرف والإرهاب، فحماية الأرواح والممتلكات في الحاضر والمستقبل مسؤولية الجميع.

جميع المعايير والأعراف الإنسانية والاجتماعية؛ وهو ما يتطلب مواجهة شاملة متكاملة المسارات وتضافر جهود كافة الأطراف ذات العلاقة في جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وانتهاج أساليب نوعية متفردة لمنعهما ومكافحتهما ضمن إطار إستراتيجي يضمن حماية حقوق الإنسان الفردية والجماعية.

لقد أولى مجلس وزراء الداخلية العرب موضوع مكافحة التطرف والإرهاب جل عنايته واهتمامه، وجعله ضمن قائمة أولوياته من خلال تفعيل جهود التنسيق بين الدول العربية الأعضاء بما يضمن تنمية وتعزيز سبل التعاون العربي المشترك في شتى المجالات التي تتعلق بمكافحة التطرف والإرهاب من خلال حزمة من مسارات العمل المتنوعة؛ التي أسهمت في تبني إستراتيجيات وخطط تنفيذية وفرق عمل متخصصة وقواعد بيانات محدثة، إضافة إلى إدراج موضوعي التطرف والإرهاب ضمن قائمة الاهتمامات ذات الأولوية في المؤتمرات والفعاليات والأنشطة التي تعقد في نطاق الأمانة العامة للمجلس، حيث تم تخصيص مؤتمر سنوي لمناقشة جميع الموضوعات ذات الصلة؛ ما أسهم في التعرف على أفضل ممارسات وتجارب الدول العربية في مكافحة التطرف والإرهاب، واستعراض أبرز المستجدات في هذا الصدد.

ولأن جريمتي التطرف والإرهاب تتعديان الحدود وتنتهكان الحقوق والقيم والأخلاق، فإن مواجهتهما والتصدي لهما تتطلب تعزيز منظومة التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي هذا الصدد اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب في صيغتها المطورة

جرائم التزييف العميق:

أنواعها وأساليب ارتكابها وسبل مواجهتها

تطورت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات تقنية متعددة، خاصة في مجال ما يسمى بالذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI)، والذي يحمل في طياته فرصاً إيجابية متعددة إلا أنه تصاحبه تحديات أمنية خطيرة ومعقدة، وفي مقدمة هذه المخاطر الأمنية يبرز تهديداً أمنياً جديداً يدعى «تقنية التزييف العميق Deepfakes»، حيث تقوم هذه التقنية على إنشاء وسائط رقمية مستحدثة هي أقرب لمحاكاة الحقائق الواقعية، معتمدةً بشكلٍ أساسي على الذكاء الاصطناعي والخوارزميات الحاسوبية المتطورة، من خلال إعادة تشكيل المحتوى الرقمي الصوتي والمرئي، بحيث يمكن إنتاج وتوليف محاكاة خادعة ومقنعة من الصور والأصوات ومقاطع الفيديو غير الحقيقية، ما يقوّض الثقة في حقيقة محتوى هذه الوسائط الرقمية، ويجعل من البيئة الرقمية مجالاً خصباً للعديد من الجرائم التقنية.

وقد أدى انتشار تقنية التزييف العميق إلى تزايد القلق بشأن إساءة استخداماتها المحتملة في مجالات غير قانونية، مثل: (حملات التضليل الإعلامي ونشر المعلومات الكاذبة، وسرقة الهوية الشخصية، والاحتيال المالي، والخداع السياسي والفكري).

كما أن آثار التزييف العميق الأمنية ذات بعدٍ خطيرٍ جداً على منظومة الأمن السيبراني الوطني، إذ يُمكن استخدامها في تعطيل الأنظمة التشغيلية من خلال الاتصالات المضللة، لتجاوز إجراءات الأمن التقليدية، وبالتالي فإن مواجهة التزييف العميق تتطلب سياسات أمنية مُحكمة ومعرفة تقنية متطورة وجهات رقابية متخصصة للحد من مخاطرها وحصر آثارها.

التداعيات الأمنية والتدابير اللازمة

لمواجهة هذا التهديد الناشئ

منذ بداية ظهور تقنية التزييف العميق حصد اهتماماً كبيراً من قبل شرائح المجتمع لكونه يمتاز بصناعة وتوليف الصور والمقاطع المرئية التي انتشرت على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، وقد تطورت جودة تقنية التزييف العميق بشكل ملحوظ واستخدمت إمكاناتها في مجالات متعددة ولأغراض إيجابية، مثل إنتاج الأفلام وتحسين الصور وابتكار التطبيقات الذكية، إلا أنها مهدت الطريق أيضاً لمزيد من الاستخدامات غير المشروعة وساهمت أيضاً في انتشارها عالمياً؛ مما أدى إلى زيادة إساءة استخدامها في ممارسات خادعة مختلفة، مثل: إثارة الرأي العام، التحريض على العنف، نشر الأكاذيب وخداع مستخدمي التطبيقات.

كما تم استخدام تقنية التزييف العميق في تهديد الأمن السيبراني، باعتباره أداة لتعزيز هجمات الهندسة الاجتماعية مثل: التصيد الاحتيالي، وإنشاء مقاطع مرئية أو صوتية تُحاكي أصوات القادة السياسيين، أو المدراء التنفيذيين للشركات أو الشخصيات المرموقة باستخدام تسجيلات صوتية

مزيفة؛ بأسلوب مخادع يُوهم المجتمع بأمر ما، ويوحي إلى موظفي القطاع الخاص والعام بتسليم بيانات حساسة أو إجراء حوالات مالية غير مصرح بها؛ مما يؤكد أن تقنية التزييف العميق تُمكن أي شخص من انتحال شخصيات الآخرين واستنساخ أصواتهم وتزييف هوياتهم لخداع أنظمة التحقق من هوية مستخدمي التطبيقات، ما يفضي إلى انتهاك الخصوصية والإضرار بالسمعة، وانخفاض الثقة في المحتوى الرقمي على الإنترنت.

أنواع وأساليب جرائم التزييف العميق

في الآونة الأخيرة يُعد التزييف العميق أكثر التهديدات الأمنية الرقمية شيوعاً في العالم، وقد أثار استغلال مجرمي الإنترنت لهذه التقنية المخاوف حول تداعيات أمنية خطيرة لما تمثله من انتهاك صارخ لمنظومة الأمن السيبراني والحماية الرقمية، ومع استمرار تطور تقنيات التزييف العميق فقد بات من الضروري اتخاذ تدابير احترازية أمنية شاملة لتعزيز سبل المواجهة، وبالرغم من الجهود الوطنية والدولية التي لم ترتقي إلى المستوى المأمول بعد؛ إلا أن المساعي لا تزال قائمة ومستمرة في تطوير أساليب كشف فعالة، باعتبار أن تطبيقات الكشف عن التزييف العميق والتخفيف من آثاره متطلباً أمنياً وطنياً دولياً لا حياد عنه لضمان سلامة وسرية البيانات والمعلومات.

الأساليب المرتكبة باستخدام جرائم التزييف العميق

تجاوز الإجراءات الأمنية الاحترازية: يمكن لمحتوى التزييف العميق تجاوز ضوابط الأمن التقليدية مثل: أنظمة فحص الدخول على شبكات البيانات، كما يمكن للتزييف العميق الصوتي المُؤلد بالذكاء الاصطناعي خداع أنظمة التعرف على الصوت، واستخدام الصور المُعدّلة والولوج بها عبر برامج التعرف على الوجه.

تعقيد هجمات الهندسة الاجتماعية: يُتيح استخدام تقنيات التزييف العميق إنشاء رسائل بريد إلكتروني تصيدية، أو رسائل صوتية مبتكرة، أو مكالمات فيديو مزيفة، تُمكن مجرمي الإنترنت من انتحال شخصية كبار المديرين التنفيذيين أو الزملاء الموثوق بهم لخداع الموظفين ودفعهم إلى الكشف عن معلومات حساسة أو الموافقة على معاملات مالية كبيرة؛ مما يُصعّب على الأفراد بالحواس البشرية الكشف عن عمليات الاحتيال والتلاعب.

التضليل الإعلامي: يُستخدم التزييف العميق في إنشاء مقاطع (مرئية أو صوتية (أو كلاهما معاً)) ملفقة على الشخصيات السياسية أو الاعتبارية أو الأحداث الكبرى أو النمط المعيشي العام وخلاف ذلك، لخدمة مصالح شخصية تهدف إلى: (التأثير سلباً على الرأي العام، أو التحريض على الاضطرابات الاجتماعية، أو زعزعة استقرار الثقة في المؤسسات والأشخاص)، ومن الأمثلة على ذلك إنشاء خطب وهمية لأشخاص معروفين أو افتعال الحوادث الكاذبة.

الاحتيال المالي: تُعد عمليات الاحتيال المالي أكثر الجرائم التقنية بالتزييف العميق انتشاراً، عبر استخدام أصوات أو مقاطع مرئية تم إنشاؤها بتقنيات التزييف العميق لتصريح المعاملات المالية وتسهيل عمليات الاحتيال وخداع الأفراد.

سرقة الهوية والتصاريح الأمنية: يُمكن تزيف المعلومات البيومترية وتزوير البصمات لتجاوز أنظمة التحقق الرقمية، والدخول عبر الحواجز الأمنية أو تصاريح بوابات الدخول، خاصةً عند استهداف تطبيقات المنشآت المصرفية ومجالات الرعاية الصحية والخدمات.

إنشاء المواد الإباحية: يقوم الذكاء الاصطناعي التوليدي عبر التزييف العميق على إنشاء محتوى إباحي مزيف من مقاطع مرئية أو أصوات مزيفة مستخدماً وجوه الضحايا أو أصواتهم دون علمهم أو معرفتهم بذلك، بعد أن يتم تحديد الشخصية المستهدفة التي غالباً ما تكون من الشخصيات الاعتبارية أو القيادية أو المشاهير، بهدف التشهير وتشويه السمعة والابتزاز أو المطالبة بفدية مالية.

العبث بالأدلة الجنائية: بالتزييف العميق يمكن تبديل أو استبدال أو تغيير أو تصنيع الأدلة الجنائية في القضايا الجنائية، بهدف تضليل التحقيقات وتعديل مسار المحاكمة.

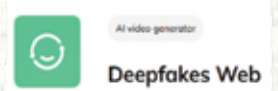
دعم الإرهاب والجريمة المنظمة: يمكن انتحال هوية الشخصيات المتهمة بالإرهاب ونشر مقاطع للتحريض على العنف أو تجنيد الأعضاء، أو الدعاية للعمليات الارهابية عبر نشر لقطات هجوم مزيفة أو بيانات غير واقعية، ونشر الروايات الكاذبة والمزيفة للتأثير على الرأي العام.

نماذج من أدوات إنشاء التزييف العميق وتهديداتها الأمنية

تعد منصة (فايربو) سهلة الاستخدام لإنشاء مقاطع فيديو ذات واقعية خادعة، كما أنها توفر استنساخ احترافي للصوت وصورة الوجه بالإضافة إلى احتوائها على العديد من المميزات التي تسهل عمليات الاحتيال غير الملحوظة بالعين المجردة.



تستخدم هذه التقنية خدمات الشبكة السحابية التي لا تتطلب أي أجهزة محلية، وتتميز بإعادة استخدام النماذج والعلامات المائية الرقمية من محتويات أخرى منشأة مسبقاً، مما يتيح لها تطوير نماذج جديدة وغير حقيقية تُستخدم في حملات التضليل الإعلامي.



تعد منصة (Deep swap) إحدى الأدوات عالية الدقة وتدعم إنشاء مقاطع جديدة من الفيديو عالي الجودة عبر عملية استبدال صور الأشخاص في المقطع الأصلي، مما ينتج عنه محتوى مزيف وغير قابل للاكتشاف، ويستخدم غالباً في إعلانات الشركات المزيفة ونشر الأخبار المضللة.



يُستخدم تطبيق (face magic) على أجهزة الهواتف المحمولة لاستبدال صور الأشخاص فوراً وإنتاج الصور أو مقاطع الفيديو المزيفة، مع إمكانية نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي مباشرةً، ويشكل هذا التطبيق تهديداً أمنياً عبر نشر المواد الإباحية والتحرش بالأشخاص.



سبل المواجهة والكشف عن التزييف العميق: يتطلب التصدي للتحديات التي تُشكلها تقنية التزييف العميق نهجاً متعدد الجوانب، وتُعد أساليب الكشف الدقيق أساسية لتحديد طبيعة المحتوى المزيف وتمييزه عن الوسائط الأصلية، باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحليل الشذوذ في البيانات المرئية والسمعية، واستخدام أدوات التحليل الجنائي للكشف عن التناقضات.

ومع تطور تقنيات التزييف العميق وتداعياتها الأمنية، واکب ذلك مباشرةً ابتكار أنظمة تختص بالكشف والتحقق من صحة المحتوى الرقمي، باستخدام خوارزميات مدعومة بالذكاء الاصطناعي تقوم على عمليات تحليل البيانات واستنتاج التناقضات في المحتوى المزيف مثل: رصد حركة رموش العينين غير الطبيعية أو ملامح الوجه غير المتناسقة، أو عدم تطابق الصوت من حركة أعضاء الجسم (كحركة الشفاه التي لا تتزامن مع الكلام)، أو عدم تناسق الإضاءة في محيط التصوير، أو تغير ملامح الوجه أو تشوهات مقاطع الفيديو.

إجراءات الحماية من التداعيات الأمنية للتزييف العميق: مع استمرار تطور الذكاء الاصطناعي، يتزايد خطر التزييف العميق ليصبح المؤثر الأكبر المسؤول عن تغيير وقلب الوقائع، لا سيما أن التحدي القادم لهذا الوافد الجديد لا يكمن فقط في تطوير أدوات لاكتشاف المحتوى المزيف، بل يجب التعامل بذكاء مع هذه التقنيات، حتى لا يصبح فيه الواقع والخيال متداخلين إلى حدٍّ لا يمكن تمييزه. وللحماية من تهديدات التزييف العميق لا بد من خلق منظومة عمل تكاملية تشارك فيها جميع الجهات ذات العلاقة للوصول إلى نتائج إيجابية تسهم في الحد والتخفيف من أثار هذه الظاهرة، ويمكن العمل على اتخاذ تدابير عدة من شأنها تقليص الآثار المترتبة على جرائم التزييف العميق تتمثل في الآتي:

رفع مستوى الوعي المجتمعي: رفع مستوى الوعي في المجتمع ذو أهمية كبرى ويعد من أهم الخطوات الاحترازية الأولية للوقاية من التزييف العميق، فالعمل على تثقيف المجتمع وتوعية مستخدمي الإنترنت وعامة الناس يُعد جزءاً لا يتجزأ من الحلول العملية الفعالة التي يجب توافرها في خطط التعامل والإجراءات التشريعية والتنظيمية للتعامل مع هذا التهديد لتحسين المجتمع وتمكينهم من التعرف على الوسائط المشبهة بها والتعامل معها بشكل يقظ وحذر.

المراقبة والمتابعة والتقييم: مواجهة التزييف العميق تتطلب مراقبة مستمرة بشكل منتظم لمتابعة تطور التقنيات الذكية وأنشطة الشركات التقنية الكبرى المتخصصة في هذا المجال عن كثب، لا سيما فيما يتعلق بإساءة استخدام التقنية وتأثيرها على القيم الاجتماعية والدينية والثقافية، لضمان التكيف والصمود وتعزيز فعاليتها وكفاءتها، والتأكد من وجود تدابير حماية إضافية لمنع الانتشار والسيطرة عليه، ومن ثم عمل التقييم اللازم للتدابير الأمنية واقتراح الحلول والتوصيات المناسبة.

محاكاة الوسائط المزيفة: يساعد التدريب على تنفيذ أعمال تحاكي النماذج المزيفة (النماذج التي يستخدمها مجرمي الإنترنت) في اكتشاف مكامن الخطر وتحديد الثغرات الأمنية ونقاط الضعف وتحسين استراتيجيات الاستجابة للحد من التعرض لتزييف البيانات الشخصية وارتكاب الجرائم الرقمية.

الحد من مشاركة البيانات الشخصية: الإكثار من مشاركة الصور والمقاطع المرئية وتداولها على مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع المفتوحة في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) يُعرض البيانات الشخصية للتزييف واستغلالها في الجرائم الرقمية والجنائية.

تنفيذ بروتوكولات التحقق المتقدمة: يتم تنفيذ هذه البروتوكولات للتأكد من الهوية الشخصية لمستخدمي الأنظمة، على غرار تطبيق المعيار الثنائي والمتعدد المستويات مثل: المكالمات الهاتفية المباشرة، المصادقة البيومترية، استخدام الكشف عن الصور الشخصية في الوقت الفعلي خاصة للأنشطة عالية الخطورة المعاملات المصرفية.

نشر أدوات الكشف الذكية Deepfake Detection : تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل التناقضات في حركات الوجه والإضاءة ومزامنة الصوت وفحص البيانات الوصفية، والتحقق من تواريخ إنشاء المحتوى المعالج.

تطبيق وتفعيل الإجراءات القانونية المتعلقة بالمحتوى المزيف: من الضرورة بمكان سن وتشريع إجراءات قانونية صارمة ضد ممارسي التزييف العميق لأغراض مشبوهة، وتوفير أنظمة للإبلاغ عنها بالسرعة المناسبة، وفتح قنوات التواصل مع جهات إنفاذ القانون لتقديم الاستشارة القانونية، وتنمية وحدة التحقيق الجنائي الرقمي للكشف عن الوسائط المزيفة لضمان الفاعلية في مواجهة كل تحولات الجرائم الجنائية الرقمية المريبة.

أدوات الكشف والوقاية من التزييف العميق المدعومة بالذكاء الاصطناعي

طُرق اكتشاف التزييف العميق وفك شفرتها يُعد مجالاً حيوياً مبتكراً ومتطوراً، وقد ساهمت مجموعة من الحلول التقنية المتخصصة في الحد من انتشار المحتوى الرقمي المزيف، من خلال تصميم برامج تستخدم مزيجاً من خوارزميات التعلم العميق، وأدوات التحليل الرقمي للصور والفيديو، وتقنية سلاسل الكتل blockchain للموثوقية في العلامات المائية والأصول الرقمية، وهذه التقنيات لها دور كبير في تحديد الفوارق والاختلافات التي لا يمكن اكتشافها بالعين المجردة، وفيما يلي بعضاً من التقنيات المساعدة في اكتشاف المحتوى المزيف:



الماسح الضوئي Deep ware Scanner: توفر هذه المنصة اكتشاف التزييف عبر المسح الضوئي والكشف عن التلاعب الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي للوجوه البشرية داخل مقاطع الفيديو التي تم تحميلها على منصات التواصل الاجتماعي مثل: (Twitter - Facebook - YouTube)، بما لا يزيد عن مدة (10) دقائق للمقطع الواحد.

Duck Duck Goos : هو تطبيق متطور ومتعدد المهام لاكتشاف التزييف العميق عبر خاصية التحليل الرقمي، وتم تصميمه لحماية المنظمات من التهديدات المحتملة التي تنطوي على تزييف الوسائط الرقمية، بما في ذلك الصور والفيديوهات والأصوات والنصوص الكتابية.

Google Synthid : يسمح هذا التطبيق بتضمين العلامات المائية الرقمية في الصور ومقاطع الفيديو التي تم إنشاؤها بالذكاء الاصطناعي، مما يتيح عملية التعرف على الاختلافات التي لا تلاحظ بالحواس البشرية بكل سهولة، وهذه التقنية تساعد على تأكيد مصدر المحتوى وتعزيز الثقة في المواد التي تم إنشاؤها بالذكاء الاصطناعي.

Sensity : يُعد هذا التطبيق نموذجياً في الكشف الدقيق عن التناقضات؛ فقد تم تصميمه خصيصاً لاستكشاف المحتوى المزيف مثل: استبدال الوجوه والأصوات والصور التي يتم إنشاؤها بالذكاء الاصطناعي، مما يعزز من الموثوقية في الأمن الرقمي ويقلل من أعباء العمل عبر مقارنة ومطابقة الوجوه الدقيقة والتحقق من وثيقة الهوية، والكشف عن المستندات الاحتيالية.

كذلك يوجد أيضاً العديد من التطبيقات الجديدة التي تتوفر على الساحة التقنية تقوم على تحليل الفيديوهات والصور والأصوات والتحقق من أصالة المحتوى الرقمي عبر مقارنته بمحتوى سلسلة الكتل ذات السجلات الأصلية ثابتة المحتوى والمقاومة للتزييف العميق.

كما أنه من المتوقع أن يشهد التنافس بين الشركات التقنية، التسارع في إنتاج تقنيات متطورة جداً للكشف عن التزييف العميق، والتوسع في استخدام نماذج الكشف التي تحافظ على الخصوصية للحد من هذا التهديد الأمني المقلق، وذلك استجابة لما تشير اليه الإحصائيات المتوقعة في عام 2025م حول الزيادة بما نسبته 70٪ من هجمات استنساخ الصوت التي تستهدف مراكز الاتصال، وكذلك ظهور خوارزميات معقدة مقاومة لتقنيات كشف التزييف العميق.

إن الهدف الأساسي من تناول موضوع التزييف العميق ومخاطره الأمنية هو صياغة رؤية أمنية عربية موحدة في مجال التعامل مع مستجدات تقنيات الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات استخدامه وتأثيرها على المنطقة العربية في ظل هذه التحديات التقنية.

وفي ظل التحول المستمر لجرائم تقنية المعلومات وسهولة توليد الوسائط والمحتوى الرقمي المزيف باستخدام الذكاء الاصطناعي، فإن العمل الاستباقي في تعزيز الوعي واتخاذ التدابير اللازمة في حماية المجتمع وأفراده ومؤسساته عبر منظومة عمل مشتركة متفاعلة ومتناسقة مع بعضها البعض هو الحل الأمثل للتعامل مع هذه الظاهرة، دون إغفال جانب أهمية البقاء على اطلاع دائم للتحولات المستجدة في مجال الجرائم الرقمية والمتابعة والتقييم والمراجعة بانتظام للتدابير الأمنية لضمان فعاليتها في مواجهة كل تحولات الجرائم الجنائية الرقمية المشبوهة.

إعداد: المكتب العربي لمكافحة التطرف والإرهاب وجرائم تقنية المعلومات

من جهود مجلس وزراء الداخلية العرب في مجال تكريس حقوق الإنسان

نشأ مجلس وزراء الداخلية العرب أساساً لتحقيق هدف في غاية الأهمية يتمثل في تنمية وتوثيق التعاون وتنسيق الجهود بين الدول العربية في مجال الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة، ومنذ وجوده ككيان فاعل ومتميز في مسيرة العمل الأمني العربي المشترك، عمل المجلس على تطوير مفهوم الأمن وترسيخ معنى جديد له يتحرر من النظرة الضيقة المحدودة إلى النظرة الشمولية الواسعة، بحيث بات الأمن متداخلاً مع كل جوانب الحياة.

وانطلاقاً من هذا المفهوم كان من الطبيعي أن يهتم المجلس بمختلف الجوانب التي تهم حياة المواطن، من اجتماعية وتربوية وثقافية وإعلامية وغيرها، وذلك إضافة إلى اهتمامه بالجانب الأصلي لمهمته وهو الأمن والاستقرار.

وفي هذا السياق يندرج اهتمام المجلس البالغ بموضوع حقوق الإنسان، فعلاوة على توطيده للأمن باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، تتوقف عليه الحقوق الأخرى مثل الحق في الحياة وفي الغذاء والدواء والسكن والعمل، سعى المجلس منذ نشأته إلى تكريس الالتزام بحقوق الإنسان عند ممارسة العمل الأمني وإنفاذ القانون. وقد تم اتخاذ عدة إجراءات في هذا الصدد تتمثل في ما يلي:

تم عرض موضوع (الشرطة وحقوق الإنسان) على المؤتمر الـ(16) لقادة الشرطة والأمن العرب (1992) الذي اتخذ بشأنه توصية أكدت على حرص أجهزة الأمن العربية على الالتزام بشرعية وصحة إجراءات التحقيق مع المشبوهين والمتهمين للحيلولة دون المساس بحقوق الإنسان وحياته الأساسية التي كفلها له الدين الإسلامي الحنيف وأكدت عليها الدساتير والأعراف والمواثيق الدولية.

كما تم عرض موضوع (الشرطة وحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية) على المؤتمر السابع عشر لقادة الشرطة والأمن العرب (1993) الذي طلب من الأمانة العامة، إصدار مطبوعات توضح مفهوم حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، وكذلك إعداد دراسة حول مفهوم هذه الحقوق، باعتبار أن المنهج الإلهي يحقق التوازن المنشود بين حقوق الإنسان وحياته الأساسية من جهة، وبين حقوق المجتمع ومصالحه الرئيسية من جهة أخرى، وطلب من الدول الأعضاء تضمين أنظمتها وتشريعاتها الداخلية، ما لم تكن تتضمن ذلك، مبدأ مسؤولية الإدارة المختصة عن جبر الضرر الناجم عن أية انتهاكات أو مخالفات لحقوق الإنسان، وفقاً للحديث النبوي الشريف بأنه « لا ضرر ولا ضرار ».

وتم عرض الموضوع ذاته على المؤتمر الثامن عشر لقادة الشرطة والأمن العرب (1994) الذي دعا الجهات المختصة في الدول الأعضاء إلى إدخال مادة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية والدراسات الشرطية، والعمل على تنظيم ندوات علمية ودورات تدريبية للقائمين على التحقيق وجمع الأدلة وتنفيذ الأحكام الجزائية، ممّا يساعد على حفظ وصيانة حقوق الإنسان، كما دعا الجهات المختصة إلى إبراز أهمية ودور الشريعة الإسلامية في الحفاظ على حقوق الإنسان وحياته الأساسية، باعتبار أن الشريعة الإسلامية تضمن المحافظة بصورة كاملة على هذه المثل والقيم، وطلب من الأمانة العامة استخدام الوسائل المتاحة للمساهمة من جانبها في تحقيق هذا الهدف.

ناقش المؤتمر السابع والعشرون لقادة الشرطة والأمن العرب (2003) موضوع (الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة)، وأكد على مراعاة حقوق الإنسان والحريات العامة أثناء ممارسة العمل الأمني وتطبيق القانون بما يساهم في تفعيل الدور الوقائي للمواطن وتدعيم الجبهة الداخلية، ويحول دون استغلال الموضوع من أي جهة كانت.

استعرض المؤتمر التاسع والعشرون (عمّان، نوفمبر 2005م)، تجارب عدد من الدول الأعضاء في مجال الالتزام بحقوق الإنسان، وطلب من الأمانة العامة إدراج بند دائم حول حقوق الإنسان على جدول أعمال المؤتمر السنوي لقادة الشرطة والأمن العرب.

استعرض المؤتمر الثلاثون لقادة الشرطة والأمن العرب (بيروت، نوفمبر 2006م) (تجارب الدول الأعضاء في مجال نشر ودعم حقوق الإنسان). ودعا وزارات الداخلية العربية التي لا توجد لديها إدارات أو أقسام خاصة بحقوق الإنسان إلى إنشاء مثل هذه الإدارات أو الأقسام.

ناقش المؤتمر الحادي والثلاثون لقادة الشرطة والأمن العرب (بيروت/أكتوبر 2007م) موضوع (الالتزام بالقانون الدولي الإنساني في العمل الأمني)، ودعا الدول الأعضاء إلى إدراج مادة القانون الدولي الإنساني في مناهج معاهد وكليات الشرطة بما يكفل نشر مبادئ هذا القانون وموجباته في أجهزة الشرطة والأمن، كما دعا الجهات المعنية في الدول الأعضاء إلى تنظيم دورات تدريبية للعاملين في أجهزة الشرطة والأمن حول مبادئ وأسس القانون الدولي الإنساني وتطبيقاتها في العمل الأمني، كما استعرض المؤتمر تجارب الدول الأعضاء في مجال تكريس مبادئ حقوق الإنسان في العمل السجني، ودعا الدول الأعضاء إلى العمل باستمرار لتطوير أوضاع المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف نزلائها في مختلف الجوانب بما يساعد في تكريس مبادئ حقوق الإنسان وإعادة تأهيل السجناء، كما دعاها إلى إعداد دورات تدريبية للعاملين في المؤسسات السجنية والإصلاحية حول السبل الحديثة المتعلقة بتدعيم حقوق الإنسان في تلك المؤسسات.

ناقش المؤتمر الثاني والثلاثون لقادة الشرطة والأمن العرب (بيروت، أكتوبر 2008م) موضوع (الوظيفة الأمنية دعامة لحقوق الإنسان)، وأكد على مواصلة نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى العاملين في الأجهزة الأمنية، والتكثيف من الدورات التدريبية في هذا المجال.

ناقش المؤتمر الثالث والثلاثون لقادة الشرطة والأمن العرب (تونس، ديسمبر 2009م) موضوع (حقوق الإنسان ومستلزمات العمل الأمني)، ودعا الجهات المعنية في الدول الأعضاء إلى العمل على تحصين رجل الأمن بالمعارف القانونية والمهارات الفنية والإدارية والسلوكية بما يضمن التوفيق بين مستلزمات العمل الأمني الميداني وصيانة حقوق الإنسان، كما دعا الجهات المعنية في الدول الأعضاء إلى إجراء الدراسات اللازمة للوقوف على اتجاهات الرأي العام حيال الأداء الأمني، بما يساعد في تطوير هذا الأداء باستمرار، وتعزيز العلاقة بين المواطن ورجل الأمن.

ناقش المؤتمر الرابع والثلاثون لقادة الشرطة والأمن العرب (تونس، ديسمبر 2010م) موضوع (تنفيذ الأحكام الجزائية والحفاظ على حقوق الإنسان)، ودعا الدول الأعضاء إلى البحث في وضع وثيقة عربية استرشادية تتعلق بمعايير المعاملة في مرحلة تنفيذ الأحكام الجزائية بما يضمن حقوق الإنسان، ويشكل مرجعاً للدول العربية في هذا المجال، كما دعا الجهات المعنية في الدول الأعضاء إلى العمل على تنظيم دورات تدريبية دورية للعاملين في أجهزة إنفاذ القانون لتنمية ثقافتهم ومعارفهم في مجال حقوق الإنسان مع التركيز على أوجه المعاملة المطلوبة في مرحلة تنفيذ الأحكام الجزائية.

ناقش المؤتمر الخامس والثلاثون لقادة الشرطة والأمن العرب (بيروت، ديسمبر 2011م) موضوع (الأمن في الوطن العربي وحقوق الإنسان)، ودعا الدول الأعضاء إلى الاستمرار في تعزيز نشر ثقافة حقوق الإنسان بين العاملين في أجهزة الشرطة والأمن من خلال تكثيف الملتقيات والبرامج المتخصصة، وإلى العمل على جعل حقوق الإنسان مادة إلزامية في مناهج كليات ومعاهد الشرطة والأمن، كما دعا الدول الأعضاء التي لا توجد لديها إدارات لحقوق الإنسان بوزارات الداخلية إلى العمل على إنشاء تلك الإدارات، لما لها من دور في تعزيز احترام حقوق الإنسان.

ناقش المؤتمر السادس والثلاثون لقادة الشرطة والأمن العرب (الجزائر، ديسمبر 2012م) موضوع (التعاون بين أجهزة الأمن ومنظمات المجتمع المدني لضمان حقوق الإنسان)، ودعا الجهات المعنية في الدول الأعضاء إلى العمل على تعزيز علاقات التعاون بين أجهزة الأمن ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان، بما يساهم في تنمية ثقافة احترام حقوق الإنسان لدى منسوبي أجهزة الأمن، ويسمح برصد حالات الانتهاك الحقيقية ومعالجة تداعياتها وتلافي الأسباب التي أدت إليها.

ناقش المؤتمر السابع والثلاثون لقادة الشرطة والأمن العرب (تونس، ديسمبر 2013م) موضوع (حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في المجال الأمني)، ودعا الدول الأعضاء إلى تعميق الوعي لدى أجهزة الشرطة والأمن في مجال التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة بما يكفل حماية حقوقهم أثناء كل مراحل العمل الأمني وإنفاذ القانون، وكذلك الاهتمام بتقديم الرعاية المطلوبة وفقاً لنوع الإعاقة للمحكومين منهم، وإعداد برامج تأهيلية خاصة بهم لتسهيل إعادة دمجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم، كما دعا الدول الأعضاء إلى الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وإعداد برامج توعوية خاصة بهم، لحمايتهم من الوقوع فريسة للعصابات الإجرامية والإرهابية، أو استغلالهم من قبلها لتنفيذ أعمالها الدنيئة، كما أكد على أهمية تفعيل التوصيات الصادرة عن المؤتمرات السابقة لقادة الشرطة والأمن العرب بشأن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان واحترامها لدى منتسبي أجهزة الشرطة والأمن العربية وتفعيل الشراكة بين الشرطة والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني.

ناقش المؤتمر العربي السابع عشر لرؤساء المؤسسات العقابية والإصلاحية (تونس: 20-21/8/2014م) موضوع (المعايير الدولية المعتمدة لحقوق الإنسان ومعاملة السجناء وتأهيل العاملين في المؤسسات العقابية والإصلاحية) وطلب من الأمانة العامة إعداد مدونة سلوك نموذجية للعاملين في المؤسسات العقابية والإصلاحية، في ضوء مرئيات الدول الأعضاء وبمراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، كما ناقش المؤتمر موضوع (التعامل مع نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية من ذوي الاحتياجات الخاصة)، ودعا الدول الأعضاء إلى العمل على تدريب وتأهيل العاملين في المؤسسات العقابية والإصلاحية على التعامل مع النزلاء من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، بما يحفظ حقوقهم، ويراعي خصوصيتهم، وإلى إجراء التهيئات اللازمة في المرافق والمباني.

اعتمد المؤتمر الثامن والثلاثون لقادة الشرطة والأمن العرب (تونس، ديسمبر 2014م) خطة عربية نموذجية لتكريس ثقافة حقوق الإنسان في العمل الأمني، وطلب من الأمانة العامة تعميمها على الدول الأعضاء للاسترشاد بها.

ناقش المؤتمر التاسع والثلاثون لقادة الشرطة والأمن العرب (تونس، ديسمبر 2015م) موضوع (تجارب الدول الأعضاء في مجال ضمان حقوق الطفل في العمل الأمني)، ودعا الدول الأعضاء إلى تضمين حقوق الطفل ومرجعياتها القانونية الوطنية والدولية في مناهج التدريس في كليات ومعاهد الشرطة والأمن، بما يعزز الوعي بتلك الحقوق وأهمية ضمانها. كما دعاها إلى تعزيز التعاون بين أجهزة الأمن ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، لتدعيم حقوق الأطفال في المجال الأمني والإسهام في وقايتهم من المخاطر الإجرامية، ومن التأثيرات السلبية لوسائل الاتصال الحديثة خاصة شبكات التواصل

الاجتماعي، ودعاها إلى إيلاء المزيد من الدعم لهياكل الشرطة المجتمعية وحماية الأسرة في وزارات الداخلية، لتعزيز دورها في حماية الأطفال وضمان حقوقهم.

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب عام 2007م، (مدونة نموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي)، تضمنت الكثير من قواعد السلوك التي تضمن الالتزام بحقوق الإنسان من قبل رجال الشرطة والأمن.

التعاون مع الهيئات العربية والدولية

وتحرص الأمانة العامة للمجلس على التعاون مع الهيئات العربية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، وتشارك منذ العام 2015م في دورات لجنة حقوق الإنسان العربية التي تنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمخصصة لمناقشة التقارير الدورية المقدمة من الدول العربية وفقاً لأحكام المادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وكان آخرها الدورة الـ(27) والتي خصصت لمناقشة التقرير الدوري الثاني المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي انعقدت بالقاهرة خلال عام 2025م، بالإضافة إلى مشاركتها في اللقاءات التالية:

- ورشة العمل الثالثة لمناقشة مسودة الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان.
- اجتماع لجنة تسيير ومتابعة البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والارهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الانسان (2016-2021).
- المؤتمر الدولي «دور المفوضية السامية لحقوق الانسان في التعامل مع تحديات حقوق الانسان في المنطقة العربية».
- الدورة التدريبية الـ(87) في القانون الدولي الإنساني.
- ندوة حول حقوق الإنسان والتعايش السلمي.
- المؤتمر الدولي حول مقاربات حقوق الإنسان في مواجهة حالات الصراع في المنطقة العربية.
- الاجتماع الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس للجنة تسيير ومتابعة البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والارهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الانسان (2016-2021).
- ندوة اليوم العربي لحقوق الانسان: الحق في الصحة: أفضل الممارسات -أبرز التحديات- الآفاق المستقبلية
- لقاء مفتوح وتدشين منتدى لجنة حقوق الانسان العربية

- الدورة العادية (52) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان
- ورشة العمل حول الركيزة الرابعة من استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب «التدابير الرامية لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون».

مؤتمر سنوي للمسؤولين عن حقوق الإنسان

وانطلاقاً من حرصه على تفعيل كافة الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتدعيم احترام حقوق الإنسان في ضوء توجهات المجلس وتأمين مشاركتها الفاعلة في المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية، أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الثاني والثلاثين في الجزائر يوم 2015/3/11م، عقد مؤتمر سنوي للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، حيث تم منذ العام 2015 ولغاية 2025م، عقد (11) مؤتمراً شكلت مناسبة لتطوير التعاون والتنسيق بين أجهزة الأمن العربية في هذا المجال وتكريس ثقافة حقوق الإنسان في العمل الأمني، وقد تم اتخاذ عدة إجراءات في هذا الصدد حيث:

ناقش المؤتمر الأول للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية (2015) موضوع (نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأوساط الأمنية العربية) ودعا الدول الأعضاء إلى تضمين مادة حقوق الإنسان في البرامج التعليمية والتدريبية لكليات ومعاهد الشرطة والأمن، بما يمكن من إكساب خريجها الوعي اللازم بأهمية حقوق الإنسان وضرورة الحفاظ عليها عند ممارسة العمل الأمني وإنفاذ القانون، ودعوة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إلى إعداد برامج نموذجية في هذا الشأن، وموافاة الدول الأعضاء بها للاستفادة منها، كما دعاها إلى تنمية الوازع الديني والأخلاقي لدى رجال الشرطة والأمن وربط حقوق الإنسان بأسسها الدينية التي تضمنتها الشرائع السماوية والتأكيد على اتساق وتناغم القانون الدولي لحقوق الإنسان، وما تضمنته التشريعات الوطنية ذات العلاقة، مع تلك الشرائع، ودعا أجهزة الأمن في الدول العربية إلى إقامة شراكة فعالة مع اللجان الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال، والاستفادة من خبراتها في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأوساط الأمنية العربية، كما دعا الدول الأعضاء إلى الاهتمام بتعزيز حقوق العاملين في أجهزة الشرطة والأمن بما يدعم احترامهم لحقوق الإنسان وكرامته.

وناقش المؤتمر كذلك موضوع (الموازنة بين تحقيق الأمن واحترام حقوق الإنسان)، وأكد على العلاقة التكاملية بين تحقيق الأمن واحترام حقوق الإنسان باعتبار أن استتباب الأمن يوفر البيئة الملائمة لضمان حقوق الإنسان، وأن احترام حقوق الإنسان يضمن سلامة وصحة الإجراءات الأمنية ويعزز العلاقة بين الشرطة والمجتمع، كما أكد على أهمية تأهيل أجهزة الشرطة والأمن العربية وبناء قدراتها في مجال ضبط الجريمة وكشفها بالوسائل

والأساليب الحديثة المشروعة، بعيداً عن أي قسر أو إكراه أو انتقاص لحقوق الإنسان، والاستفادة في هذا الشأن من التجارب العربية والدولية الناجحة، وطلب من الأمانة العامة تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان العربية وجامعة الدول العربية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، من أجل مراجعة وتقييم جهود الدول العربية لأعمال حقوق الإنسان في المجال الأمني، واستعرض المؤتمر كذلك، تجارب وزارات الداخلية العربية في مجال حقوق الإنسان، وطلب من الأمانة العامة إدراج بند دائم على مؤتمرات المسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، حول تجارب وزارات الداخلية العربية في مجال حقوق الإنسان، بحيث يتم في كل مؤتمر عرض ثلاث تجارب حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء.

ناقش المؤتمر الثاني (2016) موضوع (حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب)، وأكد على حق الدول في اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب مع ضرورة أن تحترم في جميع التدابير المتخذة مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، وأن تضمن الوفاء بالالتزامات المنوطة بها بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها، ودعا الدول الأعضاء الى العمل على تعزيز وحماية حقوق ضحايا الإرهاب، وجبر الضرر، وفقاً لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة 158/60 الصادر في 2005/2/16م، كما ناقش المؤتمر (التصور المفصل عن المبادرات الممكنة اتخاذها لنشر ثقافة حقوق الإنسان لدى أجهزة الأمن العربية)، ودعا الجهات المعنية بحقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية الى تبادل الخبرات في ما بينها في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان، وإلى تفعيل الشراكة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في مجال التوعية بحقوق الإنسان، والاستفادة من خبرات هذه المؤسسات في هذا المجال، وإشراك منتسبي أجهزة الشرطة فيما تقوم به من برامج وورش تدريبية، وبخاصة ما يتعلق منها بعمل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، كما دعاها الى التعاون مع بيوت الخبرة في مجالات التدريب، والاستفادة منها لتطوير التدريب على حقوق الإنسان في العمل الأمني بأحدث التقنيات والأساليب التدريبية، وإلى الاستفادة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان من إمكانيات المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وأكد المؤتمر على ما تضمنته توصيات المؤتمر الأول من ضرورة تضمين مادة حقوق الإنسان في البرامج التعليمية والتدريبية لمعاهد وكليات الشرطة والأمن.

تم في المؤتمر الثالث (2017) استعراض (تجارب الدول الأعضاء في مجال الرصد والرقابة على أوضاع حقوق الإنسان للمسجونين والمحتجزين)، وطلب من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تنظيم برنامج تدريبي على احترام حقوق الإنسان للعاملين في المؤسسات العقابية والإصلاحية.

استعرض المؤتمر الرابع (2018) (التصور النموذجي لإدارة متخصصة بحقوق الإنسان من حيث الهيكل التنظيمي والمهام)، وطلب من الأمانة العامة تعميمه على الدول الأعضاء للاسترشاد بما تراه مناسباً منه.

ناقش المؤتمر الخامس (2019) عدداً من البحوث من بينها الدراستان المعنوتان (حقوق الإنسان في سياق مكافحة الجرائم الالكترونية) و (دور الشرطة في حماية حقوق الإنسان السياسية والمدنية)، وطلب من الأمانة العامة تعميمهما على الدول الأعضاء للاستفادة منهما.

ناقش المؤتمر السادس (2020) موضوع (حماية الضحايا والشهود في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان)، وطلب من الأمانة العامة إعداد دليل استرشادي بالإجراءات النموذجية لحماية الضحايا والشهود في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان

استعرض المؤتمر الثامن (لائحة توجيهية موحدة حول تعامل أجهزة الأمن مع الأزمات الصحية وكيفية تعزيز احترام حقوق الإنسان أثناءها)، وطلب من الأمانة العامة تعميمها على الدول الأعضاء للاسترشاد بها.

أقر المجلس في دورته الثانية والثلاثين بتاريخ 2015/3/11م، عقد مؤتمر مشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية في تونس خلال الفترة 2015/11/4-3م، وتم عقد هذا المؤتمر الذي ناقش: دور هياكل حقوق الإنسان في وزارات الداخلية في مجال حماية وتطوير حقوق الإنسان، تنفيذ التزامات حقوق الإنسان من خلال الأدلة الاسترشادية للأجهزة الأمنية (إجراءات التشغيل والاليات الداخلية)، الشراكات الدولية والاقليمية مع الأجهزة الأمنية في مجال حقوق الإنسان، سبل تفعيل توصيات المؤتمر الدولي الأول حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية نوفمبر 2014م، وإثر إطلاعه على نتائج هذا المؤتمر قرر مجلس وزراء الداخلية العرب عقد هذا المؤتمر مرة كل سنتين بالتنسيق بين الأمانة العامة والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وفي دور انعقاده السابع والثلاثين بتاريخ 2020/3/1م، قرر مجلس وزراء الداخلية العرب عقد المؤتمر المشترك بين ممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية كلما دعت الحاجة لذلك.

وشهد عام 2016م، تنظيم ورشة عمل مشتركة لمراجعة وتقييم جهود الدول العربية لإعمال حقوق الإنسان في المجال الأمني بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان العربية وجامعة الدول العربية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الذي تم فيها استعراض جهود كل من مؤسسات العمل العربي المشترك ووزارات الداخلية العربية لإعمال حقوق الإنسان في المجال الأمني.

وشهدت سنة 2017م، تنظيم ورشة عمل مشتركة حول «الإرهاب وحماية حقوق الإنسان»، انعقدت بالقاهرة يوم 2017/02/23م.

وفي الدورة التاسعة والثلاثون للمجلس المنعقدة بتونس، يوم 2022/3/2م، تفضل معالي الفريق أول ركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة وزير الداخلية في مملكة البحرين بتدشين الموقع الالكتروني للأجهزة المعنية بحقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية الذي صممه وزارة الداخلية في مملكة البحرين، والذي مثل بدون شك إضافة كبيرة في مجال التواصل والتفاعل مع الرأي العام العربي، كما ساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان ووضح إنجازات أجهزة الشرطة العربية في هذا المجال.

وقد شهدت سنة 2022م تنظيم عدة فعاليات في نطاق الأمانة العامة في مجال حقوق الإنسان، انعقدت على التوالي بالقاهرة خلال الفترة 2022/9/8-5م، وتمثلت هذه الفعاليات في كل من: اجتماع اللجنة المعنية بإعادة صياغة التصور النموذجي للتقرير الذي تقدمه وزارات الداخلية في الدول الأعضاء لتجاربها في مجال حقوق الإنسان، اجتماع اللجنة المعنية بوضع تصور لتفعيل عمل المجلس في مجال حقوق الإنسان، ورشة العمل المشتركة حول احترام حقوق الإنسان في المنافذ الحدودية، المؤتمر الثامن للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، الذي ناقش عدة مواضيع هامة من أبرزها: تجارب وزارات الداخلية العربية في مجال حقوق الإنسان، نتائج اجتماع اللجنة المعنية بإعادة صياغة التصور النموذجي للتقرير الذي تقدمه وزارات الداخلية في الدول الأعضاء لتجاربها في مجال حقوق الإنسان، مشروع الاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني في صيغته المعدلة، لائحة توجيهية موحدة حول تعامل أجهزة الأمن مع الأزمات الصحية وكيفية تعزيز احترام حقوق الإنسان أثناءه، إسهام وزارة الداخلية في حماية الأسرة.

وإيماناً من مجلس وزراء الداخلية العرب بأهمية إيلاء مجال حقوق الإنسان في الجانب الأمني حيزاً أوفر من الاهتمام والمتابعة، فقد قرر أن ينشئ وحدة تُعنى بحقوق الإنسان في المكتب العربي للتوعية الأمنية والإعلام بالقاهرة التابع لأمانته العامة، وأصدر في ختام دورته الأربعين، قراره رقم (889) بتاريخ 2023/3/1م بتعديل تسمية المكتب تبعاً لذلك، ليصبح المكتب العربي للتوعية الأمنية والإعلام وحقوق الإنسان.

وقد شهدت سنة 2023م، تنظيم دورة مشتركة لبناء القدرات تحت عنوان: نموذج صنع القرار القائم على حقوق الإنسان في عمليات مكافحة الإرهاب، انعقدت في مالطا (فالييتا) خلال الفترة 11-2023/07/14م، كما تم في نفس العام تنظيم اجتماع اللجنة المعنية بإعادة صياغة مشروع الاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني، الذي انعقد في تونس يومي 23

و2023/08/24م. فضلا عن تنظيم الاجتماع المشترك للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، الذي انعقد في تونس يومي 24 و25/08/2023م، وقد تولى الاجتماع مناقشة مشروع الدليل العربي الاسترشادي لمناهضة التعذيب، وكذا إعادة صياغة الدليل العربي الاسترشادي للإجراءات النموذجية لحماية الضحايا والشهود في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، وكانت من أبرز توصياته: «الطلب إلى الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان تميم الدليل العربي الاسترشادي للإجراءات النموذجية لحماية الضحايا والشهود في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان على الدول الأعضاء للاستفادة مما تراه مناسبا منه».

كما شهدت سنة 2023 تنظيم المؤتمر التاسع للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، الذي انعقد في القاهرة يوم 18/09/2023م، وقد أصدر المؤتمر عدة توصيات هامة من أبرزها: الموافقة على اعتماد مشروع الاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني في صيغته المعدلة، والتي اعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الحادية والأربعين بموجب قراره رقم (910) بتاريخ 26/2/2024م.

وعقب انعقاد المؤتمر التاسع للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، تم عقد المؤتمر المشترك الثاني لممثلي وزارات الداخلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية، في القاهرة يومي 19 و20/09/2023م، وقد أصدر المؤتمر المشترك بيانا ختامياً حول آفاق التعاون في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بين وزارات الداخلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية >أفضل الممارسات، التحديات، ورؤى للتعاون>، تعرض لعدد من القضايا المشتركة وتضمن تأكيد العزم المشترك على مواصلة التعاون لتعزيز الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية.

وشهد عاما 2024 و2025م عقد المؤتمرين العاشر والحادي عشر للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، وتم فيهما التطرق إلى العديد من القضايا والمواضيع ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان، من بينها: رؤية لتطوير إدارات حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية في العصر الرقمي، وآليات التنسيق والتعاون بين أجهزة الشرطة والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، كما تم في المؤتمر الحادي عشر اعتماد مشروع خطة مرحلية أولى لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني.

من خلال كل ما سبق تبرز بعض الجهود التي بذلها ويبدلها مجلس وزراء الداخلية العرب للمحافظة على حقوق الإنسان وصون كرامته عند ممارسة العمل الأمني وإنفاذ القانون



الكويت

درة الخليج ومنبع الفكر

ومعقل الفنون والآداب

تحظى الأمانة العامة لمجلس وزراء
الداخلية العرب بكل الرعاية والاهتمام
من قبل دولة الكويت، وقد مثلت
رئاستها للدورة الثانية والأربعين للمجلس
عام 2025م، دافعا كبيرا للتعاون
الأمني العربي المشترك، حيث كان
للمتابعة الحثيثة من قبل معالي
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
ووزير الداخلية الشيخ فهد
يوسف سعود الصباح ورئيس الدورة
الثانية والأربعين للمجلس أثر بالغ في نجاح
المؤتمرات والاجتماعات والأنشطة التي نفذتها
الأمانة العامة عام 2025م، وفي هذه المساحة نسلط
الضوء على جوانب مما تزخر به دولة الكويت من معالم
تاريخية وشواهد حضارية ومكونات ثقافية.



تقع دولة الكويت على الساحل الشمالي الشرقي للجزيرة العربية، ويحدها شرقا الخليج العربي وشمالا وغربا العراق، وجنوبا المملكة العربية السعودية، تبلغ مساحة دولة الكويت 17.818 ألف كيلومتر مربع، ويبلغ طول الشريط الساحلي شاملا سواحل الجزر 500 كيلومترا تقريبا، ويعتبر جون الكويت من أهم المعالم الساحلية في الدولة، هذا الموقع الاستراتيجي الحيوي جعلها منفذاً طبيعياً وتجارياً هاماً، وهمزة وصل بين الشرق الأوسط والعالم وبفضله، تعزز دورها الاقتصادي والجيوسياسي في المنطقة.

الشعار



يتمثل شعار دولة الكويت في صقر باسط جناحيه محتضنا سفينة بوم مستقرة فوق الأمواج البيضاء والزرقاء تخليدا لماضي الكويت البحري القديم.

العلم

يتكون من أربعة ألوان: الأخضر، الأبيض، الأحمر والأسود. يرمز الأخضر إلى خصوبة الأرض، والأبيض إلى النقاء والسلام، والأحمر إلى الشجاعة، بينما الأسود يرمز إلى قوة العزم والمقاومة.



الاقتصاد

تعد الكويت واحدة من أكبر الاقتصادات في المنطقة، وتشكل الصناعة النفطية في الكويت أكبر الصناعات وهي تغطي ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي وأغلب الصادرات، وتحتل الكويت مركزا متقدما خليجياً وعربياً بنصيب المواطن من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل صندوق الأجيال القادمة بدولة الكويت وفق إستراتيجية محكمة تضمن أفضل إدارة لاحتياجات الكويت المالية.

وانطلاقاً من إستراتيجية حكومة دولة الكويت الرامية إلى تشجيع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية الأساسية، فقد وضعت دولة الكويت برنامجاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعد هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص جهة التنسيق المحوري لبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولم تكن رؤية حكومة دولة الكويت، نحو تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، سوى المحرك لحشد جهود الجهات الحكومية، نحو تحقيق الهدف، وفق رؤية تنموية شاملة ومستدامة لتصل إلى (كويت جديدة 2035م).

وتتبع الكويت قياس التقدم الذي تحرزه في إنجاز وأداء الخطة بالمقارنة مع الدول الأخرى عبر 20 مؤشراً عالمياً رئيسياً، مستهدفة رفع ترتيبها ضمن الدول الـ 30 الأعلى بحلول عام 2035. وفي مجال القطاع الصناعي بدولة الكويت يعد بنك الكويت الصناعي الذي تأسس قبل أكثر من 40 عاماً أحد أهم ركائز الصناعة في الكويت، حيث بادرت الحكومة الكويتية قبل أربعة عقود بالتعاون

مع القطاع الخاص لإنشاء ذلك البنك ليكون أيقونة للتعاون بين القطاعين عبر

الإنجازات والنجاحات التي حققها ولا يزال، وتسعى الكويت جاهدة

لتحقيق الرؤية المستقبلية في تطوير عمليات النقل والموانئ،

والتي تعتمد على 3 ركائز رئيسية، هي: موقع الكويت

الإستراتيجي في المنطقة والذي يربط بين أكبر 3 أسواق

في المنطقة، وهو الأمر الذي يمنح التميز لمطار



الكويت الدولي والموانئ للتحويل إلى مركز إقليمي لحركة العبور للربط بين الغرب والشرق، بالإضافة إلى تاريخ الكويت التجاري وخبرتها في التجارة الدولية، وأخيراً خطة البلاد للتحويل إلى مركز تجاري ومالي في المنطقة وتنويع مصادر دخل البلاد.

وتمثل البنية التحتية المتطورة والاستثمارات الضخمة في قطاع النقل والموانئ عاملاً أساسياً في تعزيز اللوجستيات، وأسهم تطوير الموانئ

والمطارات وشبكات النقل الحديثة في الكويت في تدفق البضائع بسرعة وسلاسة، مما يدعم الاستيراد والتصدير ويعزز المكانة الاقتصادية للبلاد على الساحة الدولية، وشهدت المشاريع وخدمات قطاع النقل الجوي في دولة الكويت نقلة نوعية خلال الأعوام الماضية بما يدعم رؤية 2035، كما أن نجاح دولة الكويت في تنفيذ جسر الشيخ جابر الأحمد الصباح حيث يعد أطول الجسور البحرية في العالم، حيث يبلغ طوله 49.9 كم، يربط الكويت بمدينة الصبية بمدينة الحرير. وخلال السنوات القليلة الماضية شهد انطلاق إصدار الرخصة الإلكترونية الجديدة، لجميع أنواع الشركات والأنشطة التجارية الجديدة، ما أسهم في تحقيق طفرة كبيرة في بيئة الأعمال المحلية، وتقليص الوقت لاعتماد طلبات تأسيس وترخيص الشركات الجديدة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقليل أعداد مراجعي مراكز الوزارة.

ويعد جهاز حماية المنافسة الكويتي جهازاً يتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليه وزير التجارة والصناعة، ويعد جهة الاختصاص في تنفيذ القانون رقم (72) لسنة 2020 بشأن حماية المنافسة و لائحته التنفيذية للرقابة والإشراف على كيفية عمل الأسواق في الكويت.

القطاع الصحي

يحظى القطاع الصحي في الكويت باهتمام خاص على أعلى المستويات بفضل الخطط التنموية الطموحة والاستشرافية ومنظومة رعاية صحية متكاملة مواكبة للمستجدات الطبية والعلمية، وتسعى الكويت بشكل حثيث وجهود متواصلة للسير بذلك النظام الصحي قُدماً نحو مزيد من التطور وإحداث نقلة نوعية في خدمات الرعاية الصحية ليحظى كل أفراد المجتمع بحياة صحية سليمة وجعل الكويت في مصاف الدول التي تتميز بمعدلات نمو مستدامة مع الحرص على تطوير أنظمة وإجراءات التدريب والتطوير المهني للكوادر الطبية.

تكنولوجيا واتصالات متقدمة

وفي مجال التكنولوجيا والاتصالات أكدت دولة الكويت بذلها «جهوداً حثيثة» من أجل تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات «الحيوي» نظراً لأهميته وأدواره «المتشعبة» في جميع المجالات التنموية الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، متخذة العديد من الخطوات في هذا الشأن منها إنشاء هيئة عامة للاتصالات وتقنية المعلومات، مثلت نقلة نوعية في آلية عمل قطاع الاتصالات في البلاد بما يسرع وتيرة العمل لمواكبة الدول المتقدمة في هذا المجال.

معالم الكويت .. روح الحداثة وعبق التاريخ



ملاح تاريخية تعليمية

ومن أهم الملاح التاريخية للتعليم في دولة الكويت أن أول مدرسة للتعليم النظامي هي مدرسة المباركية للبنين التي أنشئت عام 1911م والمدرسة الوسطى كأول مدرسة للبنات عام 1936م، وكانت أول مدرسة نظامية أهلية هي مدرسة السعادة عام 1922م، تلا ذلك إنشاء أول مجلس للمعارف في عام 1936 برئاسة الشيخ عبدالله الجابر، ثم ابتعث أول بعثة طلبة للخارج «البحرين» في عام 1941م، ثم إنشاء أول ثانوية للبنين مدرسة الشويخ في عام 1953م، ثم أنشئت أول ثانوية للبنات مدرسة المرقاب في عام 1953م، وإنشاء أول روضة أطفال «المثنى» في عام 1955م، تلاها افتتاح جامعة الكويت في عام 1966م، ثم إصدار قانون ينظم التعليم الخاص «العربي والأجنبي» في عام 1967م، وتحول معهد المعلمين والمعلمات إلى كلية التربية الأساسية في عام 1993 «بكالوريوس»، ثم بدأ افتتاح الجامعات الخاصة في عام 2000م، ثم بدأ تطبيق النظام الموحد بالمرحلة الثانوية بالصف العاشر عام 2006 / 2007م. وتصدر الإنفاق على التعليم قائمة المصروفات الحكومية الكويتية.

المرأة

أثبتت المرأة الكويتية دورها الريادي والفاعل في مسيرة التنمية التي تشهدها دولة الكويت في شتى المجالات، حيث تعد بحسب نصوص دستور البلاد فرداً فاعلاً في المجتمع، وقد منحت حقوقاً في التعليم والبعثات والعمل، وتعد المرأة الكويتية بما تملكه من خبرات وقدرات ومؤهلات شريكاً أساسياً في إعداد وتنفيذ رؤية كويت جديدة 2035م جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل الكويتي، وتقلدت المرأة الكويتية العديد من المناصب الوزارية ودخلت مجلس الأمة والمجلس البلدي وإدارات جامعة الكويت ومثلت سفارات الكويت في جميع المحافل الدولية، كما عملت في المجال النفطي، إضافة إلى دورها المهم في تكوين نواة الأسرة الكويتية.

النقل والطرق

وفي مجال الطرق والنقل تتمتع الكويت بشبكة من الخطوط السريعة على مستوى عالٍ من الكفاءة والسلامة وعلى مستوى عالٍ من الصيانة الدورية ويبلغ طول شبكة الطرق ما يقارب 4600 كيلومتر، فيما يبلغ أطول الطرق السريعة 600 كيلومتر، ويوجد بشبكة الطرق نحو 282 جسراً من الخرسانة و 26 جسراً حديدياً، ويوجد في الكويت عدة مطارات منها مطاران مديان الأول هو مطار الكويت الدولي والثاني هو مبنى الشيخ سعد للطيران العام وهو مقر الخطوط الوطنية، ويعد مطار الكويت الذي تأسس عام 1962م هو المحور الرئيس للملاحة في الكويت ويقع على بعد 16 كيلومتراً جنوب مدينة الكويت. وتعد الخطوط الجوية الكويتية أكبر شركة طيران نقل جوي في الكويت، وفي عام 2004م دخلت أول شركة طيران كويتية خاصة الخدمة وهي طيران الجزيرة وبعدها بسنة في 2005م تأسست الشركة الخاصة الثانية وهي الخطوط الوطنية التي بدأت أول رحلاتها في شهر مارس عام 2009م، وفي هذا الصدد وقعت دولة الكويت ممثلة بالإدارة العامة للطيران المدني اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتعزيز العلاقات الثنائية في مجال النقل الجوي مع دول مختلفة وتهدف إلى إتاحة المزيد من الفرص التشغيلية لشركات الطيران الوطنية بما يسهل حركة المسافرين والشحن الجوي وتعزيز التبادل التجاري بين دولة الكويت وتلك الدول.

الشباب والرياضة

وتحرص دولة الكويت على أن تكون من أكثر الدول استقطاباً للشباب واستثماراً لطاقتهم الإبداعية وتمييزها وتعزيز مشاركتهم في صنع القرار وتمكينهم من المراكز القيادية على المستوى المجتمعي والوطني والعالمي، لاسيما وفق رؤيتها السامية التي أطلقتها أخيراً «كويت جديدة 2035م»، وفي مجال الرياضة، تهتم دولة الكويت بالرياضة بأنواعها كافة ولديها العديد من الاتحادات للرياضة.

السياحة

ونظراً لأهمية القطاع السياحي بدولة الكويت كأحد مصادر تنويع الدخل فقد حُصص برنامج خاص يعنى بتطوير السياحة الوطنية، حيث يستهدف تشجيع الاستثمارات في الأنشطة السياحية بمختلف مناطق الكويت والاستغلال الأمثل للمرافق والخدمات السياحية في تطوير القطاع السياحي وزيادة قدرته التنافسية، ومن جملة مرافق شركة المشروعات السياحية كذلك متنزه الخيران وشاطئ المسيلة والعقيلة ونادي الشعب ونادي رأس الأرض ونادي اليخوت وحديقة النافورة والحديقة السياحية، وتواصل الجهات والهيئات الحكومية الكويتية عملها الدؤوب لإنجاز العديد من المشروعات التي تسهم في تنفيذ خطط الدولة الإنمائية، لاسيما لجهة تنشيط قطاع السياحة المحلي.

العلاقات الخارجية

وعلى صعيد العلاقات الخارجية لدولة الكويت فقد أسهمت على المستوى الخليجي في دور فاعل وإيجابي ضمن الجهود الخليجية المشاركة التي أثمرت عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فالكويت لها دور بارز في حل الخلافات العربية، ولعبت الدبلوماسية الكويتية وساطة حميدة في رآب الصدع الخليجي في أوقات سابقة، والكويت عضو بارز وفاعل في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى أنها عضو في العديد من المنظمات العربية والإسلامية والدولية الأخرى، وتواصل دولة الكويت سياستها الخارجية التي تستند على توطيد العلاقات مع مختلف دول العالم شرقاً وغرباً ومد جسور الصداقة والتعاون مع مختلف شعوب العالم بما يعود بالنفع والخير على الوطن والمواطنين.

رؤية دولة الكويت 2035م

تهدف رؤية الكويت 2035م الى تحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي ويحقق التنمية البشرية ويزكي روح المنافسة ورفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز مؤسسي داعم، يعمل على ترسيخ القيم الوطنية والحفاظ على الهوية الاجتماعية والتنمية البشرية ويوفر البنية الأساسية الملائمة لبيئة أعمال مشجعة ومتطورة، حيث تتمتع دولة الكويت بكل المقومات الأساسية للانطلاق نحو تحقيق هذه الرؤية المستقبلية وتوفير فرص الاستثمار والتنمية، مثل الموقع الجغرافي المتميز، والبنية التشريعية الجيدة، والنظام القضائي المتكامل، وسياسة خارجية متزنة دولية.

وقد استخدمت الخطة أدلة دولية لقياس تقدم دولة الكويت بشكل يسمح بمقارنتها مع الدول الأخرى، وتحديد الأهداف ومتابعة الأداء لقياس التقدم نحو تحقيق هذه

الرؤية، حيث تم ربط الخطة الوطنية بالأهداف والمؤشرات الدولية عن طريق مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 SDGs، من أجل تحقيق الترابط والاتساق بين الخطة الوطنية والرؤية التنموية الدولية. فتقدمت الحكومة بناء على الرغبة السامية بخطة تنموية أتت في وقت يشهد فيه العالم الكثير من التحولات المحلية والإقليمية والدولية مما استلزم وضع خطة تنموية طموحة واضحة المعالم والأهداف ، وكان من بين أهداف هذه الخطة رفع الأداء الحكومي وتوجيه الموارد الوطنية نحو تحقيق الأهداف المرجوة، وقد احتوت الخطة على منظومة متكاملة من الوثائق التنموية التي كان منها الخطة الخمسية التي شكلت مسارات التنمية للدولة على الأجل الطويل من خلال آليات ووسائل ومشروعات تكفل تحقيق الأهداف التنموية على الأجلين الطويل والمتوسط.

ومن أبرز التطلعات التي تضمنتها الرؤية:

1. استعادة الدور الريادي الإقليمي للكويت كمركز مالي وتجاري سبق أن صنعه الأجداد بالعمل الدؤوب والنشاط التجاري داخل الوطن وعبر الحدود، وإحياء الدور المحوري للقطاع الخاص الكويتي في قيادة التنمية.
2. إعادة بناء أدوار هامة ومختلفة للدولة وأجهزتها ومؤسساتها، بما يوفر أسباب التمكين والدعم للعمل والإنتاج.
3. توفير بنية تحتية والتشريعات المناسبة وبيئة الاعمال المواتية والمحفزة للتنمية وتوفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية الكلية والمتوازنة والهادفة الى ترسيخ قيم المجتمع والحفاظ على هويته وبناء المواطنة وتحقيق العدالة والمشاركة السياسية والحريات.

ومن الأهداف الإستراتيجية التنموية للدولة التي تسعى الى تحقيقها حتى العام 2035 :

- زيادة الإنتاج المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية.
- رفع المستوى المعيشي للمواطن الكويتي.
- العمل على إشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للدولة.
- دعم التنمية البشرية والمجتمعية.
- تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية في الدولة.
- تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية.
- تفعيل الإدارة الحكومية من خلال إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية.
- تعزيز الهوية العربية والإسلامية.

مرتكزات خطة التنمية الوطنية (رؤية 2035):

1. الاقتصاد المتنوع المستدام
2. إدارة حكومية فاعلة.
3. بيئة معيشية مستدامة.
4. بنية تحتية متطورة.
5. رعاية صحية عالية الجودة.
6. رأس مال بشري ابداعي.
7. مكانة دولية متميزة.

معالم تاريخية وحضارية

تتمتع دولة الكويت بمعالم عديدة، تمثل محطات مشرقة لعصور تاريخية متنوعة، بينها المسجد الكبير بالعاصمة الكويت، أحد أكبر المساجد في منطقة الخليج، وساحة الصفاة، وسوق المباركية. الأبراج الثلاثة ساحة الصفاة وبرج التحرير، برج الحمراء، حديقة الشهيد الحديقة الخضراء حيث يمكن للزائر لها الانتقال بين الصروح الرائعة والتاريخ المشوق الممزوج بعبق الماضي وتاريخه وغيرها الكثير من المعالم والشواهد المتناثرة في أرجاء الدولة.

أبراج الكويت



تتميز تلك الأبراج بتصميم فريد، تعلوه كرات ضخمة، ونجحت بأن تكون علامة مسجلة للبلاد، إلى جانب العديد من المباني وناطحات السحاب التي تتميز بها العاصمة، وتتألق أبراج الكويت بموقعها المميز في أقصى شمال شرق المدينة، وبإطلالة ساحرة على شاطئ الخليج، جعلت منها أحد أبرز المراكز السياحية والترفيهية في البلاد، وافتتحت أبراج الكويت رسمياً في مارس/آذار 1979، وتضم برجاً رئيسياً يبلغ ارتفاعه 187 متراً، وبرجاً أوسطاً بارتفاع 147 متراً، فضلاً عن البرج الأصغر بارتفاع 113 متراً، وتمثل الأبراج قيمة اقتصادية كبيرة، وتعدّ تحفة معمارية استغرق بناؤها حوالي 5 سنوات، ويتوافد عليها يوميا السياح العرب والأجانب

المسجد الكبير

انطلقت مسيرة بناء المسجد الكبير بالكويت عام 1979، يعد هذا المسجد من أكبر المساجد على مستوى الإقليم بعد المسجد الحرام في مكة المكرمة والمسجد النبوي بالمدينة المنورة في السعودية، وصمّم المسجد، بمزيج من الطراز الأندلسي والشرقي، وفق تراث معماري إسلامي تقليدي يحمل بصمات العمارة العربية في كل أرجائه، وعام 1987، افتتح المسجد وصار منذ ذلك الحين معلماً دينياً يتوافد إليه المصلون بأعداد كبيرة، خاصة أن مساحته الإجمالية تتسع



لأكثر من 60 ألف مُصل، وتبلغ مساحة المسجد الذي يقع شمال شرق العاصمة 24 ألف متر مربع، بينما حُصّصت المساحات المتبقية لإقامة النوافير المائية وزراعة النخيل وغيرها من النباتات التي تزيّن ممراته، واكتسى المسجد من الخارج بالحجر الطبيعي، بينما بُطّن من الداخل بالرخام والسيراميك والجبس، بالإضافة إلى تزيينه بالأشكال الهندسية التي تعبر عن مدارس معمارية إسلامية تقليدية وعصرية، ولا يعتبر المسجد الكبير في الكويت تحفة معمارية ومعلماً دينياً بارزاً فحسب، بل هو مدرسة علمية معروفة تتمثل باحتوائه على مكتبة كبيرة تحتضن مئات المراجع الإسلامية، إلى جانب قاعة لتنظيم الندوات والمحاضرات والبرامج الثقافية والتعليمية.

سوق المباركية



نشأ قبل أكثر من 120 عاماً بجهود التجار الكويتيين الذين كانوا يجلبون بضائعهم من العراق وأفريقيا والهند، يعد السوق «معلماً تراثياً مفعماً بعبق التاريخ عن ماضي الكويت وحاضرها»، وفق ما تصفه وكالة الأنباء الكويتية في تغطية سابقة، لافتة إلى أن «هذا السوق التراثي الشعبي يعد الأشهر والأقدم في الكويت وأصبح أحد المعالم الشهيرة ومقصداً سياحياً»

صروح ثقافية إبداعية

تعتبر الثقافة في الكويت جزءاً أصيلاً من هوية الدولة والمجتمع، وقد شهدت عبر العقود تطوراً كبيراً من حيث المؤسسات الثقافية، والمبادرات الفكرية، ودعم الفنون والأدب، فالكويت لم تكن مجرد دولة تعتمد على النفط، بل جعلت من الثقافة حجر أساس لنهضتها، وأصبحت نموذجاً يحتذى به في المنطقة العربية.



استطاعت الكويت التوفيق بين الأصالة والحداثة لتعزيز مكانتها الثقافية عالمياً وشهدت نهضة ثقافية متفردة عبر العصور المختلفة، بدأت النهضة الثقافية في الكويت من خلال التعليم غير النظامي الذي كان يعتمد على الكتاتيب، حيث تعلم الكويتيون القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، ومع بداية القرن العشرين، بدأت الدولة في إنشاء المدارس النظامية مثل المدرسة المباركية (1911)، التي كانت نقطة تحول رئيسية في التعليم بالكويت، كما لعبت المساجد دوراً هاماً في نشر العلوم الدينية واللغة العربية، حيث كانت مراكز للحوار الثقافي والعلمي.

دور الصحافة في نشر الفكر



في منتصف القرن العشرين، برزت الصحافة كعامل رئيسي في النهضة الثقافية، حيث صدرت أول صحيفة كويتية وهي جريدة الكويت عام 1928، ثم تطورت الصحافة حتى أصبحت منبراً لنشر الفكر والثقافة والأدب، ومن أبرز الصحف التي ساهمت في ذلك: جريدة الرأي العام، جريدة القبس، جريدة الأنباء وغيرها.

ازدهار الحركة الأدبية والفنية

مع ازدياد الوعي الثقافي، برزت أسماء لامعة في الأدب والشعر والمسرح، حيث قدم الأدباء الكويتيون إسهامات كبيرة في الشعر والقصة والرواية، كما شهدت الكويت نهضة مسرحية كبيرة، حيث أصبح المسرح وسيلة لطرح القضايا الاجتماعية والثقافية.



المؤسسات الثقافية المبكرة



مع تطور الوعي الثقافي، بدأت الكويت في إنشاء مؤسسات ثقافية متخصصة، مثل: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (تأسس عام 1973) لدعم الأنشطة الثقافية والفنية، مكتبة الكويت الوطنية التي تُعد من أبرز المعالم الثقافية في الدولة، دار الآثار الإسلامية التي تحافظ على التراث الثقافي الإسلامي.

التحول الرقمي في الثقافة

شهدت الكويت في العصر الحديث تطوراً كبيراً في نشر الثقافة بفضل التكنولوجيا، حيث انتقلت المؤسسات الثقافية إلى العالم الرقمي من خلال: إنشاء مكتبات إلكترونية تتيح الوصول إلى الكتب والمراجع بسهولة، إطلاق منصات ثقافية رقمية لنشر الفنون والأدب عبر الإنترنت، تنظيم فعاليات ثقافية افتراضية تجمع المبدعين من مختلف أنحاء العالم.

الفعاليات والمهرجانات الثقافية

تلعب الفعاليات الثقافية دوراً محورياً في النهضة الثقافية الحديثة، ومن أبرزها: معرض الكويت الدولي للكتاب، الذي يعد من أكبر الفعاليات الثقافية في المنطقة العربية، مهرجان القرين الثقافي، الذي يركز على إبراز الثقافة والفنون الكويتية، مهرجان الكويت المسرحي، الذي يعزز دور المسرح في المشهد الثقافي.



المشاريع الثقافية الحديثة



لم تتوقف الكويت عن تطوير بنيتها الثقافية، فقد تم إنشاء عدة مشاريع ضخمة لدعم الثقافة والفنون، مثل: مركز جابر الأحمد الثقافي، الذي يُعد من أبرز المراكز الثقافية في الشرق الأوسط، متحف الشيخ عبد الله السالم الثقافي، الذي يعكس التطور الحضاري والعلمي للكويت، المركز الثقافي الإسلامي، الذي يهدف إلى تعزيز الوعي الديني والفكري.

دعم الفنون والمواهب

تولي الكويت اهتماماً خاصاً بدعم المواهب الشابة في مختلف المجالات الثقافية، حيث تم إطلاق العديد من المبادرات لتمكين الشباب من تطوير مهاراتهم في الأدب، والفنون، والإعلام.



إصدارات الكويت الثقافية المنارة الأبرز في المحيط العربي والإسلامي

انبثق ضياء مجلة الكويت عام 1928م، لتتوالى النجوم الساطعة من مجلة العربي منذ عام 1958م، التي جسدت مشروعاً ثقافياً رائداً يعكس قضايا الحق العربي، وتلتها مجلات الوعي الإسلامي وعالم الفكر ومجلة المجتمع وإصدارات الفنون وعالم المعرفة وإبداعات عالمية وغيرها.

الانفتاح الثقافي والتعاون الدولي

عززت الكويت مكانتها الثقافية عالمياً من خلال التعاون مع المنظمات الدولية، مثل: اليونسكو لدعم التراث الثقافي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) لتطوير البرامج التعليمية والثقافية.

تمثل النهضة الثقافية في الكويت نموذجاً فريداً يجمع بين الأصالة والحداثة، حيث استطاعت الدولة أن تحافظ على هويتها الثقافية العربية والإسلامية، وفي الوقت نفسه، تستفيد من التطورات الحديثة في التكنولوجيا والمعرفة.

ومع استمرار الكويت في تطوير مشاريعها الثقافية وتعزيز دورها الريادي في العالم العربي، يبقى السؤال المطروح: كيف يمكن الاستفادة من هذه النهضة لضمان مستقبل ثقافي مزدهر للأجيال القادمة.

عام استثنائي للثقافة والإعلام

كان 2025 عاماً استثنائياً للثقافة والإعلام بدولة الكويت، فقد كان عاماً حافلاً بالفعاليات والمبادرات ضمن احتفالية "الكويت عاصمة الثقافة والإعلام العربي 2025"، وهي المرة الأولى التي تحظى فيها دولة عربية في عام واحد بأن تكون عاصمة للثقافة العربية وأيضاً عاصمة للإعلام العربي، مما جعل الكويت محط أنظار المسؤولين والمنتمين للثقافة والإعلام بالدول العربية، لمتابعة فعاليات تلك الاحتفالية على مدار العام، والتي جاءت نموذجاً للعمل الثقافي العربي، لتؤكد الكويت من جديد على دورها الريادي في نشر الثقافة والعلم والمعرفة في العالم العربي.

وفي حفل كبير اختتمت دولة الكويت، بنجاح استثنائي، فعاليات احتفالية "الكويت عاصمة الثقافة والإعلام العربي 2025"، حيث أقيم الحفل الختامي للاحتفالية، في 11 فبراير 2025م، برعاية الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه، بمركز جابر الأحمد الثقافي، بحضور رؤساء المؤسسات الثقافية العربية، ووزراء الثقافة والإعلام العرب، ونخبة من المثقفين والمفكرين والإعلاميين، وقد مثلت الاحتفالية، على مدار 2025، حدثاً ثقافياً مميزاً، حيث شهدت الاحتفالية، إقامة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكثر من 350 فعالية ثقافية وإبداعية في مجالات الأدب، والتراث، والفنون، وثقافة الطفل، والمهرجانات والملتقيات، ومعارض الكتاب، وغيرها من الفعاليات، وذلك خلال 12 شهراً، من فبراير 2025، وحتى فبراير 2026.

لقد حققت احتفالية "الكويت عاصمة الثقافة والإعلام العربي 2025" نجاحاً منقطع النظير في تسليط الضوء على الحضور الكويتي الفاعل في المشهد الثقافي والإعلامي العربي منذ عقود، وعبرت عن الدور الريادي والمتواصل الذي تقوم به دولة الكويت في إثراء الثقافة العربية، وتعزيز التبادل الثقافي، والحفاظ على التراث، ودعم الإبداع الفكري.



سبق لمجلس وزراء الداخلية العرب بناء على اقتراح هيئة أمناء جائزة الأمير نايف للأمن العربي برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية والرئيس الفخري للمجلس أن منح في ختام دورته السادسة والثلاثين التي انعقدت في تونس يوم 3 مارس 2019م، وسام الأمير نايف للأمن العربي من الدرجة الممتازة لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رحمه الله وطيب ثراه، امتناناً لجهوده القيمة في مجال تعزيز الأمن العربي، وخدمة القضايا العربية العادلة، واسهاماته المشهودة في تكريس روح الأخوة والتضامن بين الدول العربية، وتقديراً لكفاءته العالية، وعرفانا بحنكته الكبيرة التي تجلت في كل المناصب التي تقلدها بكل جدارة واقتدار.



رسالة معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بمناسبة اليوم العالمي للحماية المدنية (الدفاع المدني)

تونس 2025/3/1 م



ينتج عنها من أخطار وتأثيرات على صحته وسلامة بيئته.

فالسلامة تعد قاسما مشتركا في كل ما ينتجه الإنسان في نطاق بيئته من نتاج فكري أو عملي، وهي ترمي إلى تحييد خطر ما أو منعه أو التخفيف من آثاره، وتعد السلامة وسيلة وهدفاً في نفس الوقت، وهي مبدأ أساسي وفطري في حياة الإنسان يبدأ تأكيده غريزيا في كيانه الجسماني والعقلي والروحي منذ نشأته، ثم يسعى لتفعيله وتأصيله في محيطه.

وتلعب الحماية المدنية دوراً حيوياً في تعزيز السلامة العامة من خلال التخطيط المسبق والاستجابة السريعة للطوارئ، وتشمل مهامها التوعية المجتمعية، وتفعيل وتعميم واعتماد إجراءات وتدابير الوقاية والحماية الذاتية،

يشكل اليوم العالمي للحماية المدنية (الدفاع المدني) مناسبة للاحتفاء بهذه الذكرى الغالية التي تخلد الذكرى السنوية لبدء سريان القانون الأساسي للمنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني، في عام 1972 م، وفرصة للتنبؤ والإشادة بالخدمات والتضحيات التي يقوم بها رجال الحماية المدنية (الدفاع المدني)، كما يبرز المكانة الخاصة التي توليها الحكومات والهيئات الدولية والإقليمية وجمعيات المجتمع المدني والأفراد لأعمال وأنشطة أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني)، نظراً لما تقوم به هذه الهياكل الوطنية - ضمن منظومة مؤسسات وهيئات أخرى معنية - من إسهام أساسي في دعم وإسناد خطط التنمية ومواجهة الكوارث والأزمات التي تهدد حياة الإنسان وسبل عيشه، ويشكل هذا اليوم كذلك مناسبة لتعميم تعليمات السلامة ونشر مبادئ ومفاهيم الثقافة الوقائية بين كافة المواطنين من خلال تنظيم البرامج وعقد الندوات وتقديم المحاضرات التعريفية بمهام واختصاصات الحماية المدنية (الدفاع المدني)، وتوزيع الملصقات التوعوية والمطويات والنشرات بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات والشركات والجامعات والمعاهد والمدارس وغيرها من الجهات.

ويأتي الاحتفال باليوم العالمي للحماية المدنية (الدفاع المدني) هذا العام تحت شعار "الحماية المدنية (الدفاع المدني) ضمان الأمن للسكان"، لإبراز الدور الحيوي الذي تلعبه الحماية المدنية في تعزيز السلامة العامة وحماية الأرواح والممتلكات من المخاطر والكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان، حيث يعد الأمن والسلامة من الموضوعات الحيوية في وقتنا الحاضر، لتعدد المخاطر التي يتعرض لها الإنسان بسبب التطورات الصناعية والتقنية المتلاحقة، وما

والتنسيق وبكل الإمكانيات والموارد المتاحة، والعمل على زيادة الوعي بمفهوم وتدابير الحماية المدنية وأهدافها لدى المواطنين، وترسيخ طرق ووسائل الحماية الذاتية لديهم وإشراكهم الفعلي في تحقيق هذه الغايات.

كما أن الأمانة العامة للمجلس لا تألو جهداً في دعوة الجهات المسؤولة في الدول العربية إلى ضرورة دعم أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني)، من خلال تزويدها بالعناصر الفنية والإدارية الكفؤة والمؤهلة، وتأمين كافة الوسائل والتقنيات الحديثة التي تساعد على أداء مهامها على أكمل وجه.

ولا يفوتنا ونحن نحتفل باليوم العالمي للحماية المدنية (الدفاع المدني)، أن نشكر الجهود الكبيرة التي تقوم بها أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) العربية لإنقاذ أرواح الآلاف من أبناء أمتنا والتخفيف من آلام المصابين والمنكوبين، داعين الجهات المختصة في الدول العربية إلى تأمين الوسائل والتقنيات الحديثة التي تساعد على أداء مهامها النبيلة، وإلى العمل على تكريم منتسبي هذه الأجهزة على تضحياتهم الجسيمة وتقانيهم في أداء الواجب.

ونتتهز هذه الفرصة مرة أخرى، والعالم يحتفي باليوم العالمي للحماية المدنية (الدفاع المدني)، إلى التنويه والتذكير بأن مسألة حماية وأمن وسلامة الأرواح والممتلكات، هي مسؤولية مشتركة يتقاسمها الجميع من مؤسسات حكومية وقطاع خاص وهيئات مجتمع مدني وأفراد.

بالإشارة إلى السيارة الإدارية ماركة تويوتا ياريس شاسيه رقم : (1211700) موتور : (5842236) لوحات معدنية رقم : (93 - 123) والتي تؤول ملكيتها الى المكتب العربي للتوعية الأمنية والاعلام و حقوق الانسان - مجلس وزراء الداخلية العرب .

يرجى العلم بأن السيارة المشار اليها مخصصه للاستخدام الشخصي لسعادة اللواء / وائل محمد محمد الشامي بصفته مدير الاعلام والعلاقات العامة بالمكتب

ومعالجة حوادث الإنقاذ والإطفاء والإسعاف بجاهزية عالية واحترافية متخصصة ونشر الوعي والتثقيف الوقائي وتدريب المواطنين على أعمال الدفاع المدني في كافة القطاعات ولجميع شرائح المجتمع، وتنسيق جهود الإنقاذ والإغاثة، كما تعمل على تقييم المخاطر المحتملة ووضع خطط للحد من تأثيرها، بالتعاون والتنسيق مع باقي المتدخلين، مما يساهم في تقليل الخسائر البشرية والمادية وضمان استمرارية الحياة اليومية بشكل طبيعي.

لقد أصبح من الضروري تعزيز قدرة المجتمعات على الاستجابة الفعالة لهذه الكوارث، ويتطلب ذلك تدريباً شاملاً ومتكاملاً للمجتمعات، بحيث يتمكن الأفراد من التصرف بسرعة وفعالية عند وقوع الكارثة، ويبدأ التدريب الفعال بتوعية المجتمع حول أنواع الكوارث المحتملة في منطقتهم، سواء كانت زلازل، فيضانات، حرائق أو غيرها، ومن خلال فهم طبيعة هذه الكوارث، يمكن للأفراد التعرف على المخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها.

وقد لقي موضوع أمن وسلامة الأفراد والممتلكات اهتماماً بالغاً من لدن مجلس وزراء الداخلية العرب، انطلاقاً من حرصه على اتخاذ كل ما من شأنه ضمان سلامة المواطن العربي وتأمين رفاهيته وطمأنينته.

ومن هنا، ما فتئت الأمانة العامة للمجلس، ومن خلال التوصيات والبيانات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات والملتقيات التي تعقد في نطاقها أو التي تشارك فيها، ومن خلال مضامين ومحاور الاستراتيجية العربية للحماية المدنية (الدفاع المدني) التي تم تحديثها عام 2016م وخططها المرحلية، والخطة العربية للحماية المدنية (الدفاع المدني)، والخطة النموذجية لمواجهة الكوارث التي تضمنت الإجراءات والتعليمات الواجب التقيد بها عند حدوث كارثة ما، والدراسات والبحوث وكذا المواد الإعلامية والمطويات والكتيبات التي تعدها بشكل دوري، تدعو مختلف المؤسسات والأجهزة ذات الصلة في الدول الأعضاء إلى مواجهة الكوارث بمشاركة الجميع، في إطار من التعاون

من ذاكرة مجلس وزراء الداخلية العرب

من دورات المجلس



الدورة الثانية



الدورة الثالثة



الدورة السادسة



الدورة الثامنة



الدورة التاسعة



الدورة العشر



الدورة الحادية والعشرون



الدورة الثانية والعشرون



الدورة الثالثة والعشرون



الدورة الخامسة والعشرون



الدورة السادسة والعشرون



الدورة السابعة والعشرون



الدورة التاسعة والعشرون



الدورة الحادية والثلاثون



الدورة الثانية والثلاثون



الدورة الثالثة والثلاثون



الدورة الرابعة والثلاثون



الدورة الخامسة والثلاثون



الدورة السادسة والثلاثون



الدورة السابعة والثلاثون

من مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب





المؤتمر 36



المؤتمر 35



المؤتمر 38



المؤتمر 37



المؤتمر 40



المؤتمر 39



المؤتمر 42



المؤتمر 41